

فتح الملك العلي

بصحة حديث باب مدينة العلم علي

للفقير خادم الحديث

أحمد بن محمد بن الصديق

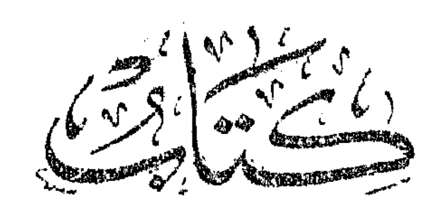
الحسني المغربي نزيل القاهرة

غفر الله له آمين

سنة ٣٥٤ هـ

المطبعة الإسلامية

الأزهر - مصر



فتح الملك العلي

بصحة حديث باب مدينة العلم علي

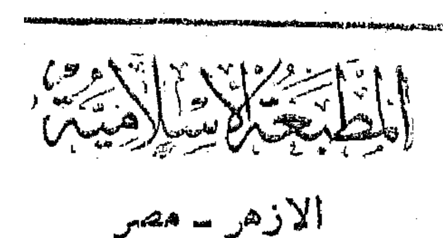
للفقير خادم الحديث

أحمد بن محمد بن الصديق

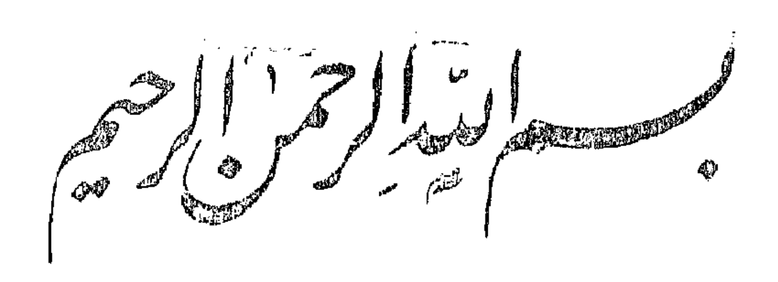
الحسني المغربي نزيل القاهرة

غفر الله له آمين

سنة ٣٥٤ هـ



الازهر ـ مصر



وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى ، أما بعد فان الاحاديث الصحيحة الواردة بفضل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عديدة متكاثرة وشهيرة متواترة حتى قال جمع من الحفاظ أنه لم يرد من الفضائل لأحد من الصحابة بالاسانيد الصحيحة الجياد ماورد لعلي ابن أبي طالب عليه السلام إلا أن هناك أحاديث إختلفت فيها أنظار الحفاظ فصححها بعضهم وتكلم فيها آخرون منها حديث الطير وحديث الموالاة وحديث رد الشمس وحديث باب العلم أما حديث الطير فقد أفرده بالتأليف الحافظان أبو طاهر محمد بن احمد بن حمدان أحد تلامذة الحاكم وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . وأما حديث الموالاة فأفرده أيضا الحافظان أبو العباس بن عقدة وأبو عبدالله الذهبي . وأما حديث رد الشمس فافرده أيضا الحافظ أبو الحسن ابن شاذان والمحدث النسابة الشريف أبو علي محمد بن أسعد الجوالي أحد الائمة المصنفين في القرن السادس . وأما حديث باب العلم فلم أر من أفرده بالتأليف ولا وجه العناية اليه بالتصنيف فافردت هذا الجزء لجمع طرقه وترجيح قول من حكم بصحته سالكا فيه سبيل العدل والانصاف متجنبا طريق التعصب والاعتساف وسميته ((فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي))

والله أسأل أن يمن علي بالاخلاص في الاقوال والاعمال وأن ينفعني بما علمني ويعلمني ماينفعني ويزيدني علما والحمد لله على كل حال

أنبأنا عشرة قالوا أنبأنا البرهان السقا أنا ثعيلب أنا الملوى والجوهرى قالا أنا أبو العز محمد بن احمد العجمى أنا الشمس البابلى أنا احمد بن خليل السبكى أنا النجم الغيطى أنا زكريا أنا محمد بن عبد الرحيم أنا عبد الوهاب ابن على (ح) وأنبأنا العفرى أنا البرزنجى أنا الفلانى أنا ان سنه أنا الوولاتى أنا ابن ركاش أنا احمد بن على الحافظ أنا عبد الرحيم بن الحسين الحافظ أنا الصلاح بن كيكلدى الحافظ قالا أنا محمد بن أحمد بن عثمان الحافظ أنا إسحاق بن يحيي أنا الحسن بن عباس أنا عبد الواحد بن حموية أنا وجيه ابن طاهر أنا الحسن بن احمد السمرقندى الحافظ أنا ابوطالب حمزة بن محمد الحافظ أنا محمد بن احمد الحافظ أنا أبو صالح الكربسى أنا صالح بن محمد أنا أبو الصلت الهروى أنا أبو معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد بابها فليأت عليا أخرجه الحافظ أبو محمد الحسن بن احمد السمرقدي فى كتابه بحر الاسانيد فى صحاح المسانيد الذى جمع فيه مائة ألف حديث بالاسانيد الصحيحة وفيه يقول الحافظ أبو سعد بن السمعانى لو رتب وهذب لم يقع فى الاسلام مثله وهو فى ثمانمائة جزء قلت والحديث رواه عن أبى الصلت جماعة منهم محمد بن اسماعيل الضرارى ومحمد بن عبدالرحيم الهروى والحسن بن على المعمرى ومحمد بن على الصائغ واسحاق بن حسن بن ميمون الحربى والقاسم بن عبد الرحمن الانبارى والحسين بن فهم بن عبد الرحمن

أما رواية محمد بن اسماعيل فاخرجها ابن جرير فى تهذيب الآثار قال حدثنا محمد بن اسماعيل الضراري ثنا عبد السلام بن صالح الهروى ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد المدينة فليأتها من بابها ، وأما رواية محمد بن عبد الرحيم فأخرجها الحاكم فى المستدرك على الصحيحين قال حدثنا أبو العباس

محمد بن يعقوب ثنا محمد بن عبدالرحيم الهروى ثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب قال الحاكم هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه

وأما رواية الحسن بن على ومحمد بن الصايغ فاخرجها الطبرانى فى المعجم الكبير قال حدثنا الحسن بن على المعمرى ومحمد بن الصايغ المكى قالا حدثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروى ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأته من بابه . .

وأما رواية إسحاق بن الحسن الحربى فأخرجها الخطيب فى ترجمة عبد السلام ابن صالح من تاريخ بغداد قال أخبرنا محمد بن عمر بن القاسم النرسى أخبرنا محمد بن عبد الله الشافعى ثنا إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربى ثنا عبد السلام ابن صالح يعنى الهروى ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا مدينة العلم وعلى بابها . . .

وأما رواية القاسم بن عبد الرحمن الانبارى فأخرجها الخطيب أيضا قال أخبرنا محمد بن احمد بن رزق أخبرنا أبو بكر مكرم بن أحمد بن مكرم القاضى ثنا القاسم بن عبد الرحمن الانبارى ثنا أبو الصلت الهروى ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها قال القاسم سألت يحيي بن معين عن هذا الحديث فقال هو صحيح . .

وأما رواية الحسين بن فهم فأخرجها الحاكم فى المستدرك قال حدثنا أبو الحسن محمد بن احمد بن تميم ثنا الحسين بن فهم قال حدثناه أبو الصلت الهروى عن أبى معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب قال الحاكم الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ . . .

فهذا الحديث بمفرده على شرط الصحيح كما حكم به يحيى بن معين والحاكم وأبو محمد السمرقندي وبيان ذلك من تسعة مسالك . .

(المسلك الاول) أن مدار صحة الحديث على الضبط والعدالة ورجال هذا السند كلهم عدول ضابطون أما أبو معاوية والاعمش ومجاهد فلا يسأل عنهم لكونهم من رجال الصحيح وللاتفاق على ثقتهم وجلالتهم وأما من دون أبي الصلت الهروي فلا يسأل عنهم أيضا لتعددهم وثقة أكثرهم وكون الحديث مشهوراً ومعروفا عن أبي الصلت فلم يبق محلا للنظر إلا أبو الصلت وعليه يدور محور الكلام على هذا الحديث وهو عدل ثقة صدوق مرضى معروف بطلب الحديث والاعتناء به رحل في طلبه إلى البصرة والكوفة والحجاز واليمن والعراق ودخل بغداد فحدث بها روى عنه احمد بن منصور الرمادي الحافظ صاحب المسند وعباس بن محمد الدوري صاحب يحي بن معين واسحاق بن الحسن الحربي ومحمد بن علي المعروف بفستقة والحسن بن علويه القطان وعلي بن احمد بن النضر الأزدي ومحمد بن اسماعيل الاحمسي وسهل بن زنجلة ومحمد بن رافع النيسابوري وعبدالله بن احمد بن حنبل وأحمد بن سيار المروزي وعلي بن حرب الموصلي وعمار بن رجاء ومحمد بن عبد الله الحضرمي ومعاذ بن المثنى وآخرون . قال الخطيب قرأت على الحسن بن أبي القاسم عن أبي سعيد أحمد بن محمد بن رميح النسوي قال سمعت احمد بن محمد بن عمر بن بسطام يقول سمعت احمد بن سيار بن أيوب يقول أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي ذكر لنا أنه من موالي عبد الرحمن بن سمرة وقد لقي وجالس الناس ورحل في الحديث وكان صاحب قشافة وهو من آحاد المعدودين في الزهد قدم مرو أيام المأمون يريد التوجه إلى الغزو فلم يزل عنده مكرما إلى أن

أراد اظهار كلام جهم وقول القرآن مخلوق وجمع بينه وبين بشر المرسى وسأله أن يكلمه وكان عبد السلام يرد على أهل الاهواء من المرجئة والجهمية والزنادقة والقدرية وكلم بشر المرسى غير مرة بين يدى المأمون مع غيره من أهل الكلام كل ذلك كان الظفر له وكان يعرف بكلام الشيعة وناظرته فى ذلك لاستخرج ماعنده فلم أره يفرط ورأيته يقدم أبا بكر وعمر ويترحم على على وعثمان ولا يذكر أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالجميل وسمعته يقول هذا مذهبى الذى أدين الله به الا ان ثم أحاديث يرويها فى المثالب وسألت اسحاق بن ابراهيم عن تلك الاحاديث وهى أحاديث مروية نحو ما جاء فى أبى موسى وما روى فى معاوية فقال هذه أحاديث قد رويت قلت فتكره كتابتها وروايتها والرواية عمن يرويها فقال أما من يرويها عن طريق المعرفة فلا أكره ذلك وأما من يرويها ديانة ويريد عيب القوم بها فلا أرى الرواية عنه . وقال الخطيب أخبرنى عبيد الله ابن عمر الواعظ ثنا أبى وأخبرنا عبد الغفار بن محمد بن جعفر المؤدب أخبرنا عمر بن احمد الواعظ ثنا عمر بن الحسن بن على بن مالك قال سمعت أبى يقول سألت يحيى بن معين عن أبى الصلت الهروى فقال ثقة صدوق إلا أنه يتشيع وقال الخطيب أخبرنا الجوهرى أخبرنا محمد بن العباس ثنا محمد بن القاسم بن جعفر الكوكبى ثنا ابراهيم بن عبد الله بن الجنيد قال سألت يحيى بن معين عن أبى الصلت الهروى فقال قد سمع وما أعرفه بالكذب . وقال الخطيب أخبرنا محمد بن على المقرى أخبرنا محمد بن عبد الله النيسابورى قال سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم يقول سمعت العباس بن محمد الدورى يقول سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح فقلت أو قيل له أنه حدث عن أبى معاوية بحديث أنا مدينة العلم وعلى بابها فقال ماتريدون من هذا المسكين أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبى معاوية هذا

أو نحوه . وقال الخطيب قرأت على البرقانى عن محمد بن العباس قال حدثنا
أحمد بن محمد بن مسعدة حدثنا جعفر بن درستويه ثنا أحمد بن محمد بن القاسم
ابن محرز قال سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح
الهروى فقال ليس ممن يكذب فقيل له فى حديث أبى معاوية عن الاعمش عن
مجاهد عن ابن عباس أنا مدينة العلم وعلى بابها فقال هو من حديث أبى معاوية
أخبرنى ابن نمير قال حدث به أبو معاوية قديما ثم كف عنه وكان أبو الصلت
رجلا موسرا يطلب هذه الاحاديث ويكرم المشايخ وكانوا يحدثونه بها وقال
الخطيب أيضا أخبرنا القاضى أبو العلاء محمد بن على الواسطى اخبرنا أبو مسلم
ابن مهران أخبرنا عبد المؤمن بن خلف النسفى قال سألت أبا على صالح
ابن محمد عن أبى الصلت الهروى فقال رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه
ورأيت يحيى بن معين عنده وسئل عن هذا الحديث الذى رواه عن أبى معاوية
حديث أنا مدينة العلم وعلى بابها فقال رواه أيضا الفيدى قلت ما اسمه قال محمد بن
جعفر اه . وقال الحاكم فى المستدرك عقب تخريج الحديث هذا حديث صحيح الاسناد
وأبو الصلت ثقة مأمون فانى سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب فى التاريخ
يقول سمعت العباس بن محمد الدورى يقول سألت يحيى بن معين عن أبى الصلت
الهروى فقال ثقة قلت أليس قد حدث عن أبى معاوية بحديث أنا مدينة العلم
فقال قد حدث به محمد بن جعفر الفيدى وهو ثقة مأمون وقال الحاكم أيضا
سمعت أبا النضر أحمد بن سهل الفقيه القبانى إمام عصره ببخارى يقول سمعت
صالح بن محمد بن حبيب الحافظ يقول وسئل عن أبى الصلت الهروى فقال
دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبى الصلت فسلم عليه فلما خرج تبعته فقلت
له ما تقول رحمك الله فى أبى الصلت فقال هو صدوق فقلت له انه روى حديث
أنا مدينة العلم فقال قد روى هذا ذاك الفيدى عن أبى معاوية عن الاعمش

كما رواه أبو الصلت اه وقال الدارقطنى قال لى دعلج أنه سمع أبا سعيد الهروى
وقيل له ماتقول فى أبى الصلت قال نعم ابن الهيضم ثقة قال انما سألتك عن
عبد السلام فقال نعم ثقة وقال الآجرى عن أبى داود كان ضابطا ورأيت ابن
معين عنده وقال الذهبى فى الميزان عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروى
الرجل الصالح إلا أنه شيعى جلد اه ووثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل بروايته
عنه وذلك يدل على أنه ثقة عند أبيه أيضا فان عبد الله كان لايروى إلا عمن
يأمره أبوه بالرواية عنه ممن هو عنده ثقة كما ذكره الحافظ فى غير موضع من
كتابه تعجيل المنفعة فقال فى ترجمة ابراهيم بن الحسن الباهلى كان عبد الله بن
احمد لايكتب إلا عمن أذن له أبوه فى الكتابة عنه وكان لا يأذن له أن يكتب
إلا عن أهل السنة حتى كان يمنعه أن يكتب عمن أجاب فى المحنة ولذلك فاته
على بن الجعد ونظراؤه من المسند اه وقال في ترجمة ابراهيم بن عبد الله بن
بشار الواسطى كان عبد الله لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه وقال فى ترجمة عبد
الله بن صندل عقب قول الحسينى أنه مجهول كيف يكون مجهولا من روى
عنه جماعة ويأذن احمد لابنه فى الكتابة عنه فان عبد الله كان لا يأخذ إلا عمن
يأذن له أبوه فى الاخذ عنه وقال فى ترجمة عبد الرحمن بن المعلم عقب قول
الحسينى لا يدرى من هو قلت ما كان عبد الله يكتب إلا عمن يأذن له أبوه
فى الكتابة عنه فهذا القدر يكفى فى التعريف به وقال فى ترجمة الليث بن خالد
البلخى كان عبد الله بن احمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه فى الكتابة عنه
ولهذا كان معظم شيوخه ثقات وقال فى ترجمة محمد بن تميم النهشلى حكم شيوخ
عبد الله القبول إلا أن يثبت فيه جرح مفسر لانه كان لا يكتب إلا عمن أذن
له أبوه فيه ونص على ذلك أيضا فى ترجمة محمد بن عبد الله بن جعفر وفى
ترجمة محمد بن يعقوب الزبالى وقال فى تقريب التهذيب عبد السلام بن صالح
ابن سليمان أبو الصلت الهروى مولى قريش صدوق له مناكير وكان يتشيع

وافرط العقيلي فقال كذاب اه وقد نص فى خطبة هذا الكتاب على أنه يحكم على الرجل باصح ماقيل فيه فهؤلاء جماعة من الائمة وثقوه ووصفوه بالصدق والصلاح والضبط وهذا أعلى مايطلب فى راوى الصحيح وليس فى رجال الصحيحين من وصف باكثر من هذا ولا من اتفق على توثيقه إلا القليل وقد قال الذهبى فى ترجمة مالك بن الخير الزيادى من الميزان قال ابن القطان هو ممن لم تثبت عدالته يريد أنه مانص أحد على أنه ثقة وفى الصحيحين عدد كثير ماعلمنا أن أحدا نص على توثيقهم والجمهور على أن من كان من المشايخ قدروى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر أن حديثه صحيح اه فاذا كان حديث من هذا حاله صحيحا فكيف بعبد السلام بن صالح الذى وثقه جماعة فيهم مثل يحيي بن معين الذى هو أشد الناس تعنتا فى الرجال والذى يأذن احمد بن حنبل لابنه فى الرواية عنه وقد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر بل يجب أن يكون حديثه أصح من حديث المذكورين.

(المسلك الثانى) انهم قد صححوا لرجال لم يبلغوا رتبة عبد السلام بن صالح فى الضبط والعدالة ولم يقاربوه فيما اثنى به عليه أئمة الجرح والتعديل حتى صححوا لرجال مجهولين كما تقدم عن الذهبى فى رجال الصحيحين ونسبه الى الجمهور وكما هو شرط كثير ممن صنف فى الصحيح كابن خزيمة وابن حبان الذين تصحيحها أعلى من تصحيح الحاكم كما نص عليه الحافظ ابن كثير وغيره فقد نقل ابن عبد الهادى فى الصارم المنكى عن ابن حبان أنه قال ضابط الحديث الذي يحتج به اذا تعرى راويه من أن يكون مجروحا أوفوقه مجروح أو دونه مجروح أو كان سنده مرسلا أو منقطعا أو كان المتن منكرا اه وقال الحافظ فى مقدمة اللسان مسلك ابن حبان فى كتاب الثقات أنه يذكر خلقا ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على انهم مجهولون وكان عند ابن حبان انجهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور وهو مذهب

شيخه ابن خزيمة ولكن جهالة حاله باقية عند غيره وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال العدل من لم يعرف فيه الجرح اذا التجريح ضد التعديل فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه اذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم اه وقال الحافظ أيضا فى آخر من اسمه أيوب من اللسان ذكره ابن حبان فى الثقات وقال روى عنه مهدى بن ميمون لا أدرى من هو ولا ابن من هو وهذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا اليه من أنه يذكر فى كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح ولم يكن الحديث الذى يرويه منكرا هذه قاعدته وقد نبه على ذلك الحافظ صلاح الدين العلائى والحافظ شمس الدين بن عبد الهادى وغيرهما وقال أيضاً فى ترجمة سيف أبى محمود بعد نقل كلام ابن حبان وهذا دليل واضح على أنه كان عنده أن حديث المجهولين الذين لم يجرحوا مقبول اه وقال فى ترجمة عبد الله بن أبى سعيد المدنى من تعجيل المنفعة بعد كلام مانصه وتلخص من هذا ان لعبد الله بن أبى سعيد راويين ولم يجرح ولم يأت بمتن منكر فهو على قاعدة ثقات ابن حبان اه وقد سلك الحافظ هذا المسلك فى كثير من تصرفاته منها انه قال فى ترجمة عبد الله بن رماجس من اللسان ردا على الذهبى فى حديث مانصه فالحديث حسن الاسناد لان راوييه مستوران لم تتحقق اهليتهما ولم يجرحا ولحديثهما شاهد قوى وصرحا بالسماع ومارميا بالتدليس لاسيما تدليس التسوية الذى هو أفحش أنواع التدليس إلا فى القول الذى حكيناه آنفاً عن ابن عبد البر اه (فان قيل) هذا مشروط بكونهم لم يجرحوا كما صرحوا به وليس حال عبد السلام بن صالح كذلك فانه وان وثقه جماعة فقد ضعفه آخرون فقال زكريا الساجى يحدث بمناكير هو عندهم ضعيف وقال النسائى ليس بثقة وقال أبو حاتم لم يكن بصدوق هو ضعيف وقال ابن عدى له أحاديث مناكير فى فضل أهل البيت وهو المتهم بها وقال البرقانى عن الدارقطنى كان رافضيا خبيثا وكذا قال العقيلى وزاد فى رواية عنه أنه كذاب لايجوز الاحتجاج به إذا انفرد (قلنا) الجواب

عنه من وجهين .

(الوجه الاول) ان هذا الجرح باطل مردود على رأى الجمهور والقواعد المقررة عندهم كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى لانه مبنى على أصل فاسد فهو بمنزلة المعدوم .

(الوجه الثانى) انهم صححوا لرجل تكلم فيهم بأشد مما تكلم به فى عبد السلام بن صالح ورموا باسوأ مما رمى به من الكذب وسوء العقيدة مما يجب معه أن يكون حديثه أصح من حديثهم فقد صححوا لرجال كذابين متهمين بالوضع وفيهم من أقر على نفسه بذلك فصحح البخارى ومسلم لاسماعيل بن أبى أويس قال أحمد بن أبى يحي عن ابن معين يسرق الحديث وقال ابراهيم بن الجنيد عن ابن معين يخلط ويكذب ليس بشى وقال النسائى ضعيف وقال فى موضع آخر غير ثقة ولم يخرج له وقال ابن معين روى عن خاله يعنى مالكا أحاديث غرائب لايتابعه عليها أحد وقال النضر ابن سلمة المروزى كذاب كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب وذكره العقيلى فى الضعفاء ونقل عن ابن معين انه قال يسوى فلسين وقال الازدى حدثنا سيف بن محمد ان ابن أبى أويس كان يضع الحديث وقال سلمة بن شبيب سمعت اسماعيل بن أبى أويس يقول ربما كنت أضع الحديث لاهل المدينة اذا اختلفوا فى شىء فيما بينهم (وصحح البخارى) لاسيد بن زيد الجمال قال ابن معين كذاب أتيته ببغداد فسمعته يحدث باحاديث كذب وقال النسائى متروك وقال ابن حبان يروى عن الثقات المناكير ويسرق الحديث وقال ابن عدى يتبين على روايته الضعف وعامة مايرويه لايتابع عليه وقال أبو حاتم يتكلمون فيه وقال الدارقطنى ضعيف الحديث وقال ابن ماكولا ضعفوه وقال الخطيب كان غير مرضى فى الرواية وقال البزار حدث باحاديث لم يتابع عليها وقد إحتمل حديثه مع شيعة شديدة فيه وقال الساجى سمعت احمد بن يحي

الصوفى يحدث عنه بمناكير (وصحح البخارى) للحسن بن مدرك السدوسى قال فيه أبوداود كذاب كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيلقيها على يحيى بن حماد (وصحح البخارى ومسلم) لاحمد بن عيسى بن حسان المصرى قال أبو داود كان ابن معين يحلف أنه كذاب وقال أبو حاتم تكلم الناس فيه وقال سعيد بن عمرو البردعى انكر أبو زرعة على مسلم روايته عنه فى الصحيح وقال ما رأيت أهل مصر يشكون فى أنه وأشار إلى لسانه يعنى انه يكذب وصحح البخارى للحسن ابن ذكوان قال ابن معين صاحب الاوابد منكر الحديث وقال احمد بن حنبل أحاديثه أباطيل وضعفه أبو حاتم والنسائى وابن المدينى والساجى وآخرون (وصحح أيضا) لنعيم بن حماد قال الدولابى كان يضع الحديث وقال الازدى قالوا كان يضع الحديث فى تقوية السنة وحكم بن الجوزى بوضع أحاديث كثيرة أعلها بنعيم ويكاد يجزم من يعتبر حديثه بذلك لكثرة ما فيه من المناكير وقد قال الحافظ السيوطى فى ذيل الموضوعات أتعبنا نعيم بن حماد من كثرة ما يأتى بهذه الطامات وصحح أيضا لعكرمة مولى ابن عباس وقد كذبه جماعة من الائمة وبينوا أدلة ذلك بل نقل عنه الاعتراف بالكذب فى مسألة أو مسألتين هذا مع البدعة الشديدة التى كانت فيه (وصحح مسلم) لافلح بن سعيد اتهمه ابن حبان بالوضع بل بوضع الحديث الذى أخرجه مسلم عنه (وصحح) أيضا القطن بن نسير قال بن عدى يسرق الاحاديث واتهمه أبو زرعة والقواريرى وابن عدى بوضع حديث (وصحح البخارى) لحريز بن عثمان وقد وصل فى البدعة إلى حد مفسق بالاجماع أو مكفر على رأى البعض وكذلك (صحح) لعمران بن حطان وهو مثله (وصحح مالك ومسلم) لعبد الكريم بن أبى المخارق وهو مجمع على ضعفه كما قال ابن عبد البر وغيره وصحح الامام الشافعى لابراهيم بن أبى يحيى قال فيه مالك لم يكن بثقة فى دينه ولا فى حديثه وقال يحيى بن معين سمعت القطان يقول انه كذاب وقال احمد تركوا حديثه قدرى معتزلى يروى أحاديث ليس لها أصل وقال البخارى تركه ابن

المبارك والناس وقال عباس عن ابن معين كذاب رافضى وقال ابن المدينى كذاب وكان يقول بالقدر وقال النسائى والدارقطنى وجماعة متروك وأطلق النسائى أنه كان يضع الحديث وقال ابراهيم بن سعد كنا نسميه ونحن نطلب الحديث خرافة وقال محمد بن سحنون لاأعلم بين الأئمة إختلافا فى إبطال الحجة به ومع هذا كله قال الحافظ فى التلخيص كم من أصل أصله الشافعى لا يوجد إلا من رواية ابراهيم اه فاين ما قيل فى عبد السلام بن صالح مما قيل فى هؤلاء فان جرحه لا يذكر بالنسبة لجرحهم ومع ذلك حكموا بصحة أحاديثهم وذلك يوجب أن يكون حديثه أصح أرفع بدرجات من أحاديثهم (فان قيل) إنما صحح هؤلاء الأئمة للمجروحين لعدم ثبوت الجرح عندهم ولكونهم ثقات فى نظرهم (قلنا) وكذلك عبد السلام بن صالح إنما صححه له ابن معين والحاكم والسمرقندى لعدم ثبوت الجرح عندهم ولكونه ثقة فى نظرهم على أن الواقع فى أكثر رجال الصحيحين ليس كذلك لان منهم من كان جرحه ذائعا مشهورا لايخفى على مثل البخارى ومسلم وقد اعترض أبو زرعة على مسلم فى إخراجه لأناس ضعفاء فاقر واعترف بذلك واعتذر أنه خرج عنهم لعلو إسنادهم (فان قيل) فهذا دليل على أنهم ما صححوا لهؤلاء المجروحين إلا ما توبعوا عليه كما صرح به مسلم وكما اجابوا به عن كثير من أحاديث البخارى ومالك والشافعى وغيرهم (قلنا) وكذلك عبد السلام بن صالح قد توبع على هذا الحديث باكثر عددا مما توبع عليه كثير من رجال تلك الأحاديث كما ستراه فى المسلك الذى بعده ٠٠٠

(المسلك الثالث) أن الراوى وإن كان متكلما فيه فحديثه يقوى ويصحح بالمتابعات وانما يعدون فى منكراته ماتفرد به وعبد السلام بن صالح لم ينفرد بهذا الحديث بل تابعه عليه جماعة منهم محمد بن جعفر الفيدى، وجعفر بن محمد الفقيه وعمر بن اسماعيل ابن مجالد واحمد بن سلمة الجرجانى وابراهيم بن موسى الرازى ورجاء بن سلمة وموسى بن محمد الأنصارى ومحمود بن خداش

والحسن بن علي بن راشد وأبو عبيد القاسم بن سلام . . .

أما متابعة محمد بن جعفر فذكرها يحيي بن معين كما تقدم وأخرجها الحاكم في مستدركه قال حدثنا أبو الحسن محمد بن احمد بن تميم القنطري ثنا الحسين ابن فهم ثنا محمد بن يحيي بن الضريس ثنا محمد بن جعفر الفيدي ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب قال الحسين بن فهم حدثناه أبو الصلت الهروي عن أبي معاوية قال الحاكم ليعلم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مامون حافظ اه قلت ومحمد بن جعفر وثقه يحيي بن معين فهذه المتابعة بمفردها على شرط الصحيح

وأما متابعة جعفر بن محمد الفقيه فاخرجها الخطيب في ترجمته من التاريخ فقال أخبرنا الحسين بن علي الصيمري ثنا احمد بن محمد بن علي الصيرفي ثنا ابراهيم بن احمد بن أبي حصين ثنا محمد بن عبد الله أبو جعفر الحضرمي ثنا جعفر ابن محمد البغدادي أبو محمد الفقيه ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب قلت جعفر بن محمد ذكره الذهبي في الميزان وقال فيه جهالة وهذه الصيغة يستعملها فيمن يجهله من قبل نفسه كما ذكره في خطبة الميزان فلو سلمنا له جهالته فان جعفر المذكور قد روى عن ثقة ولم يجرحه أحد ولم يات بما ينكر فحديثه صحيح على رأي الجمهور كما صرح به الذهبي فيما حكيناه عنه آنفا ...

وأما متابعة عمر بن اسماعيل فاخرجها الخطيب في ترجمته من التاريخ فقال أخبرنا علي بن أبي علي المعدل وعبيد الله بن محمد بن عبيد الله النجار قالا حدثنا محمد بن المظفر ثنا احمد بن عبيد الله بن سابور ثنا عمر بن اسماعيل بن مجالد ثنا أبو

معاوية الضرير عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة الحكمة وعلى بابها فمن أراد الحكمة فليأت الباب وأخرجها العقيلي في ترجمته أيضاً قال ثنا محمد بن هشام ثنا عمر بن اسماعيل به (قلت) عمر بن اسماعيل إحتج به الترمذى وأنكر بعضهم أن يكون سمع هذا الحديث من أبى معاوية وقد سأل عبدالله بن أحمد بن حنبل أباه عن ذلك فقال ما أراه إلا صدق

وأما متابعة أحمد بن سلمة فاخرجها ابن عدى في ترجمته من الكامل قال حدثنا عبدالرحمن بن سليمان بن موسى ثنا أحمد بن سلمة أبو عمرو الجرجانى ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها ....

وأما متابعة إبرهيم بن موسى الرازى فاخرجها ابن جرير فى تهذيب الآثار قال حدثنا إبراهيم بن موسى الرازى وليس بالفراء ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس به وقال ابن جرير هذا الشيخ لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث قلت وهذه المتابعه أيضاً صحيحة أو حسنة على شرط ابن حبان وموافقيه كما سبق لأن ابراهيم روى عن ثقة وروى عنه ثقة ولم يجرح ولم يأت بما ينكر...

وأما متابعة رجاء بن سلمة فاخرجها الخطيب فى ترجمة أحمد بن فادويه بن عزرة أبى بكر الطحان من التاريخ فقال أخبرنا أحمد بن محمد العتيق ثنا عبدالله ابن محمد بن عبد الله الشاهد ثنا أبو بكر أحمد بن فادويه بن عزرة الطحان ثنا أبو عبد الله احمد بن محمد بن يزيد بن سليم حدثنى رجاء بن سلمة ثنا أبو معاوية الضرير عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأت الباب

وأما متابعة موسى بن محمد الانصارى فاخرجها خيثمة بن سليمان فى

الفضائل قال حدثنا ابن عوف ثنا محفوظ بن بحر ثنا موسى بن محمد الانصاري الكوفي عن أبي معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا مدينة الحكمة وعلى بابها

وأما متابعة محمود بن خداش فاخرجها ابن عدى فى الكامل حدثنا الحسن ابن عثمان ثنا محمود بن خداش ثنا أبو معاوية به ومحمود بن خداش ثقة صدوق لكن الراوي عنه اتهمه ابن عدى

وأما متابعة الحسن بن على فاخرجها ابن عدى أيضاً قال حدثنا أبو سعيد العدوى ثنا الحسن بن على بن راشد ثنا أبو معاوية به قلت والحسن ابن على أيضاً صدوق احتج به أبو داود ولكن الراوي عنه متهم ...

وأما متابعة أبي عبيد فاخرجها ابن حبان فى ترجمة اسماعيل بن محمد بن يوسف أبى هرون الجبريني من الضعفاء فقال حدثنا الحسين بن اسحاق الاصبهانى ثنا اسماعيل بن محمد بن يوسف ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبى معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد الدار فليأتها من قبل بابها .

(متابعات أخرى) قد تقدم عن ابن نمير ويحيى بن معين واسحاق بن راهويه فيما أسنده عنهم الخطيب أن هذا الحديث ثابت معروف من حديث أبى معاوية مما دل على أنه ثابت عنه بطريق الشهرة والاستفاضة .

متابعة أخرى قاصرة من غير طريق أبي معاوية قال ابن عدى فى ترجمة سعيد بن عقبة أبى الفتح من الكامل حدثنا احمد بن حفص السعدى ثنا سعيد ابن عقبة أبو الفتح الكوفى عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها وقال ابن عدى سعيد بن عقبة مجهول . . .

(متابعة أخرى) عن الاعمش قال ابن عدى فى ترجمة عثمان بن عبد الله الاموى الشامى من الكامل أيضا أنبأنا ابن زاطيا حدثنا عثمان بن عبد الله الاموى ثنا عيسى بن يونس عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا دار الحكمة وعلى بابها فهذه متابعات لا يوجد مثلها لكثير من الاحاديث التى صححوها بالمتابعات وقد صحح التاج السبكى فى أول الطبقات حديث كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطع وهو من رواية قرة عن الزهرى وقرة قال ابن معين ضعيف وقال أحمد منكر الحديث جدا وقال أبو زرعة الاحاديث التى يرويها مناكير وقال أبو حاتم والنسائى ليس بقوى وقال أبو داود فى حديثه نكارة ذكر السبكى هذا الجرح كله ثم قال ومع هذا فهو عندى من اثبت أحاديثه عن الزهرى لانه توبع عليه وذكر وجوها أخرى لا تقاوم الوجوه التى عضضنا بها نحن حديث الباب وبالله التوفيق . . .

(المسلك الرابع) أن الراوى لو لم يكن له متابعون فان حديثه يصحح أيضا بالشواهد المعنوية كما هو مقرر فى علم الحديث وكما أثبتوا به صحة أحاديث فى الصحيحين والموطأ ومسند احمد وغيرها وقد صحح ابن عبد البر وابن سيد الناس حديث عبد الكريم بن أبى المخارق المجمع على ضعفه بوجود الشواهد المعنوية لحديثه وقال البيهقى فى شعب الايمان فى الكلام على حديث العباس ابن مرداس هذا الحديث له شواهد كثيرة قد ذكرناها فى كتاب البعث فان صح لشواهده ففيه الحجة وان لم يصح فقد قال الله تعالى (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) . وقال الحافظ فى التلخيص فى الكلام عن حديث من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برىء من الله ردا على ابن الجوزى فى ذكره إياه فى الموضوعات بعد كلام مانصه ثم أن له شواهد تدل على صحته اه وقال النووى فى الكلام على حديث لا يحل لاحد أن يجنب فى هذا المسجد غيرى وغيرك قاله لعلى خرجه

الترمذى وحسنه وانما حسنه الترمذى لشواهده اه قلت والترمذى يعتمد على
الشواهد فى أكثر الاحاديث التى يحكم بصحتها وحسنها فى سننه فانه يورد
الحديث فى سنده من تكلم فيه ثم يصححه أو يحسنه مع ذلك ويقول بعده وفى
الباب عن فلان وفلان يشير بذلك إلى أن الحديث وان كان فى سنده مقال
فانه يصحح بشواهده التى سمى رواتها من الصحابة وهو فى الاكثر الاغلب
يذكر اسم من روى معنى حديث الباب لا لفظه كما نص عليه الحفاظ وكما
يعلم من استقراء تصرفه وقال الذهبي فى ترجمة حزام بن حكيم من الميزان وثقه
دحيم وضعفه بن حزم ثم أورد له حديثا ونقل عن عبد الحق أنه قال لا يصح
هذا ثم تعقبه بقوله وعليه مؤاخذة فى ذلك فانه يقبل رواية المستور وحزام
فقد وثق وحدث عنه زيد بن واقد وعبد الله بن العلاء روى أيضا عن أبى
هريرة فحديثه مع غرابته يقتضى أن يكون حسنا اه ولما نقل فى ترجمة أفلح
ابن سعيد عن ابن حبان أنه قال فى حديثه انه باطل تعقبه بقوله بل حديث أفلح
صحيح غريب وحديث أبى هريرة شاهد لمعناه اه

والاحاديث التى صححوها بهذه الطريق كثيرة جداً يطول تتبعها وحديث
الباب له أيضا شواهد كثيرة تشهد بصحة معناه (منها حديث) ابن عباس قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عتبة علمى أخرجه ابن عدى
وحديث أبى ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على باب علمى
ومبين لامتى ما أرسلت به من بعدى أخرجه الديلمى فى مسند الفردوس قال
أنبأنا أبى انا الميدانى أنا أبو محمد الحلاج أنا أبو الفضل محمد بن عبد الله ثنا أحمد
ابن عبيد الثقفى ثنا محمد بن على بن خلف العطار ثنا موسى بن جعفر بن
ابراهيم بن محمد ثنا عبد المهيمن بن العباس عن أبيه عن جده سهل بن سعد عن
أبى ذر به وأخرجه الحاكم فى المستدرك من حديث أنس بن مالك إلا أنه
اقتصر على شطره الثانى وحديث زيد بن أبى أوفى قال لما آخى النبى صلى الله

عليه وآله وسلم بين أصحابه قال على لقد ذهب روحى وانقطع ظهرى حين رأيتك فعلت باصحابك مافعلت غيرى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذى بعثنى بالحق ما أخرتك إلا لنفسى وأنت منى بمنزلة هرون من موسى غير أنه لا نبى بعدى وأنت أخى ووارثى قال وما أرث منك يارسول الله قال ماورث الانبياء من قبلى قال وما ورث الانبياء من قبلك قال كتاب ربهم وسنة نبيهم الحديث أخرجه الامام أحمد فى كتابه المناقب وأخرجه البغوى فى معجمه قال ثنا على بن محمد الجوزجانى ثنا نصر بن على الجهضمى أنا عبد المؤمن ابن عباد العبدى ثنا يزيد بن معن عن عبيد الله بن شراحيل عن رجل من قريش عن زيد بن أبى أوفى به وأخرجه من وجه آخر فقال عن ابن شراحيل عن زيد بن أبى أوفى وحديث على قال علمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألف باب كل باب يفتح ألف باب أخرجه أبو نعيم وأخرجه الاسماعيلى فى معجمه من حديث ابن عباس واسناده على شرط الحسن لولا مافيه من الاضطراب وحديث على أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ياعلى ان الله أمرنى ان أدنيك وأعلمك لتعى وأنزلت هذه الآية وتعيها أذن واعية فأنت أذن واعية لعلمى أخرجه أبو نعيم فى الحلية وأخرجه ابن أبى حاتم فى التفسير من وجه آخر عن أبى مرة الاسلمى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلى إنى أمرت أن أدنيك ولا أقصيك وان أعلمك وأن تعى وحق لك ان تعى قال فنزلت هذه الآية وتعيها أذن واعية ومن هذا الوجه أخرجه ابن جرير وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن بريدة ومن وجه آخر عن مكحول مرسلا قال لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سألت الله ان يجعلها أذنك ياعلى وهكذا أخرجه ابن أبى حاتم وابن مردويه وأخرجه الثعلبى من وجه آخر عن عبد الله بن حسن وحديث ابن عباس قال كنا نتحدث أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم عهد الى على سبعين عهداً لم يعهدها

الى غيره أخرجه الطبرانى فى المعجم الصغير ثنا محمد بن سهل بن الصباح ثنا
أحمد بن الفرات الرازى ثنا سهل بن عبدويه ثنا عمرو بن أبى قيس عن
مطرف بن طريف عن المنهال بن عمرو عن التميمى عن ابن عباس به وأخرجه
أبو نعيم فى الحلية قال حدثنا الطبرانى به قلت التميمى هو المفسر واسمه
أربده ذكره الذهبى فى الميزان ولم يذكر فيه جرحا سوى روايته لهذا
الحديث ومع ذلك فلم يتهمه به بل قال تفرد به أحمد بن الفرات عن السندى
وهو منكر الحديث اه وهذا باطل مردود على الذهبى فان أربدة قال العجلى
تابعى كوفى ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات وأما احمد بن الفرات فان الذهبى
نفسه وصفه بانه حافظ ثقة وقال ان ابن عدي ذكره فى الكامل فاساء فانه ما
أبدى شيئا غير ان ابن عقدة روى عن ابن خراش وفيهما رفض وبدعة
قال ان ابن الفرات يكذب عمدا وقال ابن عدي لا أعرف له رواية منكرة قال
الذهبي فبطل قول ابن خراش اه قلت واذا بطل قول ابن خراش وقال عنه
الذهبي أنه حافظ ثقة فكيف يقول فيه بعد ذلك بورقات أنه منكر الحديث
واذا أراد بهذا السندى على احتمال بعيد فانه لم يسبق الى ذلك ولم يذكره هو فى الضعفاء
وقد وثقه أبو عوانة فاحتج به فى صحيحه وذكره ابن حبان فى الثقات وقال أبو
الوليد الطيالسى لم أر بالرى أعلم بالحديث منه وهذه عندهم عبارة توثيق ولكن
الذهبي اذا رأى حديثا فى فضل على عليه السلام بادر الى انكاره بحق وبباطل
حتى كانه لا يدرى ما يخرج من رأسه سامحه الله وحديث على أنه سئل عن نفسه
فقال انى كنت اذا سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انبأنى واذا سكت
ابتدأنى أخرجه ابن أبى شيبة والترمذى والحاكم وأبو نعيم فى الحلية والضياء فى
المختارة وحسنه الترمذى وصححه الحاكم والضياء ورواه ابن سعد من حديث
محمد بن عمر بن على بن أبى طالب أنه قيل لعلى مالك اكثر أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم حديثا فقال وذكره . وحديث أبى اسحاق قال سألت قثم

ابن العباس كيف ورث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دونكم قال لانه كان أولنا به لحوقا وأشدنا به لزوقا اخرجه الحاكم وصححه ثم قال سمعت قاضى القضاة أبا الحسن محمد بن صالح الهاشمى يقول سمعت أبا عمر القاضى يقول سمعت ابن اسحاق القاضى يقول وذكر له قول قثم هذا فقال انما يرث لوارث بالنسب والولاء ولاخلاف بين أهل العلم ان ابن العم لايرث مع العم فقد ظهر بهذا الاجماع ان عليا ورث العلم من النبى صلى الله عليه وآله وسلم دونهم ثم أسند الحاكم عن ابن عباس قال كان على يقول فى حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يقول (أفان مات او قتل انقلبتم على أعقابكم) والله لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله ولئن مات أو قتل لاقاتلن عليه حتى أموت والله إنى لاخوه ووليه وابن عمه ووراث علمه فمن احق به منى وحديث على عليه السلام قال دعانى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليستعملنى على اليمن فقلت يارسول الله إنى شاب حديث السن ولاعلم لى بالقضاء فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى صدرى مرتين او ثلاثا وهو يقول اللهم اهد قلبه وثبت لسانه فكانما كل علم عندى وحشى قلبى علما وفقها فما شككت فى قضاء بين اثنين اخرجه الخطيب فى ترجمة القاسم بن جعفر الحجازى من التاريخ واصل الحديث معروف مخرج فى الاصول بدون هذه اللفظة الى غير هذا من الاحاديث المصرحة بمزيد اعتناء النبى صلى الله عليه وآله وسلم بتعليم على وتخصيصه إياه منه بمالم يخص به غيره والدعاء له بذلك والاخبار بانه وارث علمه صلى الله عليه وآله وسلم وغير ذلك مما يدل على أنه عليه السلام باب علم النبى صلى الله عليه وآله وسلم وان الحديث صحيح . . .

(المسلك الخامس) ان الحديث له مخرجان آخران مباينان لمخرج حديث ابن عباس قد حكم لكل واحد منهما على انفراده بانه صحيح ايضا وقد تقرر ان من تمام صحة الحديث تعدد مخارجه وتباينها اما المخرج الاول فمن حديث

علي بن أبي طالب عليه السلام

(كتب) الى الطيب بن محمد قال أنبأنا محمد بن علي الشلفي أنا محمد بن سالم الفشني انا أحمد بن عبد الكريم الخالدي انا محمد بن عبد الباقي الزرقاني انا محمد ابن العلاء أنا حجازي الواعظ انا عبد الوهاب بن أحمد الشعراني انا زكرياء انا أحمد بن علي الحافظ انا أبو علي الفاضلي اذنا مشافهة انا أحمد بن أبي طالب انا جعفر بن علي انا محمد بن عبد الرحمن الحضرمي انا عبد الرحمن بن محمد بن عتاب ثنا أبي ثنا أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي ثنا أحمد بن عمرو الجريري ثنا محمد بن جرير ثنا اسماعيل بن موسى ثنا محمد بن عمر الرومي ثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا دار الحكمة وعلي بابها أخرجه الترمذي في سننه عن موسى بن اسماعيل به وقال ابن جرير هذا خبر عندنا صحيح سنده وقد يكون على مذهب آخرين سقيما غير صحيح لعلتين أحدهما أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا من هذا الوجه والآخر أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة قال وقد وافق عليا في رواية هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره ثم أسنده عن ابن عباس (قلت) أصاب ابن جرير رحمه الله في تصحيح هذا الحديث ولم يصب فيما ذكر أنه قد يكون علة فيه عند غيره لانه جعل إحدى العلتين كونه لم يرو عن علي عليه السلام إلا من هذا الوجه وليس كذلك بل روى عنه من أربعة أوجه أخرى . .

(الوجه الاول) من رواية الحارث وعاصم بن ضمرة كلاهما عن علي أخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه قال أنبأنا علي ابن علي ثنا محمد بن المظفر الحافظ ثنا محمد بن الحسين الخثعمي ثنا عباد بن يعقوب ثنا يحيي بن بشار الكندي عن إسماعيل بن ابراهيم الهمداني عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي وعن

عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب قال الخطيب يحيى بن بشار وشيخه إسماعيل مجهولان قلت المجهول إذا روى عنه ثقة ولم يأت بما ينكر فحديثه صحيح مقبول على رأي جماعة من الحفاظ . .

(الوجه الثاني) من رواية ابنه الحسين عليه السلام أخرجه ابن النجار في تاريخه قال حدثتنا رقية بنت معمر بن عبد الواحد أنبأتنا فاطمة بنت محمد بن أبي سعد البغدادي أنبأنا سعيد بن أحمد النيسابوري أنبأنا علي بن الحسن بن بندار بن المثنى أنبأنا علي بن محمد بن مهرويه حدثنا داود بن سليمان الغازي ثنا علي بن موسى الرضى عن آبائه عن علي به . .

(الوجه الثالث) من رواية الاصبغ بن نباتة ذكره أبو نعيم في الحلية وأخرجه أبو الحسن علي بن عمر الحربي في أماليه قال حدثنا إسحاق بن مروان حدثنا أبي ثنا عامر بن كثير السراج عن أبي خالد عن سعد بن طريف عن الاصبغ بن نباتة عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينه العلم وأنت بابها يا علي كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها

(الوجه الرابع) من رواية الشعبي أخرجه ابن مردويه في المناقب من طريق الحسن بن محمد عن جرير عن محمد بن قيس عن الشعبي عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا دار الحكمة وعلي بابها ..

وأما العلة الثانية وهي كون سلمة بن كهيل لا تقوم به حجة عندهم فمدفوعة أيضاً بان سلمة بن كهيل ليس عندهم كذلك بل احتج به البخاري ومسلم والاربعة وغيرهم من أصحاب الصحاح ووثقه ابن معين والعجلي وابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة واحمد وسفيان والنسائي وآخرون وإنما توهم ابن جرير عدم إحتجاجهم به من ذلك الأصل الباطل في رد حديث الشيعي خصوصاً إذا روي فضل علي عليه السلام لان سلمة بن كهيل كان

كذلك وهو أصل باطل بالاجماع كما ستعرفه فهذا الحديث بمفرده أيضاً على شرط الصحيح كما حكم به ابن جرير فان رجاله كلهم موثقون أما شريك ومن فوقه فكلهم ثقات من رجال الصحيح وأما محمد بن عمر الرومى فروى عنه البخارى خارج الصحيح وقال أبو حاتم صدوق وذكره ابن حبان فى الثقات وقال أبو زرعة شيخ فيه لين روى حديثا منكرا عن شريك فهذا أقصى ماقيل فيه وقد عرفت أن من هذا حاله لا ينزل عن درجة الصحيح خصوصاً ولم ينفرد بهذا الحديث بل تابعه عليه عبد الحميد بن بحر اخرج متابعته ابو نعيم فى الحلية قال حدثنا أبو أحمد محمد بن احمد الجرجانى ثنا الحسن بن سفيان ثنا عبد الحميد بن بحر ثنا شريك ثنا سلمة بن كهيل به إلا أنه قال عن الصنابحى ولم يذكر سويد بن غفلة وأما اسماعيل بن موسى الفزارى فقال أبو حاتم صدوق وكذا قال مطين وقال النسائى ليس به بأس وذكره ابن حبان فى الثقات وقال أبو داود صدوق فى الحديث إلا أنه يتشيع وقال ابن عدى إنما أنكر عليه الغلو فى التشيع قلت ومع هذا فلم ينفرد به أيضا بل تابعه الحسن بن سفيان وابراهيم بن عبد الله البصرى أما متابعة الحسن بن سفيان فاخرجها أبو نعيم فى الحلية كما سبق وأما متابعة ابراهيم فاخرجها ابن بطة قال حدثنا أبو على محمد بن أحمد الصواف ثنا أبو مسلم ابراهيم بن عبد الله البصرى ثنا محمد بن عمر الرومى ثنا شريك به فاذا ضم إلى هذه الطريق التى هى صحيحة تلك الطرق الاربعة من رواية الشعبى والحسن والاصبغ والحارث كان حديث على عليه السلام بمفرده صحيحا جزما فكيف بانضمامه إلى حديث ابن عباس الذى هو من أصح الصحيح كما عرفت . .

﴿ فصــــل ﴾ المخرج الثانى من حديث جابر بن عبد الله أنبأنا سعيد ابن أحمد الفراء الدمشقى بها قال أنا علاء الدين بن محمد بن عمر الحسينى أنا أبى أنا محمد بن عبد الرحمن الكزبرى أنا أبى أنا أبو المواهب الحنبلى أنا أبى أنا شمس محمد بن عبد الله الانصارى أنا محمد بن خليل البشبكى أنا أبو الفضل الحافظ

أنا أبو اسحاق التنوخي شفاها أنا يحي بن محمد بن سعد كتابة أنا أبو جعفر احمد بن علي بن حكم أنا عياض بن موسى أنا أبو الاصبغ عيسى بن محمد الزهري انا سليمان بن خلف انا ابو عبدالله محمد بن علي بن محمود أنا أبو العباس الرازي أنا أبو احمد بن عدي ثنا النعمان بن هرون البلدي ومحمد بن احمد بن المؤمل وعبد الملك بن محمد قالوا حدثنا احمد بن عبد الله ابو جعفر المكتب انبأنا عبد الرزاق انبأنا سفيان عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن بهمان التميمي سمعت جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية وهو آخذ بيد علي يقول هذا أمير البررة وقاتل الفجرة منصور من نصره مخذول من خذله يمد بها صوته انا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب أخرجه الحاكم في المستدرك قال حدثني أبو بكر محمد بن علي الفقيه الشاشي القفال البخاري وأنا سألته حدثني النعمان ابن هرون البلدي من أصل كتابه حدثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني به مقتصرا على حديث الباب وقال اسناده صحيح وأخرجه الخطيب في ترجمة محمد بن عبد الصمد أبي الطيب الدقاق من تاريخ بغداد فقال حدثنا يحي بن علي السكري بحلوان ثنا أبو بكر محمد بن المقري باصبهان ثنا ابو الطيب محمد بن عبد الصمد الدقاق البغدادي ثنا احمد بن عبد الله ابو جعفر المكتب به وأخرجه أيضا في ترجمة احمد بن عبد الله المذكور فقال اخبرنا ابو الطاهر عبد الغفار بن محمد بن جعفر المؤدب ثنا ابو الفتح محمد بن الحسين بن احمد الازدي الحافظ ثنا محمد بن عبد الله الصيرفي وعلي بن ابراهيم البلدي وجماعة قالوا حدثنا احمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب ابو جعفر السامري به قال ابو الفتح تفرد به عبد الرزاق وحده قال الخطيب ولم يروه عن عبد الرزاق غير احمد بن عبد الله هذا وهو أنكر ما حفظ عليه قلت وليس كما قال الخطيب بل تابعه عليه احمد بن طاهر بن حرملة ابن يحي عن عبد الرزاق كما ذكره ابن عدي وابن الجوزي ثم انه لانكاره في

تفرد ابي جعفر السامري عن عبد الرزاق بمثل هذا الحديث فان عبد الرزاق كان يعلم ان من حدث بفضائل على بن أبي طالب يجرح ويبدع بل يتهم ويكذب فكان لا يحدث بها إلا اهلها وقد قال فى حقه الذهبي انه كان يعرف الأمور فلا يتجاسر أن يحدث بها سامح الله الذهبي يسمى التحديث بفضائل على عليه السلام جسارة وقد وقع مثل هذا للحافظ أبي الازهر النيسابوري فانه لما حدث عن عبد الرزاق بحديث فى فضل على أخبر يحيي بن معين بذلك فبينما هو عنده فى جماعة أهل الحديث إذ قال يحيي بن معين من هذا الكذاب النيسابوري الذى حدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث فقام أبو الازهر فقال هو ذا أنا فتبسم يحيي بن معين وقال أما أنك لست بكذاب ولكن الذنب لغيرك فى هذا الحديث ثم سأله يحيي بن معين كيف خصك عبد الرزاق بهذا الحديث فقال إنى خرجت مع عبد الرزاق الى قريته فكنت معه فى الطريق فقال لى ياأبا الازهر أفيدك حديثا ماحدثت به غيرك قال فحدثنى بهذا الحديث ومع هذا فقد وجد لابى الازهر متابع عليه فذكر الخطيب أن محمد بن حمدون النيسابورى رواه عن محمد بن على بن سفيان النجار عن عبد الرزاق به قال الخطيب فبرى ابو الازهر من عهدته اذ توبع على روايته (قلت) وكذا وقع فى حديث الباب فان عبد الرزاق خص به أبا جعفر السامرى كما خص أبا الازهر بذلك الحديث وكما أنه وجد لابى الازهر متابع عليه كذلك وجد لابى جعفر السامرى فقد أخرج الحافظ أبو الحسن بن شاذان فى خصائص على قال حدثنا أبو بكر محمد بن ابراهيم بن فيروز الانماطى حدثنا الحسين بن عبد الله التميمى حدثنا حبيب ابن النعمان حدثنى جعفر بن محمد حدثنى أبى عن جدى عن جابر بن عبدالله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة الحكمة وعلى بابها فمن أراد المدينة فليأت الى بابها وأخرجه الخطيب فى تلخيص المتشابه من طريق الدارقطنى ثنا محمد بن ابرهيم الانماطى به فبرىء أبو جعفر السامرى

منه ولله الحمد . . .

(المسلك السادس) ان هذه المخارج الثلاثة قد حكم بصحة كل منها على انفراده كما رأيت والحفاظ إذا وجدوا حديثا من هـــذا القبيل جزموا بارتقائه الى درجة الصحيح وكثيرا مايجزم المتأخرون كابن كثير والعلائى والعراقى والحافظ وتلميذه السخاوى بذلك وقد سلك الحافظ السيوطى هـــذا المسلك بالنسبة لهذا الحديث فقال فى الجامع الكبير قد كنت أجيب دهراً عن هذا الحديث بأنه حسن إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث على فى تهذيب الآثار مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس فاستخرت الله تعالى وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة . . .

(المسلك السابع) أننا لو اقتصرنا على تحسين حديث على وابن عباس مراعاة لما قيل فى عبد السلام بن صالح ومحمد بن عمر الرومى كما يسلكه بعض أهل الحديث فيمن كان ذلك حاله وكما سلكه الحافظ صلاح الدين العلائى والحافظ وتلميذه السخاوى بالنسبة لهذا الحديث فانهم اقتصروا على الحكم بحسنه ولم يرفعوه إلى مرتبة الصحة كما فعل ابن معين والحاكم وابن جرير والسمرقندى فان الحسن يرتقى مع وجود المتابعات والشواهد إلى درجة الصحيح وقد صرح الحافظ السخاوى بأن حديث ابن عباس بمفرده على شرط الحسن فاذا انضم اليـــه حديث على وحديث جابر مع ما أوردناه من الشواهد المعنوية فانه يرتقى إلى درجة الصحيح لغيره بلا خلاف وهذا مما لا يشك فيه من له خبرة بعلم الحديث ودراية بصناعته فلا نحتاج إلى ذكر دلائله والاطالة بنصوصهم فيه وقد قال الحافظ فى القول المسدد فى الكلام على حديث سدوا كل باب فى المسجد إلا باب على مانصه هذا الحديث له طرق متعددة كل طريق منها على انفراده لا يقصر عن رتبة الحسن ومجموعها مما يقطع بصحته على طريق كثير من أهل الحديث . . .

المسالك الثامن) اننا لو حكمنا على جميع هذه الطرق الشواهد بالضعف ولم نحكم لشيء منها بالصحة ولا بالحسن فان الضعيف الذى هو من هذا القبيل يرتقى إلى درجة الصحيح لان راويه انما حكم بصحة حديثه لغلبة الظن بصدقه والضعيف إذا تعددت طرقه وكثرت شواهده مع تباين مخارجها حصلت غلبة الظن أيضا بصدق خبر المجموع وان كانت لا تحصل بخبر كل واحد على انفراده فاستحق خبرهم الحكم بالصحة كما استحقه خبر الثقة الواحد لوجود غلبة الظن فى الجميع وقد صرحوا بان المتابعات والشواهد لا يشترط فى رواتها أن يكونوا ممن يحتج بهم فقال ابن الصلاح قد يدخل فى باب المتابعات والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدودا فى الضعفاء وفى كتاب البخارى ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم فى المتابعات والشواهد اه بل اشترط الامام الرازى وجمع من أهل الاصول فى الحديث الذى يحتج بمجموع طرقه ان تكون أفرادها ضعيفة ليحصل الاحتجاج بالمجموع وأما اذا كان بعضها صحيحا فالاعتماد حينئذ عليه وحده والضعيف مطروح غير معول عليه والمفروض الاحتجاج بالمجموع وقد حكموا بصحة أحاديث كثيرة من هذا القبيل كحديث طلب العلم فريضة على كل مسلم وحديث لا ينبغى لقوم فيهم أبو بكر ان يؤمهم غيره أورده ابن الجوزى فى الموضوعات وقال ابن كثير له شواهد تقتضى صحته وكذلك حديث أطلبوا الخير عند حسان الوجوه وحديث من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته وحديث العباس بن مرداس السلمى فى فضل الحج وحديث من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برىء من الله حكم ابن الجوزى بوضعه وقال الحافظ له شواهد تدل على صحته وحديث نعم الشىء الهدية امام الحاجة وحديث اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله وحديث وصية النبى صلى الله عليه وآله وسلم لأنس بن مالك وحديث الموت كفارة لكل مسلم وحديث إذا ولى أحدكم أخاه فليحسن كفنه فانهم يتزاورون فى أكفانهم

﴿ فصل ﴾ فان قيل قد تقرر فى علم الحديث أن الضعيف إذا تعددت طرقه إنما يرتقى إلى درجة الحسن ولا يبلغ رتبة الصحيح وقد قال النووي فى كلامه على بعض الاحاديث وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة فمجموعها يقوى بعضه بعضاً ويصير الحديث حسناً ويحتج به وسبقه إلى ذلك البيهقى وغيره قلنا الجواب من وجهين ٠ ٠

(الوجه الاول) إن ذلك ليس مطردا فى كل الطرق الضعيفة بل هو خاص بنوع منها وهو ما اشتد ضعفه وكان منكرا فان طرقه إذا تعددت أوصلته إلى درجة المستور السيء الحفظ فاذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك من كونه منكراً إلى درجة الحسن كما نص عليه الحافظ وغيره وأما ما كان فى كل طرقه أو أكثرها ضعف قريب فانه يرتقى بمجموعها إلى درجة الصحيح كالاحاديث المذكورة لان الطريق الذى فيه الضعف القريب قد يكون بمفرده حسناً على مذهب كثير من المحدثين كما قدمناه وكما نص عليه ابن الجوزى في مقدمة الموضوعات فقال والأحاديث ستة أقسام الأول ما اتفق على صحته البخارى ومسلم وذلك الغاية الثانى ما تفرد به البخارى أو مسلم الثالث ما صح سنده ولم يخرجه واحد منهما الرابع ما فيه ضعف قريب محتمل وهذا هو الحديث الحسن الخامس الشديد الضعف الكثير التزلزل فهذا تتفاوت مراتبه عند العلماء فبعضهم يدنيه من الحسان ويزعم أنه ليس بقوى التزلزل وبعضهم يرى شدة تزلزله فيلحقه بالموضوعات فصرح بأن الحسن هو ما فيه الضعف القريب المحتمل فاذا تعددت الطرق به ارتقى إلى الصحيح ٠

(الوجه الثانى) أن هذا الاختلاف فى اللفظ لا فى المعنى لان الحسن من قسم الصحيح حتى كان المتقدمون يدرجونه فى أنواعه ولم يكن الحسن عندهم معروفا ولا اسمه بينهم شائعاً وأول من نوه باسمه وأكثر من ذكره الترمذى

فى جامعه وان وجد من صرح به من طبقة شيوخه فهو قليل نادر بل الذى كان متعارفا بينهم أن الحديث قسمان صحيح وضعيف والصحيح عندهم على طبقات متفاوتة بحسب تفاوت رواته فى درجات الضبط والاتقان حتى أوصلوه إلى خمس طبقات أو أكثر يشمل جميعها اسم الصحيح فجاء المتأخرون منهم ووضعوا للاقسام الاخيرة اسما يخصها وتتميز به عند التعارض والترجيح فمنهم من يتشدد فيطلق على القسم الوسط حسنا ومنهم من يتساهل فيطلق على القسم الاخير صحيحا. قال الذهبى فى الموقظة من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين أحدهما من احتجا به فى الاصول وثانيهما من خرجا له متابعة واستشهاداً واعتباراً فمن أحتجا به أو أحدهما ولم يوثق ولم يمرض فهو ثقة حديثه قوى ومن احتجا به أو أحدهما وتكلم فيه فتارة يكون الكلام تعنتا والجمهور على توثيقه فهذا حديثه قوى أيضاً ويكون تارة الكلام فى حفظه فهذا حديثه لا ينحط عن درجة الحسن الذى من أدنى درجات الصحيح فما فى الكتابين بحمد الله رجل احتج به أحدهما وروايته ضعيفة بل حسنة أو صحيحة اه فصرح بأن الحسن من قسم الصحيح وأن أحاديث الصحيحين منها ماهو صحيح ومنها ماهو حسن. وقال ابن الصلاح من الناس من لا يفرد نوع الحسن ولا يجعله منفرداً ويجعله مندرجا فى أنواع الصحيح لاندراجه فى انواع مايحتج به وهو الظاهر من كلام الحاكم ابى عبد الله اه ولهذا استشكل ابن دقيق العيد فى الاقتراح هذه التفرقة بين اسم الحسن والصحيح فقال ان هاهنا أوصافا يجب معها قبول الرواية اذا وجدت فى الراوى فاما أن يكون هذا الحديث المسمى بالحسن مما قد وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التى يجب معها القبول أولا فان وجدت فذلك صحيح وان لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به وان سمى حسنا اللهم إلا أن يرد هذا الى أمر اصطلاحى وهو أن يقال ان الصفات التى يجب معها قبول الرواية لها مراتب ودرجات فاعلاها هو الصحيح وكذلك أوسطها وادناها هو الحسن

وحينئذ يرجع الامر فى ذلك الى الاصطلاح ويكون الكل صحيحا فى الحقيقة اه فرجع الامر الى أن الحديث صحيح على كل الفروض والاحتمالات وهذا انما سلكناه تنزلا وإلا فقد علمت من المسلك الاول أن الحديث بمفرده على شرط الصحيح وبالله التوفيق

(المسلك التاسع) انه قد تقرر أن من علامة صدق الراوى وصحة حديثه مطابقته للواقع وصدق مخبره وعلى بن أبى طالب عليه السلام كان أعلم الصحابة على الاطلاق كما هو معلوم مشهور ومستفيض متواتر حتى ضربوا باشتهار علمه المثل للتواتر المعنوى فقال الحافظ موفق الدين بن قدامة فى أول كتابه اثبات صفات العلو لله . واعلم رحمك الله انه ليس من شرط صحة التواتر الذى يحصل به اليقين ان يوجد التواتر فى جزء واحد بل متى نقلت أخبار كثيرة فى معنى واحد من طرق يصدق بعضها بعضا ولم يأت ما يكذبها أو يقدح فيها حتى استقر ذلك فى القلوب واستيقنه فقد حصل التواتر وثبت القطع واليقين فانا نتيقن وجود حاتم وان كان لم يرد به خبر واحد مرضى الاسناد لوجود ما ذكرنا وكذلك عدل عمر وشجاعة على وعلمه عليه السلام اه وقد جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين من الشهادة لعلى بالعلم مالم يأت لاحد قط فمن شهادة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ما أخرجه الامام احمد فى مسنده قال حدثنا ابو احمد ثنا خالد يعنى ابن طهمان عن نافع ابن أبى نافع عن معقل بن يسار قال وضأت النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال ألك فى فاطمة رضى الله عنها نعودها فقلت نعم فقام متوكئا على حتى دخلنا على فاطمة عليها السلام فقال لها كيف تجدينك قالت والله لقد اشتد حزنى واشتدت فاقتى وطال سقمى قال أبو عبد الرحمن وجدت فى كتاب أبى بخط يده هذا الحديث قال أو ما ترضين انى زوجتك اقدم أمتى سلما وأكثرهم علما وأعظمهم حلما رجاله ثقات وقد رواه الطبرانى من وجه آخر باسناد صححه

الحافظ نور الدين فى الزوائد من مرسل أبى اسحاق ثقات وقد ورد موصولا من طريقه أخرجه ابن عساكر فى ترجمة على من تاريخه من طريق أبى عمر وعثمان ابن أحمد السماك انا عبد الله بن أبى روح المدائنى أنا سلام بن سليمان المدائنى أنا عمر بن المثنى عن أبى اسحاق عن أنس بن مالك قال قالت فاطمة عليها السلام زوجتنى عليا خمش الساقين عظيم البطن قليل الشى فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم زوجتك يا بنية أعظمهم حلما وأقدمهم سلما وأكثرهم علما .

طريق آخر لهذا الحديث قال ابن عساكر فى تاريخه أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن عبد الله أنا أبو الحسن على بن محمد بن أحمد أنا أحمد بن محمد بن موسى ثنا أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة أنا أحمد بن يحي واحمد بن موسى بن اسحاق قالا أنا ضرار بن صرد ثنا عبد الكريم بن يعقوب عن جابر عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة قالت حدثتنى فاطمة عليها السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها زوجتك أعلم المؤمنين وأقدمهم وأفضلهم حلماً قال ابن عساكر كذا قال واسقط منه المعتمر ثم أخرجه من طريق ابن الاعرابى ثنا أبو عبد الله يحيى بن ابراهيم بن محمد بن كثير الزهرى ثنا ضرار بن صرد انا المعتمر بن سليمان التيمى قال انا عبد الكريم بن يعقوب الجعفى أخبرنا جابر عن أبى الضحى به . .

طريق آخر لهذا الحديث قال ابن عساكر اخبرنا أبو غالب، ابن البنا ثنا أبو محمد الجوهرى ثنا ابو محمد عبد العزيز بن الحسن بن على بن ابى صابر انا أبو حبيب العباس بن احمد بن محمد البرتى ثنا اسماعيل ابن موسى نا تليد بن سليمان أبو إدريس عن ابى الجحاف عن رجل عن أسماء بنت عميس قالت قال رسول وسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة عليها السلام زوجتك أقدمهم سلما وأعظمهم حلما وأكثرهم علما . . .

طريق آخر لهذا الحديث قال ابن عساكر أخبرنا أبو نصر بن رضوان وأبو

غالب ابن البنا وأبو محمد عبد الله بن نجا قالوا انا ابو محمد الجوهري انا أبو بكر بن مالك انا العباس بن ابراهيم القراطيسي ثنا اسماعيل بن محمد الاحمسي انا مفضل ابن صالح ثنا جابر الجعفي عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة عليها السلام أما ترضين أني زوجتك أقدمهم سلما وأكثرهم علما وأفضلهم حلما والله ان ابنيك لمن شباب أهل الجنة ومن هذا الوجه أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق • وللحديث طرق أخرى من حديث علي وابن عباس وأبي هريرة وحديث علي صححه ابن جرير •

((فائدة)) تقدم حديث معقل بن يسار من رواية أحمد بن حنبل وقد قال الحاكم في المستدرك حدثنا السيد الاوحد أبو يعلى حمزة بن محمد الزيدي رضي الله عنه ثنا أبو الحسن علي بن محمد بن مهروية القزويني القطان قال سمعت أبا حاتم الرازي يقول كان يعجبهم أن يجدوا الحديث في الفضائل من رواية احمد بن حنبل رضي الله عنه ••

(حديث آخر) قال أبو نعيم في الحلية ثنا أبو أحمد الغطريفي ثنا أبو الحسن ابن أبي مقاتل ثنا محمد بن عبد الله بن عتبة ثنا محمد بن علي الوهبي الكوفي ثنا أحمد بن عمران بن سلمة وكان ثقة عدلا مرضيا ثنا سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسئل عن علي فقال قسمت الحكمة عشرة أجزاء فاعطى علي تسعة أجزاء والناس جزأ واحداً أحمد بن عمران ذكره الذهبي في الميزان وقال لايدرى من هو ثم ضعفه بهذا الحديث وتعقبه الحافظ في اللسان بما تقدم في السند من قول الوهبي أنه كان ثقة عدلا مرضيا قال وفي هذا مخالفة لما ذكره الذهبي قلت لو وثقه الناس كلهم لقال الذهبي في حديثه أنه كذب كما فعل في عدة أحاديث أخرجها الحاكم بسند الشيخين وادعى هو دفعا بالصدر وبدون دليل أنها موضوعة وما

علتها فى نظره إلا كونها فى فضل على بن أبى طالب فالله المستعان

(حديث آخر) قال أبو نعيم فى الحلية ثنا أبو بكر بن خلاد ثنا محمد بن يونس الكديمى ثنا عبد الله بن داود الخريبى ثنا هرمز بن حوران عن أبى عون عن أبى صالح الحنفى عن على رضى الله عنه قال قلت يارسول الله أوصنى قال قل ربى الله ثم استقم قال قلت الله ربى وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب فقال ليهنك العلم أبا الحسن لقد شربت العلم شربا ونهلته نهلا

(حديث آخر) قال ابن بطة ثنا أبو ذر أحمد بن الباغندى أنا أبى عن مسعر بن يحيى ثنا شريك عن أبى اسحاق عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أراد ان ينظر الى آدم فى علمه والى نوح فى حكمته والى ابراهيم فى حلمه فلينظر الى على : مسعر بن يحيى النهدى ذكره الذهبى فى الميزان وقال لا أعرفه وأتى بخبر منكر ثم ذكر هذا الحديث وقد عرفت ان النكارة عند الذهبى هى فضل على بن أبى طالب . .

(حديث آخر) قال الطبرانى فى المعجم الصغير حدثنا على بن جعفر الملحى الاصبهانى ثنا محمد بن الوليد العباسى ثنا عثمان بن زفر ثنا مندل بن على عن بن جريج عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أقضى أمتى على بن أبى طالب مختصر . وأخرجه البغوى فى شرح السنة من حديث أنس بن مالك به ورواه عبد الرزاق فى مصنفه عن معمر عن قتادة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مرسلا قال الحافظ فى الفتح ورويناه موصولا فى فوائد أبى بكر محمد بن العباس بن نجيح من حديث أبى سعيد الخدرى . . .

(حديث آخر) أخرج الديلمى فى مسند الفردوس من حديث سلمان الفارسى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلم أمتى من بعدى على بن أبى طالب . وفى الباب عن معاذ بن جبل وعمر وابن عباس . .

(شهادة عمر بن الخطاب) قال البخارى فى تفسير البقرة من صحيحه حدثنا عمرو بن على ثنا يحيى ثنا سفيان عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال عمر رضى الله عنه اقرؤنا أبى وأقضانا على وقال قاسم ابن أصبغ فى مصنفه حدثنا أبو بكر احمد بن زهير ثنا ابو خيثمة ثنا ابو سلمة التبوذكى ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا أبو جروة قال سمعت عبد الرحمن بن أبى ليلى قال قال عمر رضى الله عنه على أقضانا وأخرجه ابن أبى خيثمة من وجه آخر أيضا قال حدثنا أبى ثنا ابن عيينة عن ابن جريج عن ابن أبى مليكة عن ابن عباس قال قال عمر : على اقضانا . واسنده الذهبى فى ترجمة الحافظ أبى بكر ابن زياد من التذكرة من هذا الوجه وزاد وأبى أقرؤنا . وقال ابن أبى خيثمة ثنا عبيد الله بن عمر القواريرى ثنا مؤمل بن اسماعيل ثنا سفيان الثورى عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال كان عمر يتعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو حسن وكان عمر يقول لولا على لهلك عمر وقال ابن الاثير فى أسد الغابة بعد إيراده آثارا فى علم على عليه السلام ولو ذكرنا ماسأله الصحابة مثل عمر وغيره رضى الله عنهم لاطلنا . . .

﴿ شهادة عبد الله بن مسعود ﴾ قال أبو نعيم فى الحلية ثنا أبو القاسم نذير ابن جناح القاضى ثنا اسحق بن محمد بن مروان ثنا ابى ثنا عباس بن عبيد الله ثنا غالب بن عثمان الهمدانى أبو مالك عن عبيدة عن شقيق عن عبد الله بن مسعود قال ان القرآن أنزل على سبعة أحرف مامنها حرف إلا له ظهر وبطن وان على بن أبى طالب عنده علم الظاهر والباطن . . .

﴿ أثر آخر عن ابن مسعود ﴾ قال الحسن بن على الحلوانى فى كتاب المعرفة له حدثنا يحيى بن آدم قال ثنا ابن ابى زائدة عن أبيه عن ابى اسحاق عن ابى ميسرة قال قال ابن مسعود ان أقضى أهل المدينة على ابن أبى طالب . .

(أثر آخر) عن ابن مسعود قال الحلوانى أيضا ثنا يحيى بن آدم ثنا مندو

عن مطرف عن أبي اسحاق عن سعيد بن وهب قال قال عبد الله اعلم اهل المدينة بالفرائض على بن أبي طالب . .

﴿ شهادة ابن عباس ﴾ قال ابن عبد البر ثنا خلف بن القاسم ثنا عبد الله ابن عمر الجوهرى ثنا احمد بن محمد بن الحجاج ثنا محمد بن أبي السرى ثنا عمرو ابن هاشم الجنبى ثنا جويبر عن الضحاك بن مزاحم عن عبد الله بن عباس قال والله لقد أعطى على بن ابى طالب تسعة اعشار العلم وأيم الله لقد شاركـكم فى العشر العاشر وروى طاووس عنه أيضاً قال كان على والله قد ملىء علما وحلما

(أثر آخر عن ابن عباس) قال ابن أبي خيثمة حدثنا فضيل عن عبد الوهاب قال ثنا شريك عن ميسرة عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كنا إذا أتانا الثبت عن على لم نعدل به

(أثر آخر عن ابن عباس) قال أبو نعيم فى الحلية حدثنا احمد بن ابراهيم ابن جعفر ثنا محمد بن يونس السامى ثنا أبو نعيم ثنا حبان بن على عن مجاهد عن الشعبي عن ابن عباس أن على ابن أبي طالب أرسله إلى زيد بن صوحان فقال ياأمير المؤمنين إنى ماعلمتك لبذات الله عليم وإن الله لفى صدرك لعظيم . .

﴿ شهادة عائشة ﴾ قال ابن أبي خيثمة ثنا محمد بن سعيد الاصبهانى ثنا معاوية ابن هشام عن سفيان عن قليب عن جابر قال قالت عائشة من أفتاكم بصوم عاشوراء قالوا على قالت اما انه أعلم الناس بالسنة وكانت كثيرا ماترجع اليه فى المسائل

﴿ شهادة خزيمة بن ثابت ﴾ قال الحاكم فى المستدرك ثنا أبو بكر بن دارم الحافظ ثنا أحمد بن موسى بن اسحاق التميمى ثنا وضاح بن يحى النهشلى ثنا أبو بكر بن عياش عن أبي اسحاق عن الاسود بن يزيد النخعى قال لما بويع على بن أبي طالب على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال

خزيمة بن ثابت وهو واقف بين يدى المنبر :

إذا نحن بايعنا عليا فحسبنا أبو حسن مما نخاف من الفتن
وجدناه أولى الناس بالناس أنه أطب قريش بالكتاب وبالسنن

(شهادة عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة) ذكر ابن عبد البر أن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال قلت لعبد الله بن عياش بن أبى ربيعة ياعم لم كان صغو الناس إلى على فقال ياابن أخى أن علياعليه السلام كان له ماشئت من ضرس قاطع فى العلم وكان له البسطة فى العشيرة والقدم فى الاسلام والصهر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والفقه فى السنة والنجدة فى الحرب والجود فى الماعون ..

(شهادة معاوية) ذكر ابن عبد البر أنه كان يكتب فيما ينزل به يسأل على ابن أبى طالب فلما بلغه قتله قال ذهب الفقه والعلم بموت ابن أبى طالب ..

(شهادة جملة الصحابة) قال الحاكم فى المستدرك أخبرنى عبد الرحمن بن الحسن القاضى بهمدان ثنا إبراهيم بن الحسين ثنا آدم بن أبى أياس ح وقال ابن أبى خيثمة ثنا مسلم بن ابراهيم كلاهما قال حدثنى شعبة عن أبى اسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن عبد الله قال كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة على بن أبى طالب قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وتقدم عن ابن عباس قوله كنا إذا أتانا الثبت عن على لم نعدل به وقول سعيد بن عمرو بن العاص لم كان صغو الناس إلى على مما فيه الاخبار بأن الجميع كان يرجع إليه لشهرته بالعلم بينهم ...

﴿ شهادة على بن أبى طالب لنفسه ﴾ قال الازرقى فى تاريخ مكة حدثنا سهل بن أبى المهدى ثنا عبد الله بن معاذ الصنعانى ثنا معمر عن وهب بن عبد الله عن أبى الطفيل قال شهدت على بن أبى طالب وهو يخطب وهو يقول سلونى فوالله لاتسألونى عن شىء يكون الى يوم القيامة إلا أخبرتكم به وسلونى

عن كتاب الله فوالله مامنه آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار أم بسهل أم بجبل فقام ابن الكوا وأنا بينه وبين علي وهو خلفي فقال أرأيت البيت المعمور ماهو قال ذاك الضراح فوق سبع سموات تحت العرش يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون فيه الى يوم القيامة ولهذا الحديث طرق متعددة .

(أثر آخر عن علي) قال أبو نعيم في الحلية ثنا الحسن بن علي بن الخطاب ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا احمد بن يونس ثنا أبو بكر بن عياش عن نصير ابن سليمان الاحمسي عن أبيه عن علي قال والله مانزلت آية إلا وقد علمت فيم أنزلت وأين أنزلت ان ربي وهب لي قلبا عقولا ولسانا سؤلا .

(أثر آخر عن علي) قال الحاكم في المستدرك أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن عقبة ثنا الحسن بن علي بن عفان ثنا محمد بن عبيد الطنافسي ثنا بسام بن عبد الرحمن الصيرفي ثنا أبو الطفيل قال رأيت أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه قام على المنبر فقال سلوني قبل ان لا تسألوني ولن تسألوا بعدي مثلي قال فقام ابن الكوا فقال يا أمير المؤمنين ما الذاريات ذروا قال الرياح قال فما الحاملات وقرا قال السحاب قال فما الجاريات يسرا قال السفن قال فما المقسمات أمرا قال الملائكة قال فمن الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار جهنم قال منافقو قريش صححه الحاكم وورد عنه من طرق متعددة في بعضها لا تسألوني عن آية من كتاب الله تعالى ولا سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا أنبأتكم بذلك

(أثر آخر عن علي) قال الموفق بن قدامه في كتابه اثبات صفات العلو أخبرنا محمد أنبأنا احمد حدثنا ابو نعيم حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث ثنا الفضل بن الحباب الجمحي ثنا مسدد ثنا عبد الوارث بن سعيد عن محمد بن اسحاق عن النعمان بن سعد قال كنت بالكوفة في دار الامارة دار علي بن أبي طالب اذ دخل علينا عوف بن عبد الله فقال يا أمير المؤمنين بالباب أربعون

رجلا من اليهود فقال على على بهم فلما وقفوا بين يديه قالوا له صف لنا ربك
هذا الذى فى السماء كيف هو وكيف كان ومتى كان وعلى أى شيء هو فاستوى
على جالسا وقال معشر اليهود اسمعوا منى ولا تبالوا ان لا تسألوا أحدا غيرى
الحديث وهو فى الحلية أيضا .

(أثر آخر عن على) قال أبو نعيم ثنا حبيب بن الحسن ثنا موسى بن اسحاق
ح وثنا سليمان بن أحمد ثنا محمد بن عثمان بن أبى شيبة قال ثنا ابو نعيم ضرار
ابن صرد وثنا ابو احمد محمد بن محمد بن احمد الحافظ ثنا محمد بن الحسين
الخثعمى ثنا اسماعيل بن موسى الفزارى قالا ثنا عاصم بن حميد الخياط ثنا ثابت
ابن ابى صفية ابو حمزة الثمالى عن عبد الرحمن بن جندب عن كميل بن زياد
قال أخذ على بن ابى طالب بيدى فاخرجنى الى ناحية الجبان فلما اصحرنا جلس
ثم تنفس ثم قال يا كميل بن زياد القلوب أوعية فخيرها أوعاها أحفظ ما اقول
لك الناس ثلاثة فعالم ربانى ومتعلم على سبيل نجاة وهمج رعاع اتباع كل ناعق
يميلون مع كل ريح لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجئوا إلى ركن وثيق العلم خير من
المال العلم يحرسك وانت تحرس المال العلم يزكو على العمل والمال تنقصه النفقة
ومحبة العالم دين يدان بها العلم يكسب العالم الطاعة فى حياته وجميل الاحدوثة
بعد موته وصنيعة المال تزول بزواله مات خزان الاموال وهم احياء والعلماء
باقون مابقى الدهر اعيانهم مفقودة وأمثالهم فى القلوب موجودة هاه ان هاهنا
واشار بيده الى صدره علما لو اصبت له حملة الى آخر الوصية وهى متداولة
شهيرة .

(شهادة ابنه الحسن) عليه السلام قال ابو نعيم ثنا ابو بكر محمد بن الحسن ثنا محمد
ابن سليمان بن الحارث ثنا عبيد الله بن موسى ثنا إسماعيل بن ابى خالد عن ابى اسحاق عن
هبيرة بن مريم ان الحسن بن على عليهما السلام قام وخطب الناس وقال لقد
فارقكم رجل بالامس لم يسبقه الاولون ولا يدركه الآخرون بعلم ..

﴿ شهادة سعيد بن المسيب ﴾ قال الدولابي في الكنى والاسماء ثنا محمد ابن معاوية عن سعيد بن صالح وسعيد بن عنبسة قالا حدثنا عباد بن العوام أبو سهل عن داود عن سعيد بن المسيب قال ما كان أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعلم من علي بن أبي طالب

﴿ أثر آخر ﴾ عن ابن المسيب قال ابن ابي خيثمة أخبرنا ابراهيم ابن بشار حدثنا سفيان بن عيينة ثنا يحيي بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال ما كان احد من الناس يقول سلوني غير علي بن ابي طالب

﴿ شهادة عطاء ﴾ قال ابن أبي خيثمة اخبرنا يحيي بن معين قال حدثنا عبدة ابن سليمان عن عبد الملك بن أبي سليمان قال قلت لعطاء أكان في اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أحد أعلم من علي بن أبي طالب قال لا والله ما أعلمه

﴿ شهادة الحسن البصري ﴾ ذكر ابن عبد البر انه سئل عن علي بن أبي طالب فقال كان علي والله سهما صائبا من مرامي الله على عدوه ورباني هذه الامة وذا فضلها وذا سابقتها وذا قرابتها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن بالنؤمة عن أمر الله ولا بالملومة في دين الله ولا بالسروقة لمال الله اعطى القرآن عزائمه ففاز منه برياض مونقه

﴿ شهادة مغيرة بن مقسم ﴾ قال ابن عبد البر حدثنا خلف بن قاسم ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عمر بن راشد ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان الدمشقي ثنا عمرو بن حفص بن غياث حدثني أبي عن اسماعيل بن أبي خالد قال أن المغيرة حلف بالله ما أخطأ علي في قضاء قضى به قط

(أثر آخر عنه) قال الحسن بن علي الحلواني في كتاب المعرفة حدثني يحيي ابن آدم قال ثنا أبو بكر بن عياش عن مغيرة قال ليس أحد منهم أقوى قولا في الفرائض من علي قال وكان المغيرة صاحب الفرائض

﴿ شهادة ضرار بن حمزه ﴾ قال الطبراني ثنا محمد بن زكريا الغلابي ثنا

العباس بن بكار الضبي ثنا عبد الواحد بن أبي عمرو الاسدي عن محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح قال دخل ضرار بن حمزة الكناني على معاوية فقال له صف لي عليا قال أو تعفيني قال لأعفيك قال اما إذ لابد فانه كان والله بعيد المدى شديد القوى يقول فصلا ويحكم عدلا يتفجر العلم من جوانبه وتنطق الحكمة من نواحيه وذكر بقيته أخرجه أبو نعيم في الحلية عن الطبراني وأخرجه ابن عبد البر من وجه آخر فقال حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف ثنا يحيي ابن مالك بن عائذ ثنا أبو الحسن محمد بن محمد بن سلمة البغدادي بمصر قال ثنا أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد قال أخبرنا العكلي عن الحرمازي رجل من همدان قال قال معاوية لضرار فذكر القصة . والآثار بهذا كثيرة , يغني عنها ماهو متداول من حكمه العجيبة ومعارفه الغريبة التي لم ينقل مثلها عن غيره بحيث من وقف عليها رأى العجب العجاب وجزم بأنه البحر العباب وذلك أعظم دليل على صدق هذا الخبر وأنه باب مدينة علم النبي عليه الصلاة والسلام . .

﴿ فصل ﴾ وإذ قد فرغنا من الكلام على صحة هذا الحديث وبينا وجوه ذلك ودلائله وأوضحنا طرقه ومسالكه فلنتفرغ لابطال كلام الطاعنين فيه وافساد ماتعلقوا به في رده فنقول قال الخطيب في ترجمة عمر بن اسماعيل ابن مجالد من تاريخ بغداد أخبرنا الجوهري أخبرنا محمد بن العباس ثنا محمد بن القاسم الكوكبي ثنا ابراهيم بن الجنيد قال سمعت يحيى بن معين وسئل عن عمر ابن اسماعيل فقال كذاب يحدث أيضا بحديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلي بابها وهذا كذب ليس له أصل وقال أخبرني محمد بن احمد بن يعقوب أخبرنا محمد بن نعيم الضبي قال سمعت احمد بن محمد العنزي يقول سمعت يحيى ابن احمد بن زياد يقول سألت يحيى بن معين عن حديث أبي معاوية

عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس أنا مدينة العلم فأنكره جداً ثم قال
الخطيب أخبرنا البرقانى حدثنا يعقوب بن موسى الأردبيلى ثنا أحمد بن طاهر
ابن النجم ثنا سعيد بن عمرو قال قال أبو زرعة حديث أبى معاوية
عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس أنا مدينة العلم وعلى بابها كم من
خلق افتضحوا به ثم قال لى أبو زرعة أتينا شيخا ببغداد يقال له عمر بن
اسماعيل بن مجالد فاخرج الينا كراسة لأبيه فيها أحاديث جياد عن مجالدوبيان
والناس فكنا نكتب إلى العصر فيقرأ علينا فلما أردنا أن نقوم قال حدثنا
أبو معاوية عن الأعمش بهذا الحديث فقلت له ولا كل هذا بمره فأتيت يحيى
ابن معين فذكرت ذلك له فقال قل له ياعدو الله إنما كتبت أنت عن
أبى معاوية ببغداد فمتى روى هو هذا الحديث ببغداد . وقال الخطيب فى ترجمة
جعفر بن محمد الفقيه بعد أن اسند الحديث من طريق محمد بن عبد الله بن أبى
جعفر الحضرمى عنه بسنده قال أبو جعفر لم يرو هذا الحديث عن أبى معاوية
من الثقات أحد رواه أبو الصلت فكذبوه اه وأورده ابن الجوزى فى
الموضوعات من أكثر طرقه ثم قال لايصح ولا أصل له قال الدارقطنى
حديث على رواه سويد بن غفلة عن الصنابحى فلم يسنده وهو مضطرب وسلمة
لم يسمع من الصنابحى والرومى لايجوز الاحتجاج به وكذا عبد الحميد ومحمد بن
قيس مجهول وطريق الحسن عن على فيه مجاهيل وجعفر البغدادى متهم بسرقة
هذا الحديث ورجاه أيضاً وعمر بن اسماعيل وأبو الصلت كذابان وأبو الصلت
هو الذى وضعه على أبى معاوية وسرقه منه جماعة وأحمد بن سلمة يحدث عن
الثقات بالاباطيل وسعيد بن عقبة مجهول غير ثقة والعدوى وضاع واسماعيل بن
محمد بن يوسف لايجوز الاحتجاج به يسرق ويقلب والحسن بن عثمان يضع
والمكتب وابن طاهر كذابان قال ابن عدى الحديث موضوع يعرف بأبى الصلت
ومن حدث به سرقه منه وان قلب اسناده وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث

فقال قبح الله أبا الصلت اه ولما صححه الحاكم فى المستدرك وقال ابو الصلت ثقة مأمون تعقبه الذهبى فى التلخيص فقال بل موضوع قال وأبو الصلت ثقة قلت لا والله لا ثقة ولا مامون اه وأورد الحديث فى ترجمة جعفر بن محمد الفقيه من الميزان وقال هذا موضوع وفى ترجمة سعيد بن عقبة واتهم به الراوى عنه احمد بن حفص السعدى وكذا فعل ابن طاهر المقدسى والنواوى وقد تقدم ان عبد السلام بن صالح قال فيه الساجى يحدث بمناكير هو عندهم ضعيف وقال النسائى ليس بثقة وقال ابو حاتم لم يكن بصدوق وهو ضعيف وقال ابن عدى له أحاديث مناكير فى فضل أهل البيت وهو المتهم بها وقال الدارقطنى كان رافضيا خبيثا وكذا قال العقيلى وزاد انه كذاب لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد وقال ذاك الشامى الفضولى صاحب اسنى المطالب حديث أنا مدينة العلم وعلى بابها قال الترمذى انه منكر وكذا قال البخارى وقال انه ليس له وجه صحيح وقال ابن معين انه كذب لا أصل له وأورده ابن الجوزى فى الموضوع ووافقه الذهبى وغيره قال وهذا الحديث قد ولع العلماء به وذكره من دون بيان رتبته خطأ وذلك لا ينبغى ذكره فى كتب العلم لا سيما مثل ابن حجر الهيثمى ذكر ذلك فى الصواعق والزواجر وهو غير جيد من مثله . . . .

﴿ فصـــــل ﴾ اذا عرفت هذا فكلامنا مع طائفتين طائفة المجرحين لعبد السلام بن صالح وطائفة المتكلمين فى الحديث . . .

أما الطائفة الاولى فانهم جرحوا عبد السلام بامرين احدهما التشيع وثانيهما كونه منكر الحديث وهذا الجرح مردود من وجوه

(الوجه الأول) إن الجرح بالتشيع ورد الحديث به باطل عقلا ونقلا أما الاول فان مدار صحة الحديث على أمرين لا ثالث لهما وهما بالضبط والعدالة فمن اتصف بهما وجب ان يكون خبره مقبولا وحديثه صحيحا لان بالضبط يؤمن الخطأ والخلل وبالعدالة يؤمن الكذب والاختلاق والضبط هو أن يكون

الراوى حافظا متيقظا غير مغفل ولا متهور حتى لايحدث من حفظه المختل فيهم ولا من كتابه الذى تطرق اليه الخلل وهو لايشعر . وأما العدالة فالمراد بها فى الحقيقة هو صدق الراوى وتجنبه للكذب فى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة لالمطلق الكذب ولا لغيره من المعاصى لأن العدالة تتجزأ فيكون الرجل عدلا فى شيء غير عدل فى غيره والمطلوب لصحة الحديث إنما هو عدالته فيه وامانته فى نقله إلا أنه لما كان هذا القدر لا يتحقق فى العموم ولا يمكن انضباطه ومعرفته إلا بملازمة التقوى واجتناب سائر المعاصى اضطروا إلى اشتراط العدالة الكاملة التى عرفوها بانها ملكة تحمل على ملازمة التقوى واجتناب الأعمال السيئة وخوارم المروءة على خلاف فى اشتراط الأخير ثم انجر بهم هذا التوسع إلى توسع آخر فصاروا يدخلون تحت كل من هذه القيود ماليس منها كالتفرد والركض على البرذون وكثرة الكلام والبول قائما وبيع الزيبق وتولية أموال الايتام والقراءة بالالحان وسماع آلة الطرب المختلف فيها والتزى بزى الجند وخدمة الملوك وأخذ الاجرة على السماع والاشتغال بالرأى وعلم الكلام والتصرف ومصاحبة الواقفة ورواية الأحاديث المخالفة لهوى المجرح أو موافقة المخالف له فى بعض الفروع والتطفيل وابدال صيغ الاجازة بصيغ الأخبار والبدعة والخلاف فى المعتقد كالارجاء والقدر والنصب والتشيع وغيرها من النحل وهذا التوسع كاد ينسد معه باب العدالة وينعدم به مقبول الرواية خصوصا بالنسبة للشرط الاخير فان غالب من جاء بعد الصحابة من رواة السنة وحملة الشريعة فى الصدر الاول والثانى والثالث كانوا من هذا القبيل فلم يسلم من التعلق بأذيال نحلة من هذه النحل منهم إلا القايل غير أنهم كانوا متفاوتين فيها بالتوسط والتغالى والافراط والاعتدال فمن كان غاليا فى نحلته داعيا اليهـــا عرف بها واشتهر ومن كان متوسطا غير داعية لم يشتهر فاذا جرح كل هؤلاء وردت رواياتهم

ذهبت جملة الآثار النبوية وكاد ينعدم معها المقبول بالكلية كما قال ابن جرير في جزء جمعه للذب عن عكرمة مولى ابن عباس لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديه ثبت عليه ما ادعى فيه وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك اكثر محدثي الامصار لانه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه اه وقال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي من الميزان هو شيعي جلد لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته وقد وثقه احمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم واورده ابن عدي وقال كان غاليا في التشيع وقال السعدي زائغ مجاهر فلقائل أن يقول كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والاتقان فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة وجوابه أن البدعة على ضربين فبدعة صغرى كغلوا التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق فهذا كثير في التابعين مع الدين والورع والصدق فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية وهذه مفسدة بينه اه كلام الذهبي وايضاح المقام ان رد الخبر انما هو لكونه كذبا في حد ذاته لا لشيء آخر مضاف إلى الكذب كما أن قبوله انما هو لصدقه في حد ذاته لا لشيء آخر مضاف إلى الصدق فلو حدث الثقة السني بالكذب فهو مردود عليه واتصافه بالعدالة والسنية لا يصير كذبه صدقا كما أن الكذاب المبتدع إذا حدث بالصدق فخبره مقبول واتصافه بالكذب والبدعة لا يصير صدقه كذبا بل ذلك محال عقلا إلا أنه لما كان الوقوف على الحقيقة فيهما متعذرا في الغالب وجب الاكتفاء فيهما بالظن وهو يحصل باتصاف الراوي بالصدق أو اتصافه بالكذب فمن اتصف بالصدق حتى عرف به حصل الظن بصدق خبره ومن اتصف بالكذب وتكرر منه حصل الظن بكذب خبره ولما كان الباعث على اجتناب الكذب هو خوف الله تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه كان ذلك الظن لا يحصل غالبا إلا بمن هذه صفته لأن من ليس له خوف يحجزه عن المحارم قد يجترىء على الكذب في الحديث كما اجترأ

على غيره فلا يحصل ظن الصدق بخبره وان كان هو فى نفسه قد لا يجترىء على خصوص الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلذلك اشترطت العدالة التى هى ملازمة التقوى الحاجزة بين المرء وبين سائر المخالفات ولما كان الكذب قد يحصل عن وهم وخطأ كما يحصل عن قصد وتعمد ضيف إلى العدالة الضبط ليحصل به ظن انتفاء الكذب عن وهم وخطأ كما حصل بها ظن انتفائه عن قصد وتعمد أما اعتقاد الراوى أن الاعمال غير داخلة فى مسمى الايمان أو أن الامور لا تجرى بقدر من الله تعالى أو أن عليا أفضل من أبى بكر وعمر وأحق بالخلافة منهما أو أنه إمام جور وظلم أو غير ذلك من المعتقدات فلا يحصل بشىء منها ظن صدق فى الخبر ولا عدمه فاشتراط نفيها فى قبول الخبر ظاهر البطلان ·

فان قيل إنما اشترط ذلك لأن الراوى صار بها فاسقاً وقد دلت على أن الفاسق لا يحصل ظن الصدق بخبره قلنا وهذا أيضا باطل لان الفسق هو الخروج عن أوامر الله تعالى بمخالفة حدوده وانتهاك محارمه والمبتدع لم يخالف حد الله ولا خرج عن أمره فى معتقده حتى يكون فاسقاً بل ما حمله على التعلق بمعتقده إلا امتثال أمر الله وطلب مرضاته باعتقاد ما هو الحق فى نظره أو اجتهاده وان كان مخطئاً فى ذلك لانه بخطئه يكون ضالا لا فاسقا وفرق بين المقامين وعلى تسليم تسميته فاسقاً وأن هذا اصطلاح لاهل السنة فى تسمية من خالفهم فليست مادة فسق هى الموجبة لرد الخبر حتى يتصف بذلك كل من سمى بلفظ مشتق من مادتها بل ولا معناها الذى هو الخروج عن أمر الله هو الموجب لذلك ايضا فى حد ذاته لانه غير منحصر فى الكذب ولا الكذب من لوازمه فقد يكون الرجل زانيا ولا يكون كاذبا وانما الموجب لرد الخبر هو الاقدام على ارتكاب المحرم الذى لا يؤمن معه الاقدام على الكذب لانه من جملة المحرمات فمن ليس له خوف يحجزه عن شرب الخمر وأكل مال الغير مثلا كذلك

لايحجزه عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو مطلق الكذب وليس المبتدع الذى سمى فاسقا بهذه المثابة لانه ما أقدم على محرم فى نظره ولا اجترأ بالبدعة على مخالفة فى نظره حتى يخشى ان ينسرب من جرأته على الكذب فى الحديث بل فى المبتدعة من يعتقد ان ارتكاب الكبيرة كفر وان صاحبها مخلد فى النار مما صار به مبتدعا فاسقا فحكمتم بردخبره من أجل هذا الفسق الذى هو اعلى مايطلب فى اثبات الخبر كما ان فى غيرهم من طوائف المبتدعة من بلغ الغاية القصوى فى الدين والورع والخشية والتقوى فتسمية بدعتهم فسقا يرد به الخبر ينافى ماالتزموه من قبول خبر من وجدت فيه هذه الصفات ويقتضى مساواتهم بالمنهمكين فى المعاصى وارتكاب المخالفات لأن اسم الفسق الذى هو علة رد الخبر شامل لجميعهم فكما يرد خبر يزيد بن معاوية والحجاج الثقفي وأبى نواس كذلك يرد خبر عكرمة مولى ابن عباس وجابر بن زيد والأعمش وعبد الرزاق وقتادة ووكيع بن الجراح فهؤلاء بسوء رأيهم وفساد معتقدهم وأولئك بفجورهم ومخالفتهم وهذا فى غاية البطلان (فان قيل) إنما سميناهم فساقا لخروجهم عن أمر الله بمخالفة نصوص الشريعة وأدلتها القاطعة وذلك يدل على تهاونهم الذى لا يؤمن معه الاجتراء على الكذب (قلنا) لايخلو ردهم لتلك النصوص أن يكون عن انكار صدقها وعدم الاذعان لها مع اعترافهم بثبوتها أو ذلك إنما هو لعدم ثبوتها أو لتأويلها وصرفها عن ظاهرها فان كان الأول فمرتكبه كافر لافاسق ولا كلام لنا مع الكافر وان كان الثانى فهم غير مختصين به بل جميع الأئمة حالهم مع النصوص كذلك فما من امام إلا وقد خالف الكثير منها بتأويل رأى معه جواز تلك المخالفة كما قال القرافى فى التنقيح لا يوجد عالم إلا وقد خالف من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أدلة كثيرة ولكن لمعارض راجح عليها عند مخالفتها اه فان كان مناط الحكم بالفسق هو مخالفة النصوص بتأويل وجب

أن يطرد هذا الحكم كلما وجدت المخالفة فيحكم بفسق جميع الأئمة وهذا باطل فالحكم بفسقهم أيضا باطل وان كان المناط هو مخالفتهم لما تعتقدون أنه الحق وان كانوا فى ذلك متأولين فهذا أبطل لأنه تحكم لادليل عليه ولأن لهم أيضا مثل ذلك (فان قيل) إنما أخرجنا أئمة السنة لصحة تأويلهم وفساد تأويل المبتدعة (قلنا) هذا لايجدى نفعا من وجهين أما الأول فلأنهم يدعون مثل هذا ويزعمون أن تأويلهم هو الصحيح ويبدون لذلك براهين وأدلة وأن تأويلكم هو الفاسد وأما الثانى فلانكم قد صرحتم ببطلان كثير من تأويلات أهل السنة وأقمتم على فسادها الحجج والبراهين فالشافعية ابطلوا كثيرا من تأويلات مخالفيهم والحنفية كذلك وهكذا فعل كل فريق من أهل السنة مع مخالفه منهم بما اسفر عن مخالفة الكل ماليس له تأويل مقبول من النصوص فاستوى أهل السنة والمبتدعة فى ذلك فاما أن تطلقوا اسم الفسق على الجميع وإما أن ترفعوه عن الجميع (فان قيل) إنما حصل الخلاف بين أهل السنة فى الفروع وأمرها قريب بخلاف ماحصل من المبتدعة فانه فى الاصول وأمرها عظيم لان الخطأ فيها مؤد إلى الكفر (قلنا) وهذا أيضا ليس بنافع من وجوه أما الاول فان الكلام فى نفس المخالفة لافيما يترتب عليها من حق أو باطل والمخالفة فى حد ذاتها واحدة بالنسبة إلى عدم امتثال الأمر بها فلا تختلف سواء كانت فى الفروع أو فى الاصول فالراد لحديث فى النكاح والطلاق كالراد لحديث فى الاسماء والصفات والجاحد لاية فى التوحيد كالجاحد لايه فى الطهارة إذ المخبر بهما واحد والآمر بهما واحد والكل من عند الله وأما الثانى فانكم قد بدعتم أيضا بالمخالفة فى الفروع وحكمتم بذلك على منكر المسح على الخفين حتى نقلتم مسألته من كتب الفقه إلى دواوين الاصول وما ذلك إلا لمجرد المخالفة وأما الثالث فانكم قد اختلفتم أيضا فى مسائل الاصول وخالفتم من آيات الصفات وأحاديثها كل مالم يوافق رأيكم وأولتموها بأضعف التأويلات

وحملتموها على ابعد المحامل وأبيتم إلا الايمان بما يقبله عقلكم لا بما تقتضيه تلك النصوص وخالفتم السلف الصالح فى ذلك فارتكبتم ن المخالفة مايكون اسم الفسق معه أولى من غيره من المخالفات حتى بدع بعضكم بعضا واطلق كل فريق منكم اسم الضلال على مخالفه فساويتم المبتدعة فى جميع مارميتموهم به من أنواع المخالفات فتخصيصكم اياهم باسم الفسق تحكم خارج عن مناهج الدليل فلم يبق إلا أن التفسيق بالبدعة باطل وأن رد الرواية بها غير معقول (فان قيل) إنما حكمنا برد رواية المبتدعة لأنا وجدنا الكذب فيهم شائعا وقد حكى ابن لهيعة أنه سمع شيخا من الخوارج يقول بعد أن تاب إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم فانا كنا إذ هوينا أمراً صيرناه حديثا وكذلك أقر محرز أبو رجاء بعد أن تاب من بدعته بأنه كان يضع الأحاديث يدخل بها الناس فى القدر وقال على بن حرب من قدر أن لا يكتب الحديث إلا عن صاحب سنة فانهم لا يكذبون كل صاحب هوى يكذب ولا يبالى وقال اشهب سئل مالك عن الرافضة فقال لا تكلمهم ولا ترو عنهم فانهم يكذبون وقال حرملة سمعت الشافعى يقول لم أر أشهد بالزور من الرافضة وقال شريك احمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة فانهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا وقال الذهبى فى الميزان لما تكلم على البدعة الكبرى وحصرها فى الرفض على مذهب أهل الشام قال فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة وأيضاً فما استحضر الآن فى هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم فكيف يقبل من هذا حاله حاشا وكلا اه فلما رأينا الكذب فيهم شائعا علمنا أن الحامل لهم عليه هو بدعتهم فرددنا الحكم اليها وشرطنا فى قبول الرواية نفى البدعه . (قلنا) وهذا باطل ايضاً من وجهين أما الاول فان الرافضة الذين وصف الذهبى وهم السابون للشيخين رضى الله عنهما غير داخلين فيما نحن بصدده من الكلام على البدعة

الناشئة عن رأى واجتهاد لان هؤلاء فسقة بتمالؤهم على ارتكاب المحرم من سب الشيخين رضى الله عنهما وانتقاصهما ونسبة العظائم اليهما بما لا دليل له عليه ولا مستند لهم فيه فان السب والتنقيص من مطلق المؤمنين ليس عليه دليل فضلا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لان ارتكاب المحرم المجمع عليه لا يدخله اجتهاد فهذا الضرب فسقة باجترائهم على المحرمات لا ببدعتهم ثم هم أيضاً غير موجودين فى أسانيد الاخبار المخرجة فى دواوين أهل السنة إلا على سبيل القلة والندرة وإنما الموجود فيها أهل التشيع بغلو أو بلا غلو كما سبق عن الذهبي وأما الثانى فانا وجدنا الكذب شائعا أيضا فى أصناف من أهل السنة كالمتعصبين من أهل الجمود فى التقليد وكذا القصاص والوعاظ بل وفيمن هو خير منهم كالزهاد والعباد حتى قال يحي القطان ما رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد واسند الذهبي فى ترجمة جعفر المستغفرى من تذكرة الحفاظ عنه قال سمعت ابن منده الحافظ يقول إذا وجدت فى اسناد زاهدا فاغسل يدك من ذلك الحديث وقال ابن الصلاح أعظم الوضاعين ضررا قوم من المنسوبين إلى الزهد وضعوا الحديث احتسابا فيما زعموا فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة بهم وركونا اليهم اه وقال ابن وهب سمعت مالكا يقول لقد ادركت بالمدينة أقواما لو استسقى بهم القطر لسقوا وقد سمعوا من العلم والحديث شيئاً كثيرا وما أخذت عن واحد منهم وذلك انهم كانوا قد ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد وهذا الشأن يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة واتقان وعلم وفهم ويعلم ما يخرج من رأسه وما يصل اليه غداً فى القيامة فاما زهد بلا اتقان ولا معرفة فلا ينتفع به وليس هذا بحجة ولا يحمل عنهم العلم وقال معن بن عيسى سمعت مالكا يقول كم أخ لى بالمدينة ارجو دعوته ولا أجيز شهادته ونقل الحافظ فى ترجمة زكريا بن يحي الوقار عن ابن عدى أنه قال فى المترجم كان يتهم بوضع الاحاديث لأنه يروى عن قوم ثقات أحاديث موضوعة قال

والصالحون قد رسموا بهذا أن يرووا أحاديث فى فضائل الأعمال موضوعة ويتهم جماعة منهم بوضعها اه وفى ترجمة ابراهيم بن هراسة منه قال ابن حبان كان من العباد غلب عليه التقشف فاغضى عن تعاهد الحفظ حتى صار كأنه يكذب وأطلق أبو داود فيه الكذب . وفى ترجمة احمد بن عطاء الهجيمى الزاهد منه قال ابن المدينى أتيته يوما فجلست اليه فرأيت معه درجا يحدث به فلما تفرقوا عنه قلت له هذا سمعته قال لا ولكن اشتريته وفيه أحاديث حسان أحدث بها هؤلاء ليعملوا بها وأرغبهم وأقربهم إلى الله ليس فيه حكم ولا تبديل سنة قلت له أما تخاف الله تقرب العباد إلى الله بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفى ترجمة بكر بن الاسود الزاهد قال ابن حبان غلب عليه التقشف حتى غفل عن تعاهد الحديث فصار الغالب على حديثه المعضلات . وكان يحيى بن كثير يروى عنه ويكذبه . وفى ترجمة سليمان بن عمرو النخعى قال الحاكم لست أشك فى وضعه للحديث على تقشفه وكثرة عبادته . وفى ترجمة عبدالله بن أيوب بن أبى علاج متهم بالوضع كذاب مع أنه من كبار الصالحين قال ابن عدى كان متعبدا يفتل الشريط والخوص ويتصدق بما فضل من قوته . وفى ترجمة على بن أحمد أبى الحسن الهكارى أنه كان من العباد الزهاد وقال بعض أصحاب الحديث كان يضع الحديث باصبهان . وفى ترجمة معلى بن صبيح الموصلى قال ابن عمار كان من عباد الموصل وكان يضع الحديث ويكذب . وأورد وافى الضعفاء غالب الزهاد والعباد كابراهيم الخواص وسلم بن سالم الخواص وسلم ابن ميمون الخواص وغيرهم وقال الامام أحمد أكذب الناس القصاص والسؤال وقال محمد بن كثير الصغانى القصاص أكذب الخلق على الله وعلى أنبيائه ورسله وقال أبو الوليد الطيالسى كنت مع شعبة فدنا منه شاب فسأله عن حديث فقال أقاص أنت قال نعم قال اذهب فانا لا نحدث القصاص فقلت له يا أبا بسطام فقال يأخذون الحديث منا شبرا فيجعلونه ذراعا وقال أيوب

ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص . وقال ابن قتيبة فى اختلاف الحديث الحديث يدخله الفساد من وجوه ثلاث، الزنادقة واحتيالهم للاسلام بدس الاحاديث المستبشعة والمستحيلة . والقصاص فانهم يميلون وجوه العوام اليهم ويستدرون ماعندهم بالمناكير وغرائب الاحاديث ومن شأن العوام ملازمة القصاص مادام يأتى بالعجائب الخارجة عن نظر العقول . وقال ابن الجرزى فى الموضوعات معظم البلاء فى وضع الحديث إنما يجرى من القصاص لانهم يريدون أحاديث ترقق وتنفق والصحيح فيها يقل ويحكى عن أبى عبد الله النهاوندى أنه قال قلت لغلام خليل هذه الاحاديث التى تحدث بها فى الرقاق قال وضعناها لنرقق بها قلوب العامة قال وكان يزهد ويهجر شهوات الدنيا ويتقوت الباقلاء صرفا غلقت الأسواق ببغداد يوم موته فحسن له الشيطان هذا الفعل القبيح وسئل عبد الجبار بن محمد عن أبى داود النخعى فقال كان أطول الناس قياماً بالليل وأكثرهم صياماً بنهار وكان يضع الحديث وضعاً وكان أبو بشر أحمد بن محمد الفقيه المروزى من أصلب أهل زمانه فى السنة وأذبهم عنها وكان مع هذا يضع الحديث وقال ابن عدى سمعت أبا بدر أحمد بن خالد يقول كان وهب بن حفص من الصالحين مكث عشرين سنة لا يكلم أحداً قال أبو عروبة وكان يكذب كذباً فاحشاً وقد نص السلف على أن القصص بدعة وأن التزهد والتقشف الخارج عن السنة بدعة أيضاً فكان مقتضى هذا أن ترد رواية كل زاهد ومذكر ويعلق ذلك بزهده وتذكيره لأنه وجد فيهم الكذب شائعاً ووصفوا بالبدعة كما هو حال الآخرين (فان قيل) لم يصدر الكذب إلا من جهلة الزهاد ومن لاتقوى عنده من القصاص والوعاظ (قلنا) وكذلك المبتدعة فانا لم نجد الكذب شائعاً إلا فى فسقتهم ومن لايخشى الله منهم أما أهل الدين والتقوى فوجدناهم فى نهاية الصدق وغاية التحرز من الكذب ووجدنا أصولهم كأصولنا فى أن من كذب فهو مجروح مردود الشهادة والرواية حتى الخطابية الذين قال فيهم الشافعى أقبل شهادة أهل الأهواء

كلهم إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم كان هـذا مذهبهم فكانوا يرون أن الكذاب مجروح خارج عن المذهب فاذا سمع بعضهم بعضاً قال شيئا عرف أنه ممن لا يجيز الكذب فاعتمد قوله لذلك وشهد بشهادته فلا يكون شهد بالزور لمعرفته أنه محق وأنه لا يكذب وكتب رجالهم شاهدة بذلك كرجال الشيعة للنجاشي وأبي الحسن بن بويه وابن أبي طي وعلى ابن فضال والكشي وعلى بن الحكم وابن عقـــدة والليثي والمازندراني والطوسي وغيرهم فان فيها جرحاً كجرح أهل السنة وتعديلا كتعديلهم وقد شهد أهل الجرح والتعديل قاطبة بوجود الصدق في المبتدعة كما سنذكر بعض نصوصهم بذلك وكما سبق عن الذهبي من قوله إن التشيع كان شائعا في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق فاستوى الحال وانقطع المقال ...

﴿فصـــل﴾ وأما النقل فقد ذهب جماعة من أهل الحديث والمتكلمين إلى أن أخبار أهل الاهواء كلها مقبولة وان كانوا كفارا أو فساقا بالتأويل كما حكاه الخطيب في الكفاية وذهب الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وابن أبي ليلى والثوري وجماعة إلى قبول رواية الفاسق ببدعته مالم يستحل الكذب ونسبه الحاكم في المدخل والخطيب في الكفاية إلى الجمهور وصححه الرازي واستدل له في المحصول ورجحه ابن دقيق العيد وغيره من المحققين وقواه جماعة بما اشتهر من قبول الصحابة اخبار الخوارج وشهادتهم ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل ثم استمر عمل التابعين على ذلك فصـــار كما قال الخطيب كالاجماع منهم قال السخاوي وهو أكبر الحجج في هذا الباب وبه يقوى الظن في مقاربة الصواب اه بل حكى ابن حبان الاجماع على قبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعية إلى بدعته فقال في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي من ثقاته ليس بين أهل الحديث خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو اليها أن الاحتجاج باخباره جائز فاذا دعي اليها سقط الاحتجاج بخبره

اه لكن اقتصر ابن الصلاح على عزو هذا المذهب إلى الكثير أو الأكثر فقال بعد حكاية الخلاف وقال قوم تقبل روايته مالم يكن داعية ولا يقبل إذا كان داعية وهذا مذهب الكثير أو الاكثر من العلماء وهو أعدل المذاهب وأولاها والاول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث فان كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة وفى الصحيحين كثير من أحاديثهم فى الشواهد والاصول اه . وسبقه إلى ذلك الحازمى فى شروط الأئمة الخمسة وتبعه كل من اختصر كتابه وقد قال الامام الشافعى فى الأم ذهب الناس فى تأويل القرآن والاحاديث إلى أمور تباينوا فيها تباينا شديداً واستحل بعضهم من بعض ما تطول حكايته وكان ذلك متقادما منه ما كان فى عهد السلف وإلى اليوم فلم نعلم من سلف الأئمة من يقتدى به ولا من بعدهم من التابعين رد شهادة أحد بتأويل وإن خطاه وضلله ورآه استحل ماحرم الله عليه فلا نرد شهادة أحد بشىء من التأويل كان له وجه يحتمل وإن بلغ فيه استحلال المال والدم اه وقال أيضاً أقبل شهادة أهل الاهواء إلا الخطابية لانهم يرون شهادة الزور لموافقيهم وكذا قال أبو يوسف القاضى أجيز شهادة أصحاب الاهواء أهل الصدق منهم إلا الخطابية والقدرية الذين يقولون لا يعلم الله الشىء حتى يكون رواه الخطيب فى الكفاية وقال أبو بكر الرازى فى الاحكام ويقبل قول الفاسق وشهادته من وجه آخر وهو من كان فسقه من جهة الدين باعتقاد مذهب وهم أهل الاهواء فان شهادتهم مقبولة وعلى ذلك جرى أمر السلف فى قبول اخبار أهل الاهواء فى رواية الاحاديث وشهادتهم ولم يكن فسقهم من جهة الدين مانعا من قبول شهادتهم اه وقال الحازمى فى شروط الائمة الخمسة لما تكلم على العدالة ومنها أن يكون مجانبا للاهواء تاركا للبدع فقد ذهب أكثرهم إلى المنع اذا كان داعية واحتملوا رواية من لم يكن داعية اه وقال العز بن عبد السلام فى القواعد الكبرى لا ترد شهادة أهل الاهواء لان الثقة حاصلة بشهادتهم حصولها بشهادة أهل

السنة أو أولى فإن من يعتقد أنه مخلد فى النار على شهادة الزور أبعد فى الشهادة الكاذبة ممن لا يعتقد ذلك فكانت الثقة بشهادته وخبره أكمل من الثقة بمن لا يعتقد ذلك ومدار قبول الشهادة والرواية على التحقق بالصدق , ذلك متحقق فى أهل الاهواء تحققه فى أهل السنة والاصح أنهم لا يكفرون ببدعتهم ولذلك تقبل شهادة الحنفى إذا حددناه فى شرب النبيذ لان الثقة بقوله لاتنخرم بشربه لاعتقاده إباحته وإنما ردت شهادة الخطابية لأنهم يشهدون بناء على أخبار بعضهم بعضا فلا تحصل الثقة بشهادتهم لاحتمال بنائها على ماذكرناه اه وقال ابن دقيق العيد الذى تقرر عندنا أنه لا تعتبر المذاهب فى الرواية إذ لا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب إلا بانكار قطعى من الشريعة فاذا اعتبرنا ذلك وانضم اليه الورع والتقوى فقد حصل معتمد الرواية وهذا مذهب الشافعى حيث يقبل شهادة أهل الاهواء اه وقال الحافظ فى شرح النخبة التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته لأن كل طائفة تدعى أن مخالفتها مبتدعة وقد تبالغ فتكفرها فلو أخذ ذلك على الاطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف فالمعتمد أن الذى ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوما من الدين بالضرورة فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله أصلا اه وقال فى ترجمة أبان بن تغلب من التهذيب التشيع فى عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل على على عثمان وأن عليا كان مصيبا فى حروبه وأن مخالفه مخطىء مع تقديم الشيخين وتفضيلهما وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا كان معتقد ذلك ورعا دينا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا لاسيما ان كان غير داعية اه وقال فى مقدمة الفتح والمفسق ببدعته كالخوارج والروافض الذين لا يغلون وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأهل السنة خلافا ظاهراً لكنه مستند الى تأويل ظاهر سائغ اختلف أهل السنة فى قبول من هذا سبيله

إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة موصوفا بالديانة والعبادة فقيل يقبل مطلقا وقيل يرد مطلقا والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية وهذا المذهب هو الاعدل وصارت اليه طوائف من الأئمة وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن في دعوى ذلك نظر ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلا فقال إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهرا فلا تقبل وان لم تشتمل فتقبل وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على مالا تعلق له ببدعته أصلا هل ترد مطلقا أو تقبل مطلقا مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فقال ان وافقه غيره فلا يلتفت اليه هو إخماداً لبدعته وإطفاء لناره وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ماوصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته اه.

وقال في مقدمة اللسان قال الذهبي في ترجمة ابراهيم بن الحكم بن ظهير اختلف الناس في رواية الرافضة على ثلاثة أقوال أحدها المنع مطلقا والثاني الترخيص مطلقا إلا فيمن يكذب ويضع والثالث التفصيل فتقبل رواية الرافضي الصدوق العارف بالحديث وترد رواية الرافضي الداعية ولو كان صدوقا قال الحافظ فالمنع من قبول رواية المبتدعة الذين لم يكفروا ببدعتهم ذهب اليه مالك وأصحابه والقاضي أبو بكر الباقلاني واتباعه والقبول مطلقا إلا فيمن يكفر ببدعته وإلا فيمن يستحل الكذب ذهب اليه أبو حنيفة وأبو يوسف وطائفة وروى عن الشافعي أيضا وأما التفصيل فهو الذي عليه أكثر أهل الحديث بل نقل

فيه ابن حبان إجماعهم ووجه ذلك ان المبتدع إذا كان داعية كان عنده باعث على رواية ما يشيد به بدعته اه وقال أيضا في ترجمة خالد بن مخلد القطوانى من المقدمة أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والاداء لا يضره لاسيما ولم يكن داعية إلى رأيه اه وقال الذهبى فى ترجمة على بن المدينى من الميزان ما كل أحد فيه بدعة أوله هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه ولا من شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطايا والخطأ اه وقال الأمير الصنعانى فى إرشاد النقاد اعلم أن هذه القوادح المذهبية والابتداعات الاعتقادية ينبغى للناظر أن لا يلتفت اليها ولا يعرج فى القدح عليها وقد اختار الحافظ وحكاه عن الجماهير غيره أن الابتداع بفسق لا يقدح به فى الراوى إلا أن يكون داعية وهذه مسألة قبول فساق التأويل وكفار التأويل وقد نقل فى العواصم إجماع الصحابة على قبول فساق التأويل من عشر طرق ومثله فى كفار التأويل من أربع طرق وإذا رأيت أئمة الجرح والتعديل يقولون فلان ثقة حجة إلا أنه قدرى أو يرى الارجاء أو يقول بخلق القرآن أو نحو ذلك أخذت بقولهم ثقة وعملت به وطرحت قولهم قدرى ولا تقدح به فى الرواية غاية ذلك أنه مبتدع ولا يضر الثقة بدعته فى قبول روايته لما عرفت من كلام الحافظ فان قولهم ثقة قد أفاد الاخبار بانه صدوق وقولهم يقول بخلق القرآن مثلا أخبار بأنه مبتدع ولا تضرنا بدعته فى قبول خبره اه وقال ابن القيم فى الطرق الحكيمة الفاسق باعتقاده إذا كان متحفظا فى دينه فان شهادته مقبولة وإن حكمنا بفسقه كاهل البدع والاهواء الذين لا نكفرهم كالرافضة والخوارج والمعتزلة ونحوهم هذا منصوص الائمة ولم يزل السلف والخلف على قبول شهادة هؤلاء وروايتهم وإنما منع الأئمة كالامام أحمد بن حنبل وأمثاله قبول رواية الداعى المعلن ببدعته وشهادته والصلاة خلفه هجرا له وزجرا لينكف ضرر بدعته عن المسلمين فى قبول شهادته وروايته والصلاة خلفه واستقضائه وتنفيذ أحكامه

رضي ببدعته واقرار له عليها وتمريض لقبولها منه اه وقال بعده بقليل إذا غلب على الظن صدق الفاسق قبلت شهادته وحكم بها والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق فلا يجوز رده مطلقا بل يتثبت فيه حتى يتبين هل هو صادق أو كاذب فان كان صادقا قبل قوله وعمل به وفسقه عليه وإن كان كاذبا رد خبره ولم يلتفت اليه وخبر الفاسق وشهادته لرده مأخذان أحدهما عدم الوثوق به إذ تحمله قلة مبالاته بدينه ونقصان وقار الله فى قلبه على تعمد للكذب الثانى هجره على اعلانه بفسقه ومجاهرته به فقبول شهادته إبطال لهذا الغرض المطلوب شرعا فاذا علم صدق لهجة الفاسق وأنه من أصدق الناس فلا وجه لرد شهادته وقد استأجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هاديا يدله على طريق المدينة وهو مشرك على دين قومه ولكن لما وثق بقوله أمنه ودفع اليه راحلته وقبل دلالته وقد قال أصبغ بن الفرج إذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوقف فى القضية وقد يحتج له بقوله تعالى (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) ومدار قبول الشهادة وردها على غلبة ظن الصدق وعدمه والصواب المقطوع به أن العدالة تتبعض فيكون الرجل عدلا فى شيء فاسقا فى غيره ومن عرف شروط العدالة وعرف ماعليه الناس تبين له الصواب فى هذه المسألة اه . . . . .

﴿ فصـــل ﴾ وما سمعته فى مطاوى فحاوى هذه النقول من الخلاف فى أصل المسألة إنما هو فى لسان المخالف لا فى عمله وفى مقاله لا فى تصرفه فانهم مجمعون على توثيق المبتدعة وقبول روايتهم والاحتجاج باخبارهم لم يخالف فى ذلك أحد منهم أصلا فهذا مالك يتشدد فى الرواية عن المبتدعة وينهى عنها ثم يروى عن جماعة منهم ويحتج بأحاديثهم كثور بن زيد الديلى وثور بن يزيد الشامى وداود بن الحصين وهم خوارج قدرية وعدى بن ثابت وهو شيعى بل قالوا فيه رافضى والصلت بن زبيد وهو مرجىء وغيرهم وقد حكى البرقى فى الطبقات أن مالكا سئل كيف رويت عن داود بن الحصين وثور بن

زيد وذكر غيرهما وكانوا يرمون بالقدر فقال كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة كما قال الشافعى فى حق إبراهيم بن يحيى القدرى الشيعى وقيل فيه أيضا رافضى لما سئل عن الرواية عنه لأن يخر ابراهيم من جبل أحب اليه من أن يكذب وكان ثقة فى الحديث ولهذا كان يقول حدثنا الثقة فى حديثه المتهم فى دينه كما كان ابن خزيمة يقول فى عباد بن يعقوب أحد رجال البخارى حدثنا الصادق فى روايته المتهم فى دينه وهذا أحمد بن حنبل يبالغ فى التنفير من الرواية عنهم والتشديد فيها حتى كان يمنع ولده عبد الله من الكتابة عمن أجاب فى المحنة كما سبق ثم يروى عن كثير منهم ويحتج لمذهبه بأحاديثهم حتى احتج بغلاتهم كعمران بن حطان وتلميذه صالح بن سرج ورشيد الهجرى وجابر الجعفى واضرابهم من أهل الغلو وكم لهم من نظير فى مسنده وقد روى عن عبد الرزاق ما لعله يبلغ نصف مسنده وفى عبد الرزاق ايضا يقول ابن معين لو ارتد عبد الرزاق ما تركنا حديثه كما نقله الذهبى عن الحاكم فى ترجمة ابن رميح من طبقات الحفاظ وقد سأل عبد الله بن أحمد أباه فقال له لم رويت عن أبى معاوية الضرير وكان مرجئا ولم ترو عن شبابة بن سوار وكان قدريا فقال لأن أبا معاوية لم يكن يدعو إلى الارجاء وشبابة كان يدعو إلى القدر وهذا من الامام أحمد رحمه الله عذر غير مقبول فانه أكثر من الاحتجاج بأحاديث الدعاة الغلاة كمن سمينا وغيرهم وهكذا حال الباقين ممن نقل عنه كلام فى منع الرواية عن المبتدعة كشريك فانا وجدناه يروى عن كثير منهم كالصلت بن بهرام وغيره على أنه هو متهم أيضا بالقدر فهذا صنيع المتقدمين وأما المتأخرون فقد أجمعوا على صحة أحاديث الصحيحين وتلقيها بالقبول مع إخراج صاحبيها للمبتدعة والاكثار من الرواية عنهم وقد ذكر الذهبى فى ترجمة أبى أحمد الحاكم من الطبقات أنه قال سمعت أبا الحسن الغازى يقول سألت

البخاري عن أبي غسان فقال عما تسأل عنه قلت شأنه في التشيع فقال هو على مذهب أئمة أهل بلده الكوفيين ولو رأيتم عبيد الله بن موسى وأبا نعيم وجميع مشائخنا الكوفيين لما سألتمونا عن أبي غسان يعني لشدتهم في التشيع وقد جمع الحافظ أسماء من روى لهم البخاري منهم فسمى نحو السبعين وما أراه استوعب وأما صحيح مسلم ففيه أكثر من ذلك بكثير حتى قال الحاكم أن كتابه ملآن من الشيعة فهذا كما ترى اجماع على قبول رواية المبتدعة كما قال الحافظ في مقدمة الفتح إن جمهور الأئمة أطبقوا على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيحين فهو بمثابة اطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما اه وسبقه إلى ذلك ابن دقيق العيد فقال في مختصره إن اتفاق الناس على تسمية كتابيهما بالصحيحين يلزم منه تعديل رواتهما اه ويلزم منه أيضا قبول رواية المبتدعة لكنهم خالفوا هذا الفعل بألسنتهم كما قال ابن القيم في الطرق الحكيمة عند تقرير قبول رواية المبتدعة وشهادتهم هذا هو الصواب الذي عليه العمل وان أنكره كثير من الفقهاء بألسنتهم اه وقال الامير الصنعاني في ارشاد النقاد قد يصعب على من يريد درك الحقائق وتجنب المهاوى والمزالق معرفة الحق من أقوال أئمة الجرح والتعديل بعد ابتداع هذه المذاهب التي طال فيها القال والقايل وفرقت كلمة المسلمين وأنشأت بينهم العداوة والبغضاء وقدح بعضهم في بعض وانتهى الامر إلى الطامة الكبرى من التفسيق والتكفير فترى عالما يقدح في راو كان يقول بخلق القرآن أو بقدم القرآن والقول بالقدر والارجاء والنصب والتشيع ثم تراهم يصححون أحاديث جماعة من الرواة قد رموهم بتلك القوادح ألا ترى أن البخاري أخرج لجماعة رموهم بالقدر وكذلك مالك ومسلم وهذا من صنع أئمة الدين قد يعده الواقف عليه تناقضا ويراه لما قرروه معارضا وليس الامر كذلك فانه إذا حقق صنيع القوم وتتبع طرائقهم وقواعدهم علم أنهم لا يعتمدون بعد إيمان

الراوى إلا على صدق لهجته وضبط روايته اه .

﴿ فصل ﴾ وكذلك مااشترطوه فى قبول رواية المبتدع من أن يكون غير داعية فانه باطل فى نفسه مخالف لما هم مجمعون فى تصرفهم عليه وان أغرب ابن حبان فحكى إجماعهم على اشتراطه فقال إن الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لاأعلم بينهم فيه خلافاً اه ووافقه الحاكم فيما نقله ابن أمير الحاج وإن تقدم عنه مايخالفه فان هذا ناشيء عن تهور وعدم تأمل ويكفى فى إبطاله ماتقدم عن جماعة من الائمة كالثورى وأبى حنيفة وأبى يوسف، وابن أبى ليلى وآخرين من قبول رواية المبتدع مطلقا سواء كان داعية أو غير داعية وعن جماعة من أهل الحديث والكلام من قبول روايته ولو كان كافراً ببدعته فكيف وقد احتج الشيخان والجمهور الذين منهم ابن حبان والحاكم الحاكيان لهذا الاجماع بأحاديث الدعاة كحريز بن عثمان وعمران بن حطان وشبابة بن سوار وعبد الحميد الحمانى واضرابهم بل قد فسروا الدعاية بالاعلان والاظهار وإن لم تحصل دعوة بالفعل لانه متى أعلن مذهبه ونشره بين الناس كان الغرض من ذلك الدعاية اليه بتحسينه وترويجه وحينئذ فكل مبتدع داعية إلا القليل النادر فما فائدة هذا الاشتراط ثم هو أيضاً باطل من جهة النظر والدليل فان الداعية لايخلو أن يكون دينا ورعاً أو فاسقاً فاجراً فان كان الأول فدينه وورعه يمنعانه من الاقدام على الكذب وإن كان الثانى فخبره مردود لفسقه وفجوره لالدعوته فبطل هذا الشرط من أصله . .

﴿ فصل ﴾ وأما اشتراط كونه روى مالا يؤيد بدعته فهو من دسائس النواصب التى دسوها بين أهل الحديث ليتوصلوا بها إلى إبطال كل ماورد فى فضل على عليه السلام وذلك أنهم جعلوا آية تشيع الراوى وعلامة بدعته هو روايته فضائل على عليه السلام كما ستعرفه ثم قرروا أن كل مايرويه المبتدع مما فيه تأييد لبدعته فهو مردود ولو كان من الثقات والذى فيه تأييد التشيع فى

نظارهم هو فضل علي وتفضيله فينتج من هذا أن لا يصح في فضله حديث كما صرح به بعض من رفع جلباب الحياء عن وجهه من غلاة النواصب كابن تيمية واضرابه ولذلك تراهم عند ما يضيق بهم هذا المخرج ولا يجدون توصلا منه إلى الطعن في حديث لتواتره أووجوده في الصحيحين يميلون به إلى مسلك آخر وهو التأويل وصرف اللفظ عن ظاهره كما فعل حريز بن عثمان في حديث أنت مني بمنزلة هرون من موسى وكما فعل ابن تيمية في أكثر ما صح من فضائله بالنسبة إلى اعترافه وقد حكى ابن قتيبة وهو من المتهمين بالنصب هذا المذهب عن قبله من المتقدمين كما أنهم يفعلون ضد ذلك بالنسبة لاعدائه فيقول الذهبي في حديث اللهم اركسهما في الفتنة ركسا ودعهما في النار دعا أنه من فضائل معاوية لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اللهم من سببته أو لعنته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة وقد راجت هذه الدسيسة على أكثر النقاد فجعلوا يثبتون التشيع برواية الفضائل ويجرحون راويها بفسق التشيع ثم يردون من حديثه ما كان في الفضائل ويقبلون منه ماسوى ذلك ولعمري إنها لدسيسة ابليسية ومكيدة شيطانية كاد ينسد بها باب الصحيح من فضل العترة النبوية لولا حكم الله النافذ والله غالب على أمره يريدون أن يطفؤا نور الله بأفواههم ويابى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون وأول من علمته صرح بهذا الشرط وان كان معمولا به في عصره ابراهيم ابن يعقوب الجوزجاني المعروف بين أهل الجرح والتعديل بالسعدي وهو أحد شيوخ الترمذي وأبي داود والنسائي وكان من غلاة النواصب بل قالوا انه حريزي المذهب على رأي حريز بن عثمان وطريقته في النصب وكان حريز المذكور يلعن عليا سبعين مرة في الصباح وسبعين مرة بالعشي فقيل له في ذلك فقال هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي ذكره ابن حبان وقال اسماعيل بن عياش عادلت حريز بن عثمان من مصر إلى مكة فجعل يسب عليا ويلعنه وقيل ليحيى ابن صالح لم لم تكتب عن حريز فقال كيف أكتب عن رجل صليت معه

الفجر سبع سنين فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن عليا سبعين مرة واخباره في هذا كثيرة وقد ذكر الخطيب في ترجمته من تاريخ بغداد والحافظ في ترجمة محمد بن محيريز من اللسان أن الحافظ يزيد بن هرون قال رأيت رب العزة في المنام فقال يايزيد لا تكتب عنه فانه يسب عليا فالجوزجاني كان على مذهب هذا الخبيث وطريقته في النصب وزاد عليه بالتعصب في الجرح والتعديل فكان لا يمر به رجل ممن فيه تشيع إلا جرحه وطعن في دينه وعبر عنه بأنه زائغ عن الحق متنكب عن الطريق مائل عن السبيل كما نبه عليه الحافظ في مقدمة اللسان فقال ومما ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد فان الحاذق إذا تأمل ثلب أبي اسحاق الجوزجاني لاهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث واركان الرواية اهـ ولما نقل عنه في مقدمة الفتح أنه قال في اسماعيل ابن أبان الوراق مائلا عن الحق قال ابن عدي يعني ما عليه الكوفيون من التشيع تعقب ذلك بقوله كان الجوزجاني ناصبيا منحرفا عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان والصواب موالاتهما جميعا ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع اهـ ونص على ذلك في غير ترجمة منها ترجمة المنهال ابن عمرو فهذا الناصبي هو أول من نص على هذا القاعدة فقال في مقدمة كتابه في الجرح والتعديل كما نقله عنه الحافظ في مقدمة اللسان ومنهم زائغ عن الحق صدوق اللهجة قد جرى في الناس من حديثه لكنه مخذول في بدعته مأمون في روايته فهؤلاء ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إلا ما يقوى به بدعتهم فيتهم بذلك اهـ فانظر كيف اعترف بانه صدوق اللهجة مامون الرواية ثم اتهمه مع ذلك بالكذب والخيانة مما هو تناقض محض وتضارب صريح ليؤسس

بذلك قاعدة التحكم فى مرويات المبتدع الذى يقصد به المتشيع من قبول ما كان منها فى الأحكام وشبهها ورد ما كان منها فى الفضائل حتى لا يقبل فى فضل على حديث وهذا الشرط لو اعتبر لافضى إلى رد جميع السنة اذ ما من راو إلا وله فى الاصول والفروع مذهب يختاره ورأى يستصوبه ويميل اليه مما غالبه ليس متفقا عليه فاذا روى ما فيه تاييد لمذهبه وجب أن يرد ولو كان ثقة ماموناً لانه لا يؤمن عليه حينئذ غلبة الهوى فى نصرة مذهبه كما لا يؤمن المبتدع الثقة المأمون فى تاييد بدعته فكما لا يقبل من الشيعى شئ فى فضل على كذلك لا يقبل من غيره شئ فى فضل أبى بكر ثم لا يقبل من الاشعرى ما فيه دليل التأويل ولا من السلفى ما فيه دليل التفويض ثم لا يقبل من الشافعى ما فيه تأييد مذهبه ولا من الحنفى كذلك وهكذا بقية أصحاب الائمة الذين لم يخرج مجموع الرواة بعدهم عن التعلق بمذهب واحد منهم أو موافقته خصوصا وقد وجدنا فى أهل كل مذهب من يضع الاحاديث ويفتريها لنصرة مذهبه وحينئذ فلا يقبل فى باب من الابواب حديث الا اذا بلغ رواته حد التواتر أو كان متفقا على العمل به وذلك بالنسبة لخبر الآحاد وما هو مختلف فيه قليل وبذلك ترد أكثر السنة أو ينعدم المقبول منها وهذا فى غاية الفساد فالمبنى عليه كذلك اذ الكل يعتقد أن مذهبه حق ورأيه صواب وكونه باطلا وبدعة فى نفسه امر خارج عن معتقد الراوى ولهذا لم يعتبروا هذا الشرط ولا عرجوا عليه فى تصرفاتهم ايضا بل احتجوا بما رواه الشيعة الثقات مما فيه تاييد مذهبهم واخرج الشيخان فضائل على عليه السلام من رواية الشيعة كحديث انت منى وأنا منك أخرجه البخارى من رواية عبيد الله بن موسى العبسى الذى اخبر البخارى عنه انه كان شديد التشيع وحديث لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق اخرجه مسلم من رواية عدى بن ثابت وهو شيعى غال داعية وهكذا فعل بقية الائمة اصحاب الصحاح والسنن

والمصنفات الذين لا يخرجون من الحديث الا ما هو محتج به وصرحوا بصحة كثير منها وذلك كثير لمتتبعه دال على بطلان هذا الشرط وغيره مما سبق وانه لا يعتبر في صحة الخبر وقبوله إلا ضبط الراوي وصدقه كما هو حال عبد السلام ابن صالح راوي حديث الباب وكثير من متابعيه كما أوضحناه والله المستعان

﴿الوجه الثاني﴾ أنهم جرحوه بالكذب ونكارة الحديث وهذا الجرح بالنسبة له باطل مردود فان عبد السلام ما كان كذابا ولا منكر الحديث بل كان ثقة صالحا مأمونا صادقا كما قال من خالطه وعرفه وعاشره وخبره وذلك أن الاعتماد في معرفة صدق الراوي وضبطه إنما هو على اعتبار أحاديثه وتتبع مروياته فاذا كانت موافقة لمرويات الثقات غير مخالفة المعقول ولا للشائع المعروف من المنقول عرف أنه صادق في حديثه ضابط لمروياته وإن انفرد واغرب وخالف الثقات وأتى بالمنكرات عرف أنه ضعيف غير صادق في خبره ولا ضابط لما يرويه كما قال ابن الصلاح يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان فان وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا كونه ضابطا ثبتا وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه اه وكما قال مسلم في مقدمة صحيحه وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها فاذا كان الاغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله اه ولهذا تجد أهل الجرح والتعديل يجرحون الراوي أو يعدلونه وبينهم وبينه قرون عديدة كما قال يحيى بن معين إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ مائتي سنة ذكره الذهبي في ترجمة ابن أبي حاتم من طبقات الحفاظ وذلك أنهم يتتبعون مروياته ويعتبرون أحاديثه فان وجدوها نقية ليس

فيها ما يستنكر مع عدم انفراده بها أو بأكثرها علموا صدقه وضبطه وإن وجدوه
يأتى بالمنكرات والغرائب نظروا فان تابعه عليها مثله أو أقوى منه حكموا
ببراءته وصدقه أيضا وإن لم يتابعه أحد نظروا فى الرواة فوقه ودونه فان كان
فيهم ضعيف أو مجهول احتمل أن تكون النكارة من أحدهم كما قال
الحافظ فى اللسان فى ترجمة محمد بن نوح الأصبهانى الذى روى عن الطبرانى
عن مقدام بن داود عن عبد الله بن يوسف عن نافع عن ابن عمر مرفوعا طعام
البخيل داء وطعام السخى شفاء ورواه عنه أبو العباس العدوى فقال القاضى
عياض الحمل فيه على العدوى أو على المقدام فتعقبه الحافظ بقوله ولا يلصق
الوهم بسبب إلا بعد معرفة محمد بن نوح اه وإن كانوا ثقات معروفين انحصرت
التهمة وحكموا بان الغرابة والنكارة منه فان كان ذلك منه على سبيل القلة
والندرة احتملوه وعرفوا أنه قليل الضبط وان تكرر ذلك منه حكموا بضعفه
لسوء حفظه فردوا من حديثه ما انفرد به لاحتمال أن يكون قد وهم فيه أو
انقلب منه السند أو المتن عليه وقبلوا ما تابعه عليه غيره لبعد احتمال الوهم
والخطأ من الاثنين والثلاثة هذا إذا كان الحديث مما يحتمل اما إذا كان ظاهر
الوضع واضح البطلان وانفرد به عن الثقات فانهم يحكمون عليه حينئذ بأنه
كذاب وضاع كقول ابن عدى فى إبراهيم ابن البراء ضعيف جداً حدث بالبواطيل
وأحاديثه كلها مناكير موضوعة ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جداً متروك
الحديث وقول ابن حبان فى ابراهيم بن أبى حية روى عن جعفر وهشام مناكير
وأوابد يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها وقول ابن أبى حاتم فى إبراهيم بن عكاشة
روى عن الثورى خبرا منكراً دل على أنه ليس بصدوق وقول النباتى صاحب
الحافل فى أحمد بن الحسن الكوفى وقد روى حديثاً منكراً حق لمن يروى
مثل هذا الحديث أن لا يكتب حديثه وقول ابن حبان فى أحمد بن محمد الحمانى
راودنى أصحابنا على أن أذهب اليه فاسمع منه فأخذت جزءاً لانتخب فيه

فرأيته حدث عن يحيى بن سليمان بن نضلة عن مالك عن نافع عن ابن عمر
مرفوعا : رد دانق من حرام أفضل عند الله من سبعين حجة مبرورة ورأيته
حدث عن هناد عن أبى أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر لرد دانق
من حرام أفضل من مائة ألف تنفق فى سبيل الله فعلمت أنه يضع الحديث فلم
أذهب اليه وقول مسلمة بن قاسم فى بكر بن سهل الدمياطى تكلم الناس فيه
ووضعوه من أجل الحديث الذى حدث به عن يحى بن سعيد بن كثير عن يحيى
ابن أيوب عن مجمع بن كعب عن مسلمة بن خالد رفعه أعروا النساء يلزمن
الحجال وقول الذهبى فى جعفر بن حميد الأنصارى وقد أسند حديثاً من
طريقه عن جده عمر بن أبان ما نصـــه عمر بن أبان لايدرى من
هو والحديث إنما دلنا على ضعفه وقول ابن أبى حاتم فى الحسن بن رشيد
حديثه يدل على الانكار وذلك أنه روى عن ابن جريج عن عطاء عن
ابن عباس من جلس فى حرمكة ساعة باعدالله عنه جهنم سبعين خريفا وقول
ابن حبان فى حميد بن على القيسى أتيناه بالبصرة فاذا شيخ مظهر للصلاح
والخير فاملا علينا عن عبدالواحد بن غياث عن حفص بن غياث عن الأعمش
عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعا الأذان والاقامة مثنى مثنى اللهم فارشد
الأئمة واغفر للمؤذنين فقلت زدنا قال ثنا يحى بن حبيب ثنا خالد بن الحارث
ثنا شعبة عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعا أنه كان يصلى
حتى ترم قدماه حدثنا هدبة ثنا حماد عن ثابت عن أنس مرفوعا إذا كان يوم
القيامة بعث الله على قوم ثيابا خضرا بأجنحة خضر فيسقطون على حيطان
الجنة فيقول لهم خزنة الجنة ما أنتم أما شهدتم الحساب أما شهدتم الموقف قالوا
لا نحن عبد نا الله سرا فاحب أن يدخلنا الجنة سرا قال فقمنا وتركناه وعلمنا
أنه لم يتعمد فانه لايدرى مايقول قال الذهبى يعنى ابن حبان
أنه ما أتى بهذه الاحاديث بين يدى الطلبة الحفاظ إلا وهو لايعى ما يخرج

من رأسه وقول الخطيب فى الرواة عن مالك فى ترجمة الهيثم بن خالد الخشاب قال مطين كان عبد الرحمن بن نمير قال اذهب فاكتب عن هيثم الخشاب فذهبت اليه ثم جئت فالقيت عليه هذا الحديث فقال هذا قد كفانا مؤنته قال الخطيب يعنى ان رواية مثل هذا الحديث تبين حال راويه لانه باطل لا أصل له وذكر الذهبى فى كتاب العلوله حديثا فى فضل على والعباس باسناد رجاله ثقات ثم قال هذا موضوع فى نفسى فلا أدرى من آفته وسفيان بن بشر ثقة مشهور ما رأيت فيه جرحا فليضعف بمثل هذا اه إلى غير ذلك لكنهم قد يتهمون الراوى ويضعفونه بحديث يكون فى الواقع بريئا منه لوجود المتابعين له أو وجود المجاهيل فى السند فوقه أو دونه وكثيراً ما يقع هذا لابن حبان من المتقدمين ولابن الجوزى من المتأخرين وربما وقع ذلك للذهبى أيضاً حتى قال الحافظ فى ترجمة على بن صالح الانماطى من اللسان وقد اتهمه الذهبى بحديث هو برىء منه مانصه ينبغى التثبت فى الذين يضعفهم الذهبى من قبله اه .

﴿ فصــــل ﴾ وأما ما يترتب عليه هذا الحكم وهو معرفة كون الحديث منكراً لاأصل له فذلك بأمور منها ما هو واضح جلى يشترك فى معرفته كل من له دراية بالحديث كركاكة اللفظ والمعنى واشتماله على المجازفات والافراط فى الوعيد الشديد على الامر اليسير أو الوعد العظيم على الفعل اليسير وغير ذلك مما هو مذكور فى كتب الموضوعات وأصول الحديث ومنها ما هو خفى لا يدركه الا البزل فى هذا الشأن وأهمها أمران . . . .

﴿ الامر الاول ﴾ التفرد من الراوى المجهول أو المستور أو من لم يبلغ من الحفظ والشهرة ما يحتمل معه تفرد ما يجب أن يشاركه غيره فيه أو فى أصله تفردا باطلاق أو بالنسبة إلى شيخ من الحفاظ المشاهير كما قال مسلم فى مقدمة صحيحـــه إن حكم أهل العلم والذى نعرف من مذهبهم فى قبول

ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وامعن في ذلك على الموافقة لهم فاذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند اصحابه قبلت زيادته فاما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة اصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره او لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في اكثره فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس اه ولهذا تجدهم يضعفون الراوي بقولهم اتى بأحاديث لا يتابع عليها أو ينفرد ويغرب عن الثقات ونحو هذا من العبارات حتى انهم يحكمون بضعفه وكذبه في أحاديث صحيحة أو متواترة لاغرابه في اسنادها وانفراده بروايتها عن شيوخ ليست معروفة من روايتهم كقول الدارقطني في غرائب مالك عقب ما رواه من طريق ابي داود وابراهيم بن فهد عن القعنبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث هذا باطل وقوله فيه أيضا عقب ما رواه احمد بن عمر بن زنجوية عن هشام بن عمار عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه : البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته هذا باطل بهذا الاسناد وقوله عقب ما رواه من طريق أحمد ابن محمد بن عمران عن عبد الله بن نافع الصائغ عن مالك عن نافع عن بن عمر مرفوعا صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة الحديث لا يثبت بهذا الاسناد واحمد بن محمد مجهول وقوله فيه أيضا عقب ما رواه من طريق الحسن ابن يوسف عن بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه اتقوا النار ولو بشق تمرة هذا منكر بهذا الاسناد لا يصح ولما نقله الحافظ العراقي في ذيل الميزان عقبه بقوله رواته ثقات غيره فهو المتهم به عمدا أو وهما اه مع أن هذه الاحاديث كلها صحيحة مخرجة في الصحيحين ماعدا

حديث البحر فانه فى الموطأ وله طرق متعددة صححه بعض الحفاظ من
إجلها ونقل الذهبى فى ترجمة ابرهيم بن موسى المروزى عن الامام أحمد
انه قال فيما رواه ابراهيم المذكور عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا
طلب العلم فريضة على كل مسلم هذا كذب قال الذهبي يعنى بهذا الاسناد
والا فالمتن له طرق ضعيفة وقال فى ترجمة اسحاق بن محمد البيروتى من
مناكيره روايته عن مالك عن نافع عن ابن عمر قلت يارسول الله ارسل
وأتوكل قال بل قيد وتوكل هذا بهذا الاسناد باطل ويروى هذا باسناد آخر
فيه ضعف وقال الحافظ فى ترجمة احمد بن محمد بن الصلت من اللسان ومن
مناكيره روايته عن بشر الحافى عن اسماعيل بن أبى أويس عن مالك عن
نافع عن ابن عمر مرفوعا . ازهد فى الدنيا يحبك الله الحديث رواه ابن عساكر
فى تاريخه وهذا الحديث بهذا الاسناد باطل وانما يعرف من حديث سهل
ابن سعد الساعدى باسناد ضعيف ونقل أيضا فى ترجمة اسحاق بن مالك
الحضرمى عن الازدى انه قال فيما رواه اسحاق المذكور عن يحى بن الحارث
الدمارى عن القاسم عن أبى أمامة رفعه . السواك مطهرة للفم مرضاة للرب
لا يصح قال الحافظ يعنى بهذا الاسناد . وقال الذهبى فى ترجمة موسى بن ابراهيم
الدمياطى خبره باطل عن مالك عن نافع عن ابن عمر . من بدل دينه فاقتلوه
فكتب عليه الحافظ. وليس المتن باطلا وانما أطلق المصنف ذلك
بالنسبة لهذا الاسناد وقال الحافظ فى تعجيل المنفعة فى ترجمة الربيع
ابن مالك قال البخارى لم يثبت حديثه وتبعه ابن أبى حاتم وهو فى القول إذا
نزل المسافر منزلا وهو حديث صحيح مخرج فى الصحيح لكن من طريق
سعد بن أبى وقاص عن خولة وإنما نفى البخارى ثبوته من جهة هذا الاسناد
الخاص اه ولما نقل الذهبى فى ترجمة رزق الله بن الأسود عن العقيلى أنه قال
حديثه منكر وتعقبه بان المتن صحيح تعقبه الحافظ فى اللسان بقوله استدراك

الذهبي المذكور يلزمه فى أحاديث لاتحصى فى كتابه هذا فانهم يضعفون الرجل برواية تتعلق بالاسناد دون المتن إما أن يكون مقلوبا أو مركباً أو نحو ذلك مما يدل على ضعف الراوي وسوء حفظه اه وقال الحافظ السيوطى فى كتاب المبتدأ من اللآلىء المصنوعة إعلم أنه قد جرت عادة الحفاظ كالحاكم وابن حبان والعقيلى وغيرهم أنهم يحكمون على حديث بالبطلان من حيثية سند مخصوص لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن ويكون ذلك المتن معروفا من وجه آخر ويذكرون ذلك فى ترجمة ذلك الراوى يجرحونه به فيغتر ابن الجوزى بذلك ويحكم على المتن بالوضع مطلقا اه الى غير هذا مما قد ذكرت الكثير منه فى حصول التفريج بأصول التخريج . . . . .

(الامر الثانى) مخالفته للاصول والثابت المعروف من المنقول كما نقل ابن الجوزى عن بعضهم أنه قال إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الاصول فاعلم أنه موضوع اه فاذا وجدوا الحديث كذلك حكموا بوضعه ولو كان رجاله ثقاة أو مخرجا فى الصحيح كالحديث الذى رواه مسلم من طريق عكرمة بن عمار عن أبى زميل عن عبدالله بن عباس قال كان المسلمون لا ينظرون الى ابى سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبى صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث خلال أعطيهن قال نعم قال عندى أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبى سفيان أزوجكها قال نعم الحديث فهذا مخالف لما ثبت بالتواتر أن أم حبيبة تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل اظهار أبى سفيان للاسلام زوجها اياه النجاشى وهى فى الحبشة ثم قدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يظهر أبوها الاسلام لاخلاف بين أهل السير والاخبار فى ذلك ولهذا صرح ابن حزم وجماعة بانه موضوع وقد أجاب عنه جماعة بأجوبة متعددة ليس فيها مايساوى سماعه أورد جميعها ابن القيم فى جلاء الافهام وبين بطلانها والحق أنه موضوع حصل عن سهو وغلط لاعن قصد وتعمد والموضوع

الذى هو من هذا القبيل موجود فى الصحيحين كما نقل الحافظ شمس الدين ابن الجزرى في المصعد الأحمد عن ابن تيمية انه قال إن الموضوع يراد به مايعلم انتفاء مخبره وان كان صاحبه لم يتعمد الكذب بل أخطأ فيه وهذا الضرب فى المسند منه بل وفى سنن أبى داود والنسائى وفى صحيح مسلم والبخارى أيضا الفاظ فى بعض الاحاديث من هذا الباب اه وكحديث الاسراء الذى رواه البخارى ومسلم من رواية شريك فان فيه زيادات باطلة مخالفة لما رواه الجمهور وهم فيها شريك إلا أن مسلما ساق اسناده ولم يسق لفظه وكالحديث الذى رواه البخارى من حديث أبى هريرة مرفوعا يلقى ابراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى وجه آزر قترة وغبرة الحديث وفيه فيقول ابراهيم يارب انك وعدتنى أن لاتخزينى يوم يبعثون فاى خزى أخزى من أبى إلا بعد الحديث فقد طعنوا فيه بانه مخالف لقوله تعالى . وما كان استغفار ابراهيم لابيه إلاعن موعدة وعدها اياه فلما تبين له انه عدولله تبرأ منه وقال الاسماعيلى هذا خبر فى صحته نظر من جهة أن ابراهيم علم أن الله لا يخلف الميعاد فكيف يجعل ماصار لابيه خزيا مع علمه بذلك اه وأن كان الحافظ قد أجاب عن هذا بما يطلب من تفسير سورة الشعراء من الفتح له و كذلك طعن يعقوب ابن سفيان فى حديث زيد بن خالد الجهنى أن عمر قال ياحذيفة بالله أنا من المنافقين وقال هذا محال اه ولكن هذا غير وارد لانه صدر من عمر رضى الله عنه عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر أوعلى سبيل التواضع كما أجاب عنه الحافظ فى مقدمة الفتح وكالحديث الذى رواه مسلم عن ابى هريرة . خلق الله التربة يوم السبت وذكر باقى الايام فقد حكموا بوضعه لمخالفته نص القرآن فى أن الخلق كان فى ستة أيام لا فى سبعة ولاجماع أهل الاخبار على أن السبت لم يخلق فيه شىء وقد بين علته البيهقي فى الاسماء والصفات وأشار الى بعضها ابن كثير فى سورة البقرة وانه مما غلط فيه بعض الرواة

فرفعه وانما سمعه أبو هريرة من كعب الاحبار الى غير ذلك من أحرف وقعت في الصحيحين من هذا القبيل ترى الكثير منها في كلام ابن حزم على الاحاديث وأما ما هو خارج الصحيحين فكثير جداً من ذلك استدلال الذهبي على بطلان حديث المتعبد خمسمائة سنة على رأس جبل وفيه قول الحق سبحانه وتعالى قايسوا عبدي بنعمتي عليه وبعمله فيجدوا نعمة البصر قد أحاطت بخمسمائة سنة وبقيت نعمة الجسد له فيقول ادخلوا عبدي النار الحديث بانه مخالف لقوله تعالى . ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ذكر ذلك في ترجمة سليمان بن هرم من الميزان واستدلاله على بطلان حديث ميسرة أن عليا عليه السلام نزل مسكنا فامر بنبيذ فنبذ في الخوابي فشرب وسقى أصحابه فاخذ رجلا قد سكر ليحده فقال ياأمير المؤمنين تحدني على شراب قد سقيتنيه فقال ليس أحدك على الشراب انما أحدك على السكر بان هذا من صور التكليف بما لا يطاق ذكر ذلك في ترجمة طالب بن عبد الله واستدلاله أيضا على بطلان حديث من علق في مسجد قنديلا صلى عليه سبعون ألف ملك ومن بسط فيه حصيرا فله من الاجر كذا وكذا بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات ولم يوقد في حياته في مسجده قنديل ولا بسط فيه حصير ولو كان قال لاصحابه هذا لبادروا الى هذه الفضيلة وسبقه الى ذلك ابن حبان ذكره في ترجمة عاصم بن سليمان واستدلاله أيضا على بطلان حديث إن الله أحيالي أمي فآمنت بانه مخالف لما صح انه عليه الصلاة والسلام استأذن ربه في الاستغفار لها فلم يؤذن له ذكره في ترجمة عبد الوهاب بن موسى واستدلال بعض الحفاظ على كذب حديث ماأنا وأمة سوداء سفعاء الخدين عملت بطاعة الله الاسواء بان الله لم يجعل لنبيه عدلا من أمته نقله الحافظ في ترجمة شداد بن عبد الله من اللسان وقال الحافظ أبو موسى المديني في خصائص المسند ومن الدليل على أن ماأودعه الامام احمد رحمه الله تعالى مسنده قد احتاط فيه

اسنادا ومتنا ولم يورد فيه إلا ماصح عنده على ما أخبرنا أبو على قال ثنا أبو نعيم ح وأنا ابن الحصين قال أنا ابن المذهب قال أنا القطيعى ثنى عبد الله ثنى ابى ثنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبة عن أبى التياح قال سمعت أبا زرعة يحدث عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يهلك أمتى هذا الحى من قريش قالوا فما تامرنا يارسول الله قال لو أن الناس اعتزلوهم قال عبدالله قال ابى فى مرضه الذى مات فيه اضرب على هذا الحديث فانه خلاف الاحاديث عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم يعنى قوله اسمعوا وأطيعوا قال أبو موسى وهذا مع ثقة رجال اسناده حين شذ لفظه عن الاحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه اه واستدلال الحافظ على كذب ابن بطة الحنبلى الفقيه المشهور وعلى وضع زيادة زادها فى حديث كلم الله موسى وهى قوله من ذا العبرانى الذى يكلمنى من الشجرة بان كلام الله لا يشبه كلام المخلوقين وسبقه الى ذلك ابن الجوزى واستدل هو والذهبى على بطلان حديث أخرجه ابن حبان فى صحيحه عن ابن عمر كان خاتم النبوة مثل البندقة من لحم مكتوب عليه محمد رسول الله بمخالفته الاحاديث الصحيحة فى صفة ختم النبوة واستدل الحافظ السيوطى على بطلان حديث من قال أنا عالم فهو جاهل بورود ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين وأفرد لذلك جزأ سماه أعذب المناهل وأورد شواهده فى الصواعق على النواعق الى غير ذلك

وقد أكثر ابن الجوزى فى موضوعاته من الحكم على الاحاديث بالوضع من هذا الطريق وسبقه الى ذلك الجوزقانى فى موضوعاته فانه بين فيه كما قال الذهبى أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها وهذا موضوع كتابه لانه سماه الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير يذكر الحديث الواهى ويبين علته ثم يقول باب فى خلاف ذلك ثم يذكر حديثا صحيحا ظاهره يعارض الذى قبله قال الذهبى وعليه فى كثير منه مناقشات اه وكذلك بين صنيعه

هذا الحافظ السيوطي في أول كتاب الايمان من اللآلي المصنوعة . . .

﴿ فصل ﴾ إذا تقرر هذا وعلمت أن جرح الراوي يكون بسبب روايته للمنكرات والموضوعات وأن النكارة والوضع يعرفان بالتفرد ومخالفة الأصول فاعلم أن عبد السلام بن صالح لم يتفرد بشيء من مروياته ولا وقع فيها ماهو منكر مخالف للأصول حتى يجرح ويحكم بكونه منكر الحديث فانهم حكموا عليه بذلك من أجل روايته لحديث الباب وحديث الايمان إقرار بالقول فقد قال الخطيب في ترجمته من تاريخ بغداد قد ضعف جماعة من الأئمة أبا الصلت وتكلموا فيه بغير هذا الحديث ثم نقل عن الدارقطني أنه قال روى عن جعفر بن محمد عن آبائه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال الايمان إقرار بالقول وعمل بالجوارح الحديث وهو متهم بوضعه لم يحدث به إلا من سرقه منه اه وكذلك فعل ابن الجوزي فانه لم يورد له في الموضوعات سوى هذين الحديثين وهو منهم تحامل لادليل عليه ولا موجب له سوى موالاته لأهل البيت كعادتهم مع غيره فانه لم ينفرد بهذين الحديثين حتى يتهم بهما ويتحامل عليه من أجلهما . أما حديث الباب فقد عرفت ما فيه وأما حديث الايمان فقد تابعه عليه جماعة منهم أحمد بن عامر بن سليمان الطائي وعلي بن غراب وهو ثقة وثقه ابن معين والداقطني وقال احمد ما رأيته إلا صدوقا واحتج به النسائي وكذلك تابعه محمد بن سهل البجلي أخرج هذه المتابعات الثلاث الخطيب في التاريخ وتابعه أيضا داود بن سليمان بن وهب الغازي أخرجه أبو زكريا البخاري في فوائده . وقال الحافظ أبو الحجاج المزي في التهذيب، تابع أبا الصلت على هذا الحديث الحسن بن علي التميمي الطبرستاني عن محمد بن صدقة العنبري عن موسى بن جعفر وتابعه احمد بن عيسى بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي عن عباد بن صهيب عن جعفر اه قال الحافظ السيوطي ومتابعتهما في فوائد تمام وتابعه أيضا احمد بن

محمد بن ابراهيم البلاذري الحافظ أخرجه الشيرازي في الالقاب وتابعه أيضا
محمد بن زياد السهمي أخرجه الصابوني في المائتين وتابعه أيضا محمد بن أسلم
أخرجه البيهقي في شعب الايمان وتابعه أيضا عبد الله بن موسى بن جعفر
أخرجه ابن السني في كتاب الاخوة والاخوات فهو لا تسعة متابعون وله مع
هذا شواهد من حديث أبي قتادة وعائشة وأنس بن مالك وعمر بن الخطاب
وابنه عبد الله وآخرين وقد قرأت في ترجمة محمد بن عبدالله بن طاهر أبي العباس
الخزاعي من تاريخ الخطيب أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أخبرنا محمد بن عبدالله بن
حمدويه النيسابوري حدثني علي بن محمد المذكر حدثنا محمد بن علي بن الحسين الفقيه
الرازي حدثنا أبي عن محمد بن عبد الله بن طاهر قال كنت واقفا على رأس أبي
وعنده احمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وأبو الصلت الهروي فقال أبي
ليحدثني كل رجل منكم بحديث فقال أبو الصلت حدثني علي بن موسى الرضى
وكان والله رضى كما سمي عن أبيه موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد
عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الايمان قول وعمل فقال بعضهم
ما هذا الاسناد فقال له أبي هذا سعوط المجانين إذا سعط به المجنون برأ فأقره
احمد بن حنبل واسحاق بن راهويه على ذلك ولم ينكراه وقد ذكر الحافظ
السخاوي في المقاصد الحسنة والحافظ السيوطي في التعقبات المفردة أن الديلمي
ذكر في مسند الفردوس أن علي بن موسى الرضا عليه السلام لما دخل
نيسابور خرج علماء البلد في طلبه يحيى بن يحيى واسحاق بن راهويه واحمد
ابن حرب ومحمد بن رافع فتعلقوا بلجامه فقال له اسحاق بحق آبائك الطاهرين
حدثنا بحديث سمعته من أبيك فقال ثنا العبد الصالح أبي موسى بن جعفر
وذكر الحديث فأفاد هذا أن الحديث مشهور عن الرضى عليه السلام وأن
عبد السلام بن صالح لم ينفرد به ومن قلة حياء ابن حبان وابن طاهر

المقدسى وعدم تعظيمهما لحرمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنهما تكلما فى على بن موسى الرضى عليه السلام وعلى من لا يحترم العترة الطاهرة من الله ما يستحقه مع أن كلا منهما متهم مجروح بل رمى ثانيهما بالعظائم نسأل الله ستره ومعافاته آمين . ومع عدم تفرده به فالحديث موافق لما جاء به القرآن ونطقت به السنة المتواترة وأطبق عليه السلف الصالح من أن الايمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح فأى شىء ينكر فى هذين الحديثين حتى يكذب راويهما ويحكم عليه بكونه منكر الحديث وقد اعتبرنا من حديثه غيرما ضعفوه به فما وقفنا له على حديث منكر ولا وجدنا له حديثا تفرد به ولو لا خوف الاطالة لأوردت من ذلك ما حضرنى الآن مع بيان متابعاته وشواهده . فان قيل إذا كان الأمر على هذا فما الحامل لمن جرحه على جرحه مع أنه لم ينفرد ولم يأت بمنكر مخالف للأصول حتى يسوغ لهم ذلك . قلنا الحامل لهم أمور .

(الامر الأول) أنه قد يحصل منهم أو من بعضهم تشديد وتغال فى بعض الأحيان فيعدون كل تفرد منكرا أو يضعفون كل من حصل منه ذلك وقد يبالغ بعضهم فيكذب وذلك باطل مردود فقد ضعفوا بهذا من هو أشهر وأحفظ من عبد السلام بن صالح كالحسن بن على بن شبيب المعمرى الحافظ صاحب التصانيف كذبه فضلك الرازى وجعفر بن الجنيد وموسى بن هارون لتفرده بأحاديث بين هو سبب تفرده بها لما كثر عليه الانكار وقال فى حقه البرديجى ليس بعجب أن ينفرد المعمرى بعشرين أو ثلاثين حديثا فى كثرة ما كتب وقال الحافظ فى اللسان قد استقر الحال على توثيقه وغاية ما قيل فيه أنه حدث بأحاديث لم يتابع عليها وقد قال الدارقطنى أنه رجع عنها فان كان قد أخطأ فيها كما قال خصمه فقد رجع عنها وإن كان مصيبا فيها كما كان يدعى فذاك أرفع له اه وكذلك الطبرانى تكلم فيه ابن مردويه وبعض

معاصريه وأجاب عنه الذهبي بقوله لا ينكر له التفرد في سعة ما روى اه وكذلك عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي وأجاب عنه الذهبي بقوله لا ينكر له إذا انفرد بحديث بل وبعشرة يقال كانت غلته في العام أربعين ألفا ينفقها على أصحاب الحديث اه وكذلك عبد الله بن صالح كاتب الليث تكلموا فيه لانفراده باحاديث عن الليث وقد ذكر الحافظ في مقدمة الفتح أن ابن عبدالحكم قال سمعت أبي وقيل له أن يحيي بن بكير يقول في أبي صالح فقال قل له هل جئنا الليث قط إلا وأبو صالح عنده رجل كان يخرج معه الى الاسفار والى الريف وهو كاتبه فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره اه بل تكلموا فيمن هو أشهر وأوثق وأحفظ من جميع هؤلاء كعلي بن المديني الذي قال فيه البخاري ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني والذي يقول عنه الحفاظ أنه كان أعرف بعلل الحديث وأحفظ له من احمد وابن معين ومع ذلك فقد ضعفه العقيلي وتكلم فيه بسبب لفظة تفرد بها في أثر عن عمر بن الخطاب وتنزل الذهبي للرد عليه فقال يخاطبه أما لك عقل يا عقيلي أتدري فيمن تتكلم فانا لو تركنا حديث علي وصاحبه محمد وشيخه عبدالرزاق وعثمان بن أبي شيبة وابراهيم بن سعد وعفان وأبان العطار واسرائيل وأزهر السمان وبهز بن أسد وثابت البناني وجرير بن عبد الحميد لغلقنا الابواب وانقطع الخطاب ولماتت الآثار واستولت الزنادقة ولخرج الدجال وكأنك لاتدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات بل أوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك فهذا مما لا يرتاب فيه محدث وإنما أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه بل الثقة الحافظ إذا انفرد باحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ماعرفوها اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف بذلك فانظر أول شيء الى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الكبار والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة فيقال له هذا الحديث لا يتابع عليه وكذلك التابعون كل واحد عنده ماليس عند الآخر من العلم وما الغرض هذا فان هذا مقرر على ماينبغى فى علم الحديث وان تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا وان تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرا وان اكثار الراوى من الاحاديث التى لا يوافق عليها لفظا أو اسنادا يصيره متروك الحديث ثم ما كل أحد فيه بدعة أوله هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه اه فلو فرضنا أن عبد السلام بن صالح انفرد بحديث أو حديثين فهو مثل هؤلاء خصوصا وقد تقدم فى ترجمته انه كان كثير المال وكان يكرم المشايخ ويتطلب ماعندهم من غريب الحديث فى فضل أهل البيت فكانوا يخصونه بها كما كان يفعل عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى فكيف وهو لم ينفرد بها

(الامر الثانى) انهم قد يجرحون الراوى لكونه روى حديثا منكرا وهو توسع باطل مردود أيضا فقد نقل الذهبى عن احمد بن سعيد بن سعدان انه قال فى احمد بن عتاب المروزى شيخ صالح روى الفضائل والمناكير ثم تعقبه بقوله ما كل من روى المناكير ضعيف ثم إن الذهبى غفل عن هذا فذكر فى الميزان الحسين بن الفضل البجلى وقال لم أر فيه كلاما لكن ساق الحاكم فى ترجمته مناكير عدة اه فتعقبه الحافظ فى اللسان وقال ما كان لذكر هذا الرجل فى هذا الكتاب معنى فانه من كبار أهل العلم والفضل ثم ساق ترجمته الى أن قال فلو كان كل من روى شيئا منكرا استحق أن يذكر فى الضعفاء لما سلم من المحدثين أحد لاسيما المكثر منهم فكان الاولى أن لايذكر هذا الرجل لجلالته اه ثم إن الحافظ غفل عن هذا أيضا فاستدرك فى اللسان أئمة اجلاء لاموجب لذكرهم إلا الشره وحب الاستكثار والكمال لله وحده وفى ترجمة ثابت بن عجلان من مقدمة فتح البارى قال العقيلى لا يتابع على حديثه وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بان ذلك لا يضره إلا اذا اكثر

منه رواية المناكير ومخالفة الثقات قال الحافظ وهو كما قال اه وقال ابن دقيق العيد قولهم روى مناكير لايقتضى بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير فى روايته وقد قال احمد بن حنبل فى محمد بن ابراهيم التيمى روى أحاديث منكرة وهو ممن اتفق عليه الشيخان واليه المرجع فى حديث انما الاعمال بالنيات اه وقد تكلموا فى الطبرانى وابى نعيم وابن منده والحاكم وجماعة من الحفاظ لاجل روايتهم المناكير أيضا وأجيب عنهم بجواب آخر ذكرته فى غير هذا الموضع فلو فرضنا أن عبد السلام بن صالح وقع فى حديثه بعض المناكير فذلك لايصيره منكر الحديث كما عرفت . . .

﴿ الامر الثالث ﴾ انهم قد يظنون تفرد الراوى بالحديث فيعدونه فى منكراته ويتكلمون فيه من أجله ويكون هو فى الواقع بريئا منه لوجود متابعين له عليه لم يطلع عليهم المجرحون بحيث لو اطلعوا عليهم لما جرحوه وهذا موجود بكثرة يطول معها استيعاب أمثلته أو مقاربته وقد قال أبو حاتم فى بيان بن عمرو انه مجهول والحديث الذى رواه باطل فتعقبه الحافظ فى المقدمة بأنه ليس بمجهول وان العهدة فى الحديث ليست عليه لأنه لم ينفرد به كما قال الدارقطنى فى المؤتلف والمختلف اه وضعف ابن طاهر فتح بن سلمويه بن حمران بحديث فتعقبه الحافظ بانه لم ينفرد به وان ابن حبان ذكره فى الثقات واتهم الحاكم أبا بكر الباغندى الحافظ بحديث وقال لم يتابعه عليه أحد فى الاسلام وكان يظن ذلك الى ان أخبره ابن المظفر الحافظ بان البزار تابعه عليه وكذلك تكلموا فى مهنا بن يحيى السامى صاحب الامام أحمد لظنهم انه انفرد بحديث فى الجمعة وليس كذلك بل توبع عليه كما ذكره ابن عبد البر وقد يجرح أحدهم الراوى بناء على التفرد ثم يقف بعد ذلك على التابع فيعرف براءة الذى جرحه ثم يوثقه كقول الحاكم فى المستدرك فى حديث قتل الحسين كنت أحسب دهرا أن المسمعى تفرد بهذا الحديث عن أبى نعيم

حتى حدثناه أبو محمد السبيعي ثنا عبد الله بن محمد بن ناجية ثنا حميد بن الربيع ثنا أبو نعيم به اه وقول ابن حبان في اسحاق بن يحيى ، ادخلناه في الضعفاء لما كان فيه من الابهام ثم سبرت أخباره فاذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك مالم يتابع عليه ويحتج بما وافق الثقات وقول الخطيب في حديث كنت أظن الحمل فيه على الفقاعي حتى ذكر عبد الغفار بن عبد الواحد الارموي ان محمد بن جعفر مشهور عندهم ثقة ثم بين علة الحديث الى غير ذلك وهكذا وقع منهم بالنسبة لعبد السلام بن صالح فانهم ظنوا انفراده بحديث الباب وحديث الايمان كما صرحوا به والواقع خلاف ذلك كما رأيت وبهذا رد يحي بن معين على من اتهمه بحديث الباب فقال ماتريدون منه فقد حدث به الفيدى وهو ثقة . . . .

﴿الامر الرابع﴾ أنهم قد يفعلون ذلك بناء على أن حديث الراوى منكر مخالف للأصول وهو على خلاف ذلك في الواقع والسبب فيه عدم اهتدائهم إلى طريق الجمع بين المتعارضين والحكم بوضع الحديث المعارض لايصار اليه الا عند تعذر الجمع كما هو منصوص عليه في الأصول أو لظنهم المعارضة مع انتفائها في نفس الامر ووقوع هذا أيضاً منهم كثير جداً ومن أمثلته حكم ابن حبان بوضع حديث عبد الله بن عبد الله بن أبي أنه أصيبت ثنيته يوم أحد فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ ثنيته من ذهب وحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يصلى إلى نائم أومحدث فقال هذان موضوعان وكيف بأمر المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ الثنية من الذهب وقد قال إن الذهب والحرير محرمان على ذكور أمتي وكيف ينهى عن الصلاة إلى النائم وقد كان يصلي وعائشة بينه وبين القبلة وتعقبه الذهبي بقوله حكمك عليهما بالوضع بمجرد ماأبديته حكم فيه نظر لاسيما خبر الثنيتين ذكر ذلك في ترجمة أبان بن سفيان المقدسي وحكم الذهبي بوضع حديث ابن

عمر خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وفى يده كتابان تسمية أهل الجنة وتسمية أهل النار بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم بأنه يقتضى أن يكون زنة الكتابين عدة قناطر وتعقبه الحافظ فى اللسان بقوله وليس ما قاله من زنة الكتابين بلازم بل هو معجزة عظيمة وقد أخرج الترمذى لهذا المتن شاهداً اه ذكر ذلك فى ترجمة عبد الوهاب ابن همام الصنعانى قلت والحديث تكلم عليه صاحب الابريز بما أزال أشكاله وأحسن منه وأقرب مايستفاد من كلام ابن العربى فى العارضة فان من وقف عليه وتدبره علم ان الحديث من قبيل العاديات وأنه ليس فيه اشكال أصلا وحكم الذهبى أيضاً ببطلان حديث من سره أن يحب الله ورسوله فليقرأ فى المصحف بان المصاحف إنما اتخذت بعد النبى صلى الله عليه وآله وسلم وتعقبه الحافظ بقوله هذا التعليل ضعيف ففى الصحيحين نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو وما المانع أن يكون الله أطلع نبيه على أن أصحابه سيتخذون المصاحف ذكره فى ترجمة الحر بن مالك بل حكم فى كتابه العلو للعلى الغفار بنكارة حديث لو دلى أحدكم بحبل لهبط على الله مع الاعتراف بصحة اسناده لكونه لم يعرف وجهه وقال فيه أيضاً فى حديث تعدد الأنبياء فى كل أرض بعد تصحيح سنده وهذه بلية تحير السامع كتبتها استطراداً للتعجب قال وهو من قبيل اسمع واسكت اه وحكم ابن الجوزى بوضع حديث سدوا كل باب فى المسجد إلا باب على بأنه مقابل لحديث أبى بكر عملته الرافضة وتعقبه الحافظ فى القول المسدد بقوله هذه دعوى لم يستدل عليها إلا بمخالفة الحديث الذى فى الصحيحين وهذا إقدام على رد الاحاديث الصحيحة بمجرد التوهم ولا ينبغى الاقدام على الحكم بالوضع إلا عند عدم امكان الجمع ولا يلزم من تعذر الجمع فى الحال أنه لا يمكن بعد ذلك لان فوق كل ذى علم عليم وطريق الورع فى مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطلان بل يتوقف فيه إلى أن يظهر لغيره

مالم يظهر له وهذا الحديث من هذا الباب اه وحكمه أيضاً تقليداً للعقيلي بوضع حديث من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر بانه معارض بحديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء وحكمه أيضاً بوضع حديث من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء الله منه بان فيه وعيدا مشتملا على البراءة ممن فعل ذلك وهو لا يكفر وتعقبه الحافظ فى القول المسدد بان هذا من الاحاديث الواردة فى معرض الزجر والتنفير وظاهره غير مراد وقد وردت عدة أحاديث فى الصحيح تشتمل على البراءة وعلى نفى الايمان وغير ذلك من الوعيد الشديد فى حق من ارتكب أموراً ليس فيها مايخرج عن الاسلام كحديث ابى موسى فى الصحيح فى البراءة ممن حلق وسلق وحديث أبى هريرة لايزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن إلى غير ذلك فما كان الجواب عنها كان هو الجواب عن هذا الحديث ولا يجوز الاقدام على الحكم بالوضع قبل التأمل والتدبر اه وحكمه أيضا بوضع حديث من تزوج امرأة لعزها لم يزده الله إلا ذلا ومن تزوج امرأة لمالها لم يزده الله تعالى الا فقراً الحديث بانه مخالف لما فى الصحيح تنكح المرأة لمالها ولحسبها وجمالها وتعقبه الحافظ السيوطى بان الحديث ليس مخالفا لما فى الصحيح لانه ليس المراد الامر بذلك بل الاخبار بما يفعله الناس ولهذا قال فى آخر الحديث فاظفر بذات الدين تربت يداك وحكمه أيضا بوضع حديث ولد الزنى لايدخل الجنة بانه مخالف للأصول وأعظمها قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وتعقبه الحافظ السيوطى بما نقله الرافعى فى تاريخ قزوين عن بعض الائمة من أن معناه انه لايدخل الجنة بعمل أصله بخلاف ولد الرشدة فانه اذا مات طفلا وأبواه مؤمنان لحق بهما وبلغ درجتهما بصلاحهما على ماقال تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم بايمان ألحقنا بهم ذرياتهم وولد الزنى لايدخل الجنة بعمل أصليه أما الزانى فنسبه

منقطع واما الزانية فشؤم زناها وان صلحت يمنع من وصول بركة صلاحها اليه ام إلى غير ذلك

وحديث الباب أيضا من هذا القبيل فانهم توهموا منه ان فيه تفضيلا لعلى على أبى بكر وذلك مخالف لاصول أهل السنة كما صرح به كثير منهم فبادروا إلى تكذيب رواته والامر بخلاف ذلك كما سأذكره

(الامر الخامس) كون الحديث فى فضل على وراويه متهم بالتشيع بل مجرد كون الحديث فى الفضائل من أكبر أسباب الطعن عندهم فى الرواة ولو لم يتهموا بتشيع فان من روى ذلك لا يترقفون فى طعنه ولا يتورعون عن جرحه ولو كان أوثق الثقات وأعدل العدول وقد تقدم عن أبى زرعة أنه قال كم من خلق افتضحوا بهذا الحديث يعنى ان كل من حدث به يحكمون عليه بالضعف ولو كان معروفا عندهم أنه ثقة فدليل الضعف هو التحديث بفضل على عليه السلام حتى إنهم ضعفوا به جماعة من الحفاظ المشاهير ورموهم بالرفض والتشيع كمحمد بن جرير الطبرى تكلموا فيه لتصحيحه حديث الموالاة والحاكم صاحب المستدرك لتصحيحه فيه حديث الطير وحديث الموالاة والحافظ ابن السقا لاملائه حديث الطير ووثبوا اليه ساعة الاملاء وأقاموه وغسلوا موضعه والحافظ الحسكانى لتصحيحه حديث رد الشمس والحافظ ابن المظفر لتأليفه فى فضائل العباس وابراهيم بن عبد العزيز ابن الضحاك لكونه املى مجالس فى فضل ابى بكر وعمر رضى الله عنهما فلما فرغ قال نبدأ بعلى او بعثمان فتفرقوا عنه وضعفوه مع أن المسألة خلافية لا تستوجب ذلك كما قال الذهبى بل نسبوا الدارقطنى الى التشيع وما أبعده منه لحفظه ديوان السيد الحميرى بل تكلموا فى الشافعى ونسبوه إلى التشيع لموافقته الشيعة فى مسائل فروعية أصابوا فيها ولم يبدعوا كالجهر بالبسملة والقنوت فى الصبح والتختم فى اليمين وموالاته لاهل البيت وقد أشار هو رضى الله عنه إلى ذلك فى أبياته المشهورة وضعفوا المسعودى وحكموا بتشيعه لقوله فى مروج

الذهب والأشياء التى استحق بها اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفضل هى السبق الى الايمان والهجرة والنصرة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقربى منه والقناعة وبذل النفس له والعلم بالكتاب والتنزيل والجهاد فى سبيل الله والورع والزهد والقضاء والحكم والعفة والعلم وكل ذلك لعلى عليه السلام منه النصيب الأوفر والحظ الأكبر الى ماينفرد به من المواخاة والموالاة والمنزلة الخ مع ان كل ماقاله حق لاشك فيه . وضعفوا برواية حديث الطير خلائق منهم ابراهيم من باب البصرى واحمد بن سعيد بن فرقد الجدي وحماد بن يحي بن المختار وابراهيم بن ثابت القصار واسماعيل بن سليمان الرازى والحسن بن عبد الله الثمفى وحمزة بن خراش ودينار أبو مكيس وسليمان بن حجاج وعبد الله بن زياد أبو العلاء وعمران بن وهب الطائى ومحمد بن احمد ابن عياض ومحمد بن سليم ومحمد بن شعيب وميمون بن جابر أبو خلف وغيرهم وقد أورد هؤلاء الذهبى وضعفهم تبعا واستقلالا بحديث الطير مع اعترافه بثبوته فى التذكرة وضعفوا بحديث الباب جماعة أيضا منهم احمد بن عمران بن سلمة وأحمد بن سلمة الكوفى واحمد بن عبد الله بن يزيد واسماعيل بن محمد بن يوسف وسعيد بن عقبه وجعفر بن محمد الفقيه وعثمان بن عبد الله الاموى وعمر بن اسماعيل بن مجالد ومحفوظ بن بحر الانطاكى ويحيي بن بشار الكندى فى آخرين وضعفوا بحديث الشمس وغيره أمما لاتحصى كالحسن بن محمد بن يحيي واسماعيل بن إياس بن عفيف وصالح بن أبى الاسود الكوفى ومالك بن مالك ومحمد بن سليم الوراق ومحمد بن الحسن الازدى ومحمد بن الخطيب الانطاكى وجعفر بن محمد العوسجى ومحمد بن المظفر ومسعر بن يحي ويحيي بن ابراهيم السلماسى ومحمد بن على بن النعمان وهو الذى وقعت له مناظرة مع أبى حنيفة إذ قال له كالمنكر عليه عمن رويت حديث رد الشمس لعلى فقال عمن رويت أنت هذه ياسارية الجبل فالحمه وابراهيم بن الحسن بن الحسن بن على بن ابى طالب

ضعفه الذهبي لروايته حديث الشمس ولم يتنبه الحافظ لذلك فقال فى تعجيل المنفعة ذكره الذهبي فى المغنى ولم يذكر لذكره فيه مستنداً وتكلم يحيى بن معين فى الحافظ ابى الازهر النيسابورى الثقة لروايته حديثا فى الفضائل عن عبد الرازق كما سبق الى غير هؤلاء ممن ضعفوهم وليس لهم على أكثرهم دليل سوى رواية الفضائل والسبب فى ذلك أن الرفض كان شائعا فى عصورهم فكانوا يتوهمون ان قبول مثل هذه الاحاديث فيه ترويج لبدعة الرفض فيبالغون فى الانكار على من أتى بشيء من ذلك سدا لهذا الباب مع أن الكثير منهم كان فيه أيضا بدعة النصب فكان ينتقم لنحلته وهواه من حيث لايشعر غيره ممن يظن به أنه من أهل السنة فيقلده فى ذلك والكلام فى عبد السلام بن صالح من هذا القبيل فما أجيب به عن الحافظ بن الازهر وابن جرير والحاكم وابن المظفر وابن السقا والحسكانى وابن عقده وامثالهم فهو الجواب عنه أيضا ....

(الوجه الثالث) أن هذا الجرح على ماعرفته من بطلان أساسه صدر مبهما لم يفسره أصحابه ولا بينوا مستندهم فيه والجرح المبهم إذا عارضه تعديل كان مردوداً باطلا والعمل على التعديل بالاجماع من فعلهم وان خالفه فريق فى مقالهم نظير ما سبق فى التضعيف بالبدعة وذلك لاختلاف انظار الناس فى أسباب الجرح مع غلبة الهوى والعصبية على النفوس فقد تحمله العداوة والمنافسة على الجرح فى عدوه وقرينه بلا موجب كما وجد ذلك بكثرة بين الاقران وبين المختلفين فى النحل والعقائد وقد يبنى جرحه على كون الراوى تفرد بالحديث المنكر وعلى أن حديثه مخالف للاصول ويكون الواقع خلاف ذلك كما رأيت وقد يبنيه على أمور ليست هى من باب الجرح أصلا كجماعة ضعفوا رواة فلما سئلوا عن ذلك أبدوا من الاسباب مالا دخل له فى الجرح كشعبة بن الحجاج ضعف راويا فسئل عن السبب فقال رأيته

يركض على برذون وضعف المنهال بن عمرو أيضا لسماعه من داره صوت القراآت بالتطريب وضعف الحكم بن عتيبة زاذان فسأله شعبة عن السبب فقال كان كثير الكلام وضعف جرير بن عبد الحميد سماك بن حرب لأنه رآه يبول قائما وضعف بعضهم اسماعيل بن عبد الملك لكونه كان يبيع الزئبق وضعف العجلي اسحاق بن اسماعيل والد اسماعيل القاضي لأنه كان أميناً على أموال الأيتام وضعف ابن أبي حاتم راويا سمعه يقرأ بالتلحين وضعف وكيع ويحيي بن سعيد ابراهيم بن سعد لتجويزه سماع الملاهي ورده الذهبي بانه كان لايجد دليلا ناهضا على التحريم فاداه اجتهاده إلى الرخصة فكان ماذا وضعفوا الزهري لكونه لبس زى الجند وخدم هشام بن عبد الملك وفي حقه يقول الذهبي اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث وضعفوا بأخذ الأجرة على السماع جماعة يطول عدهم كابن الاعرابي والحسن ابن سفيان وعلى بن عبد العزيز البغوى والحارث بن أبي أسامة وأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوى وأبي شعيب عبد الله بن الحسن الحرانى فى آخرين مع أن كثيرا من الائمة صرحوا بجواز ذلك عند الضرورة وضعفوا أبا ثور لانه كان يتكلم فى الرأى وقال الفريابى فى ابراهيم الجرجانى كان شيخ أصحاب الرأى وأنا لا أكتب عن أصحاب الرأى وتكلم الكثير منهم فى أكثر أصحاب أبى حنيفة لاجل الرأى أيضا وضعف أحمد بن حنبل الحارث المحاسبي لاشتغاله بعلم الكلام وضعف غيره الكثير من علماء الكلام بذلك بل جعلوا الاشتغال بعلم الكلام من البدعة الموجبة لضعف كل من وجدت فيه كما نص عليه الحافظ السلفي فى معجم السفر والحافظ ابن رشيد فى الرحلة وعلى هذا فرأس المبتدعة الضعفاء هو أبو حسن الاشعرى وضعف أبو داود الحافظ أحمد بن منصور الرمادى صاحب المسند لكونه صاحب الواقفة وتكلم يحيي بن معين فى الشافعي لمجرد تعصبه لمذهب الحنفية

الذي كان غاليا فيه وضعفوا زكريا بن منظور لزعم بعضهم أنه كان طفيليا وقد جمع الذهبي فى الثقات المجروحين بمثل هذا جزأ لكنه ما استوعب ولا قارب بحيث يستدرك عليه اضعافه وقال فى أوله قد كتبت فى مصنفى الميزان عدداً كثيرا من الثقات الذين احتج بهم البخارى أو مسلم أو غيرهما لكون الرجل منهم قد دون اسمه فى مصنفات الجرح وما أوردتهم لضعف فيهم عندي بل ليعرف ذلك وما زال يمر بى الرجل الثبت وفيه مقال لايعبأ به ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والائمة

فبعض الصحابة كفر بعضهم بتأويل ما والله يرضى عن الكل ويغفر لهم فما هم بمعصومين وما اختلافهم ومحاربتهم بالتى تلينهم عندنا أصلا وبتكفير الخوارج لهم انحطت رواياتهم بل صار كلام الخوارج والشيعة فيهم جرحا فى الطاعنين فانظر إلى حكمة ربك نسأل الله السلامة . وهكذا كثير من كلام الاقران بعضهم فى بعض ينبغى أن يطوى ولا يروى ويطرح ولا يجعل طعناً ويعامل الرجل بالعدل والقسط اه ومعاملته بالعدل والقسط لاتعرف من الجرح المبهم وانما تعرف من الجرح المفسر فيقبل من الجارح ما هو جرح حقيقة كقوله فلان كذاب لأنه حدث عن فلان وادعى السماع منه وقد مات قبل ولادته أو قبل دخوله لبلده أو سئل الشيخ عن الحديث فانكره وأبدى دليلا على عدم سماعه له أو أقر على نفسه بالكذب أو زاد فى النسخة أو أدخل نفسه فى الطباق أو كان يترك الصلاة و يقيم الدليل على ذلك كما فعل بعضهم مع بعض الحفاظ حيث لم يروه يصلى وهم يسمعون عليه فوضعوا فى أطراف رجله حبراً ثم رجعوا اليه بعد ثلاثة أيام والحبر فى رجله أو رؤيتهم إياه سكران أو نحو ذلك ويطرح له ما ليس بجرح كالاشياء التى ذكرناها وأما على الابهام المحتمل لهذا فلا يقبل خصوصا مع معارضة التعديل وعلى هذا استقر صنيع جميعهم وصرح به أكثرهم فى أصول الفقه والحديث كما هو

معروف . وقدقال النووى فى الجواب عن اخراج مسلم لجماعة ضعفاء فى أول شرحه ما نصه ولا يقال الجرح مقدم على التعديل لان ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتا مفسر السبب وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا وقد قال الامام الحافظ أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادي وغيره ما احتج به البخارى ومسلم وأبو داود من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب اهوقال الحافظ فى الجواب عن اخراج البخارى لجماعة ضعفوا أيضا فى مقدمة الفتح مانصه ينبغى لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لاى راوى كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته فاذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل بتعديل هذا الامام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح فى عدالة هذا الراوى وفى ضبطه لأن الاسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها مالا يقدح اه ولما نقل عن الدارقطنى أنه قال فى سعيد بن سليمان الواسطى يتكلمون فيه تعقبه بقوله هذا تليين مبهم لا يقبل وكذلك تعقب ابن سعد على قوله فى عبد الأعلى بن عبد الاعلى لم يكن بالقوى فقال هذا جرح مردود غير مقبول وتعقب الخليلى على قوله فى عبد الملك بن الصباح كان متهما بسرقة الحديث فقال هذا جرح مبهم وتعقب الدارقطنى على قوله فى يزيد بن أبى مريم ليس بذاك فقال هذا جرح غير مفسر فهو مردود وقال فى ترجمة محمد بن بشار البصرى ضعفه عمرو ابن على الفلاس ولم يذكر سبب ذلك فما عرجوا على تجريحه وقال الحافظ نور الدين فى مجمع الزوائد فى الكلام على حديث فى ترجمة معاوية فيه شيخ الطبرانى لم يوثقه إلا الذهبى وليس فيه جرح مفسر اه وقال ابن دقيق العيد فى شرح الالمام مقتضى قواعد الاصول عند أهله أنه لا يقبل الجرح إلا مفسراً اه وقال الكمال الادفوى فى الامتاع ومن ذلك قولهم فلان ضعيف ولا يبينون وجه الضعف فهو جرح مطلق وفيه خلاف وتفصيل والاولى أن لا يقبل من

متأخرى المحدثين لأنهم يجرحون بما لا يكون جرحا اه وقال الحاكم فى المستدرك هؤلاء الذين ذكرتهم فى هـــذا الكتاب ثبت عندى صدقهم لأنى لا أستحل الجرح إلا مبينا ولا أجيزه تقليداً والذى اختاره لطالب العلم أن يكتب حديث هؤلاء أصلا اه وذكر الذهبى فى الميزان أن البخارى ذكر أرقم بن شرحبيل فى الضعفاء ثم تعقبه الذهبى بقوله لم يذكر أبو عبد الله مستندا لذكره فى كتاب الضعفاء وقد وثقه أبو زرعة وغيرواحد اه وقال اللكنوى فى الرفع والتكميل قد زل قدم كثير من علماء عصرنا فى مسألة كون الجرح مقدما على التعديل لغفلتهم عن التقييد والتفصيل توهما منهم أن الجرح مطلقا مقدم على التعديل وليس الامر كما ظنوا بل ذلك مقيد بان يكون الجرح مفسراً فان الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً على المذهب الصحيح فلا يمكن أن يعارض التعديل وإن كان مبهما اه ونصوصهم فى هذا كثيرة ذكرت بعضها فى ابراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون وبسطتها أيضا فى غيره وإذا عرفت هذا فالجرح السابق فى عبد السلام بن صالح كله من هذا القبيل لم يذكر أحد من الجارحين له سبباً لجرحه حتى ينظر فيه هل هو مقبول أو مردود على أن قرائن أحوالهم دلت على سبب جرحهم إياه وقد أبطلناه بما لا مزيد عليه إن شاء الله ومن هذه الوجوه تعرف صحة حكم الحافظ فى التقريب حيث اعتمد أنه صدوق وطرح كل ماقيل فيه فالحمد لله رب العالمين . . .

﴿ فصل ﴾ وهنا أمور يجب التنبيه عليها :

(الاول) زعم الدارقطنى أن عبد السلام بن صالح كان رافضيا خبيثا وهذا منه غلو وإسراف فان الرافضى هو من كان يحط على الشيخين كما ذكره الذهبى فى الميزان والحافظ فى التهذيب وغيرهما ولم يكن عبدالسلام بن صالح كذلك فقد تقدم عنه أنه كان يقدم أبا بكر وعمر ويترحم على على وعثمان ولا يذكر أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالجميل وصرح بان هذا

مذهبه الذى يدين الله به فكيف يكون هذا رافضيا وقد نقل الحافظ فى اللسان
عن ياقوت أنه قال فى احمد بن طارق الكركى كان رافضيا ثم تعقبه بقوله
وياقوت متهم بالنصب فالشيعى عنده رافضى اه ....

(الثانى) قال العقيلى إنه كذاب وهذا القول لم يسبقه اليه أحد ممن عاصر
عبد السلام وقد تقدم عن الحافظ أنه قال هذا إفراط من العقيلى وتقدم أيضا
كلام الذهبى فيه ومجازفته فى حق على بن المدينى وقد اعترض الحافظ أبو زرعة
العراقى على من جرح راويا لم يعاصره كما نقله عنه تلميذه الثعالبى فى غنيمة
الوافد وبغية الطالب الماجد .

(الثالث) أنه قال لايجوز الاحتجاج به اذا انفرد وعبد السلام ابن صالح
لم ينفرد ثم هو تهافت من العقيلى فان الكذاب لايجوز الاحتجاج به مطلقا

(الرابع) زعموا أنه كان يروى أحاديث فى المثالب وهذا ليس بجرح فقد
جرحوا به أيضا الفضيل بن عياض وذكروا أنه روى أحاديث تزرى على
عثمان وأجاب عنه الذهبى فى الجزء الذى جمعه فى الثقات المتكلم فيهم بما
لا يوجب ردهم فقال إنه روى ماسمع ولم يقصد غضا ولا أزرى على عثمان
ففعل ما يسوغ اه وبمثل هذا أجاب اسحاق بن راهويه عن عبد السلا بن
صالح أيضا كما سبق ولو كان هذا جرحا لجرح جميع الأئمة والحفاظ فما منهم
إلا وقد روى من ذلك ما بلغه أو صح عنده وهذا أحمد بن حنبل أورعهم قد
خرج كثيراً من ذلك فى مسنده كحديث اللهم اركسهما فى الفتنة ركسا ودعهما
فى النار دعا لكنه أبهم اسم عمرو بن العاص ومعاوية فقال فلانا وفلانا وكخبر
شرب معاوية للخمر فى أمارته وغير ذلك مما يطول ذكره وخرج مالك
والبخارى ومسلم حديث الحوض الذى حكى عن مالك أنه قال ماندمت على
حديث أدخلته فى الموطأ إلا هذا الحديث وعن الشافعى أنه قال ما علمنا فى
كتاب مالك حديثا فيه إزراء على الصحابة إلا حديث الحوض وودنا أنه لم

يذكره او نحو هذه العبارة وكذلك فى الصحيحين حديث الرويا وما شابهه وشاكله فلو كانت روايتها تجرح لثبت جرح جميع الرواة وأغرب من هذا ما ذكره الذهبى فى ترجمة عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد من الميزان فقال مانصه نقم على عبد المجيد أنه أفتى الرشيد بقتل وكيع لكونه روى عن اسماعيل بن أبى خالد عن عبد الله البهى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات لم يدفن حتى ربا بطنه وأنثنت خصراه قال قتيبة حدث وكيع بمكة وكان سنة حج فيها الرشيد فقدموه اليه فدعا الرشيد سفيان بن عيينة وعبد المجيد فاما عبد المجيد فقال يجب ان يقتل فانه لم يرو هذا إلا وفى قلبه غش للنبى صلى الله عليه وآله وسلم فسال الرشيد سفيان فقال لا يجب عليه القتل رجل سمع حديثا فرواه والمدينة شديدة الحر وتوفى النبى صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين فترك الى ليلة الاربعاء فمن ذلك تغير قال الذهبى قلت النبى صلى الله عليه وآله وسلم سيد البشر وهو بشر يأكل ويشرب وينام ويقضى حاجته ويمرض ويتداوى ويتسوك ويتطيب فهو فى هذا كسائر المؤمنين ولما مات أبى هو وأمى صلى الله عليه وآله وسلم عمل به كما يعمل بالبشر من الغسل والتنظيف والكفن واللحد والدفن لكن مازال طيباً مطيبا حيا وميتاً وارتخاء أصابعه المقدسة وانثناؤها وربو بطنه ليس معنى نص على انتقاصه والحى قد يحصل له ريح وينتفخ منه جوفه فلا يعد هذا إن كان قد وقع عيباً ثم اندفع الذهبى فى تقرير كلام يدل كسابقه على جهله بمنصب النبوة وانصباغه بصبغة تيمية وما الغرض هذا فان بطلانه ضرورى عند كل مؤمن ولكن الغرض تبريتهم ساحة من رواه من الجرح ..

(الخامس) نقلوا عن عبد السلام بن صالح أنه قال كلب للعلوية خير من بنى أمية قيل له فيهم عثمان قال فيهم عثمان وهذا إن صح عنه فهو مبالغة لا تدل على ضعف حديثه وربما يكون استخرجها بعضهم منه فى حال الجدال والمناظرة والغضب

قد يستفز المناظر لأكثر من هذا وعلى كل حال فاين هو من حريز بن عثمان الذى كان يلعن علياً عليه السلام سبعين مرة فى الصباح وسبعين مرة فى المساء وعرفوا عنه هذا وتحققوه ثم قالوا عنه أنه من أوثق الثقات فما أجيب به عن حريز فهو الجواب عن عبد السلام والله الموفق . . .

﴿ فصل ﴾ وأما الذين طعنوا فى الحديث فالكلام معهم على قسمين قسم إجمالى وقسم تفصيلى أما الاجمالى فانهم بنوه على أصول باطلة . .

(الأصل الأول) كون عبد السلام بن صالح شيعياً ضعيفا منكر الحديث وقد علمت بطلان كل هذا بما لا مزيد عليه . . .

(الأصل الثانى) إبطال كل ماورد فى فضل على عليه السلام أو أكثره والحكم على من روى شيئاً منه بالتشيع والضعف والنكارة ولو بلغ الحديث مبلغ التواتر بحيث من تتبع صنيعهم فى ذلك رأى العجب العجاب والسبب فيه ماذكره ابن قتيبة فى كتابه فى الرد على الجهمية فقال وقد رأيت هؤلاء أيضا حين رأوا غلو الرافضة فى حق على وتقديمه وادعاءهم له شركة النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى نبوته وعلم الغيب للأئمة من ولده وتلك الأقاويل والأمور السرية التى جمعت إلى الكذب والكفر إفراط الجهل والغباوة ورأوا شتمهم خيار السلف وبغضهم وتبرأهم منهم قابلوا ذلك أيضا بالغلو فى تأخير على كرم الله وجهه وبخسه حقه ولحنوا فى القول وإن لم يصرحوا إلى ظلمه واعتدوا عليه بسفك الدماء بغير حق ونسبوه إلى الممالاة على قتل عثمان وأخرجوه بجهلهم من أئمة الهدى إلى جملة أئمة الفتن ولم يوجبوا له اسم الخلافة لاختلاف الناس عليه وأوجبوها ليزيد بن معاوية لاجماع الناس عليه واتهموا من ذكره بغير خير وتحامى كثير من المحدثين أن يحدثوا بفضائله كرم الله وجهه أو يظهروا مايجب له وكل تلك الاحاديث لها مخارج صحاح وجعلوا ابنه الحسين عليه السلام خارجيا شاقا لعصا المسلمين حلال الدم

وسووا بينه فى الفضل وبين أهل الشورى لأن عمر لو تبين له فضله لقدمه عليهم ولم يجعل الأمر شورى بينهم وأهملوا من ذكره أو روى حديثاً فى فى فضله حتى تحامى كثير من المحدثين أن يتحدثوا بها وعنوا بجمع فضائل عمرو بن العاص ومعاوية يعنى الموضوعة كأنهم لا يريدونهما بذلك وانما يريدونه فان قال قائل أخو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على وأبو سبطيه الحسن والحسين وأصحاب الكساء على وفاطمة والحسن والحسين تمعرت الوجوه وتنكرت العيون وطرت حسايك الصدور وإن ذكر ذاكر قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم من كنت مولاه فعلى مولاه وأنت منى بمنزلة هارون من موسى وأشباه هذا التمسوا لتلك الأحاديث المخارج لينتقصوه ويبخسوه حقه بغضا منهم للرافضة والزاما لعلى عليه السلام بسببهم مالا يلزمه وهذا هو الجهل بعينه اه فهذا أهم الأسباب الحاملة للمتقدمين الذين كانوا فى عصر ابن قتيبة وقبله على الطعن فى فضائل على عليه السلام وقد أشار الامام أحمد إلى نحو هذا إذ سأله ابنه عبد الله عن على ومعاوية فقال اعلم أن علياً كان كثير الاعداء ففتش له أعداؤه شيئا فلم يجدوه فجاؤا الى رجل قد حاربه وقاتله فاطروه كيداً منهم له رواه السلفى فى الطيوريات فمن كان بهذه الصفة كيف يقبل فضائل على أو يصححها وقد انطوت بواطن كثير من الحفاظ خصوصا البصريين والشاميين على البغض لعلى وذويه وأشار ابن القيم فى إعلام الموقعين الى قريب من هذا أيضا لما تكلم على المفتين من الصحابة فقال وأما على بن أبى طالب عليه السلام فانتشرت أحكامه وفتاويه ولكن قاتل الله الشيعة فانهم أفسدوا كثيرا من علمه بالكذب عليه ولهذا تجد أصحاب الحديث من أهل الصحيح لا يعتمدون من حديثه وفتواه إلا ما كان من طريق أهل بيته وأصحاب عبد الله بن مسعود وكان رضى الله عنه وكرم وجهه يشكو عدم حملة العلم الذى أودعه كما قال إن هاهنا علما لو أصبت له حملة اه

فهذا يشير الى أنهم تركوا من علمه كما تركوا من فضله معارضة للشيعة واخمادا لهم والله المستعان . . .

《 الأصل الثالث 》 انهم ظنوا أنه مخالف للاصول الدالة على أفضلية أبى بكر وعمر رضى الله عنهما وان فيه ما يدل على أفضلية على عليه السلام ولهذا زاد فيه بعض الكذابين ذكر أبى بكر وعمر وعثمان فذكر الحافظ فى اللسان فى ترجمة اسماعيل بن على بن المثنى الاسترابادى الواعظ الكذاب انه كان مرة يعظ بدمشق فقام اليه رجل فسأله عن حديث أنا مدينة العلم وعلى بابها فقال هذا مختصر وانما هو أنا مدينة العلم وأبو بكر أساسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعلى بابها قال فسألوه أن يخرج لهم إسناده فوعدهم به وفى هذا الرجل يقول ابن السمعانى فى الانساب كان يقال له كذاب ابن كذاب ويقول النخشبي كان يقص ويكذب ولم يكن على وجهه سيما المتقين دخلت على أبى نصر السجزى بمكة فسألته فقال هذا كذاب ابن كذاب لا يكتب عنه ولا كرامة وذكر هذه القصة أيضا ابن عساكر فى التاريخ فقال أنبأنا أبو الفرج غيث ابن على الخطيب حدثنى أبو الفرج الاسفراينى قال كان أبو سعد الاسترابادى يعظ بدمشق فقام اليه رجل فقال أيها الشيخ ما القول فى قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها قال فاطرق لحظة ثم رفع رأسه وقال نعم لا يعرف هذا الحديث على التمام إلا من كان صدرا فى الاسلام إنما قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم وذكره قال فاستحسن الحاضرون ذلك وهو يردده ثم سألوه أن يخرج لهم اسناده فانعم ولم يخرجه لهم فانظر كيف أنكروه عند الانفراد واستحسنوه لما ذكر فيه أبو بكر وعمر وعثمان وافتراه بعض الوضاعين أيضا فرواه من حديث أنس بلفظ أنا مدينة العلم وأبو بكر وعمر وعثمان سورها وعلى بابها فزاد فى الحديث ما يؤيد مذهب أهل السنة من تفضيل الثلاثة على على لظنه أن فى الحديث ما يفضله عليهم بل ما رضى النواصب

بهذا حتى أدخلوا فيه معاوية فذكره الديلمى من حديث أنس بلفظ أنا مدينة العلم وعلى بابها ومعاوية حلقتها وسلك بعضهم فيه مسلكا آخر فقال ليس المراد به على بن أبى طالب بل هو من العلو كأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا مدينة العلم وأنا بابها العلى وليس فى الحديث شيء مما توهموه بل هو كقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم أعلم أمتى بالحلال والحرام معاذ وقوله اقرؤكم أبى وقوله ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبى ذر فقد نصوا على أنه ليس فيها ما يدل على أفضلية معاذ وأبى ذر على غيرهم من الخلفاء الراشدين ولهذا قال السخاوى فى المقاصد الحسنة بعد الكلام على بعض طرق حديث الباب وليس فى هذا كله ما يقدح فى اجماع أهل السنة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم على أن أفضل الصحابة بعد النبى صلى الله عليه وآله وسلم على الاطلاق أبو بكر ثم عمر رضى الله عنهما وقال الحافظ العلائى اثناء كلامه عليه أيضا ليس هو من الالفاظ المنكرة التى تأباها العقول بل هو كحديث أرحم امتى بأمتى يعنى المذكور فيه واعلمهم بالحلال والحرام معاذ اه وبهذا أيضا رد ابن حجر الهيتمى على من حكم عليه بالوضع فقال وليس هو مقتضيا لأفضليته على أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فهو حديث حسن بل قال الحاكم صحيح اه فهذا يدلك على أنهم إنما حكموا بوضعه لتوهمهم مخالفته للأصول ووهموا فى ذلك كما وهموا فى غيره من الاحاديث التى ظنوها مخالفة للأصول وحكموا بوضعها بناء على ذلك ورد عليهم غيرهم ممن عرف أنها غير مخالفة واهتدى لطرق الجمع بينها كما قدمنا كثيرا من امثلته وقد قال بعض شراح الطريقة المحمدية الاولى فى تفضيل الخلفاء الاربعة أن كل واحد منهم أفضل من الآخر باعتبار الوصف الذى اشتهر به لان فضيلة الانسان ليست من حيث ذاته بل باعتبار أوصافه وعلى هذا فنقول إن أبا بكر أفضل من الصحابة باعتبار كثرة صدقه واشتهاره فيما بينهم وعمر أفضلهم من جهة العدل وعثمان أفضلهم من جهة

الحياة وعلى أفضلهم من جهة العلم واشتهاره به اه ونحوه لبعض الأئمة الافراد في القرن العاشر وغيره .

﴿ فصـــل ﴾ وأما الكلام التفصيلي فهو مع الافراد الذين طعنوا في الحديث أو نقل عنهم ذلك فنقول أما يحي بن معين فانه تكلم في أبي الصلت وفي حديثه قبل أن يعرف حال أبي الصلت وقبل أن يصله حديثه من غير طريقه كما قال الخطيب فانه لما نقل كلامه فيه وفي حديثه من رواية عبد الخالق بن منصور وغيره تعقب ذلك بقوله أحسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قديما ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه ثم عرفه بعد فأجاب ابراهيم بن الجنيد عن حاله قال وأما حديث الاعمش فان أبا الصلت كان يرويه عن أبي معاوية عنه فأنكره أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ثم بحث يحيى بن معين عنه فوجد غير أبي الصلت قد رواه عن أبي معاوية فقال إنه صحيح ومراده أنه صحيح من حديث أبي معاوية وليس بباطل إذ قد رواه غير واحد عنه وقد سأله العباس بن محمد الدوري عنه فوثقه ثم سأله عن الحديث فقال ماتريدون من هذا المسكين أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي وكذلك سأله ابن محرز عن الحديث فقال هو من حديث أبي معاوية وكذلك روى عنه صالح بن محمد جزره غيرهم وهكذا وقع لاحمد بن حنبل فانه ما كان يعرف أبا الصلت ثم عرفه بعد ذلك وأمر ولده بالرواية عنه وهو لا يأذنه بالرواية إلا عن ثقة كما سبق ثم إن الامام أحمد كثيرا ما ينكر أحاديث ويحكم ببطلانها لكونها لم تصله كما نص عليه الحافظ . وأما أبو حاتم وأبو زرعة فمعلوم تشديدهما في الحديث وحكمهما عليه بالبطلان بأدنى شبهة كما نص عليه الحافظ وكم من حديث في الصحيح صرحا بأنه موضوع لا أصل له ومن رجع إلى علل ابن أبي حاتم والتلخيص الحبير للحافظ ونصب الراية للزيلعي وتخريج أحاديث الكشاف له علم ذلك تحققه على أنهما كانا يسرقان الجرح والكلام على الأحاديث من البخاري بل ظلماه في كتابه الكبير

فى الرجال ونسباه لانفسهما فامرا عبد الرحمن بن أبى حاتم أن يأخذ نسخة من كتاب البخارى ويسألهما عن الرجال المذكورين فيه وهما يجيبانه بجواب البخارى حتى أتيا على جميع الكتاب وتشديد البخارى رحمه الله معلوم معروف وأما ابن عدى والدارقطنى فكلامهما دعوى مجردة لا دليل عليها وكل كلام لا دليل عليه فهو باطل فلكل واحد أن يأتى إلى حديث له طرق متعددة لا يوافق هواه ويطعن فيه بأن أحد رجاله وضعه وسرقه منه الباقون كما يقول ابن عدى فى هذا الحديث دفعاً بالصدر وادعاء بغير دليل ولهذا قرر علماء الاصول أن من شرط صحة التواتر عند السامع أن لا يكون متشبعا بضد الخبر المتواتر فانه إذا كان كذلك لا يقع منه موقع التواتر ولا يوجب عنده العلم فهؤلاء لما تعلق بذهنهم بطلان كل ماورد فى فضل على عليه السلام وانه من وضع الرافضة صاروا يردون من ذلك ما بلغ حد التواتر بادعاء السرقة التى لا يقبلها العقل السليم

وأما ابن الجوزى فهو مقلد لمن سبقه فلا ينبغى أن يعد فى الحاكمين على الحديث بالوضع لأنه لم يقل ذلك عن اجتهاد فهو بمنزلة العدم كحال كل مقلد ولو فرضنا أنه حكم بذلك اجتهاداً فتساهله وتهوره معلوم حتى قال الحافظ فيه أنه حاطب ليل لا يدرى ما يخرج من رأسه وقد كثر اعتراض الناس عليه وتعقبه فيما حكم عليه من الاحاديث بالوضع والتحذير من الاغترار بكلامه كما بسطته فى غير هذا الموضع وقد تعقبوه على هذا الحديث كما سيأتى قريبا ان شاء الله تعالى

(وأما الذهبى) فلا ينبغى أن يقبل قوله فى الأحاديث الواردة بفضل على عليه السلام فانه سامحه الله كان إذا وقع نظره عليها اعترته حدة أتلفت شعوره وغضب أذهب وجدانه حتى لايدرى مايقول وربما سب ولعن من روى فضائل على عليه السلام كما وقع منه فى غير موضع من الميزان وطبقات الحفاظ تحت ستارة أن الحديث موضوع ولكنه لا يفعل ذلك فيمن يروى

الاحاديث الموضوعة فى مناقب أعدائه ولو بسطت المقام فى هذا لذكرت لك ماتقضى منه بالعجب من الذهبى رحمه الله تعالى وسترنا بمنه آمين ويكفى فى رد كلامه أنه قال فى الميزان عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروى الرجل الصالح إلا أنه شيعى جلد اه فما وصفه بضعف ولا رماه بكذب ثم عند ذكر الحديث فى المستدرك أقسم بالله أن عبد السلام بن صالح ما هو ثقة ولا هو مأمون فكيف الجمع بين هذا وذاك وقد تعقبه الحافظ فى حكمه على هذا الحديث بالوضع فى ترجمة جعفر بن محمد الفقيه فانه أورد له هذا الحديث وقال موضوع فتعقبه الحافظ فى اللسان بقوله وهذا الحديث له طرق كثيرة فى مستدرك الحاكم أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل فلا ينبغى أن يطلق عليه القول بالوضع اه وصرح الذهبى أيضا ببطلان حديث الطير فى نحو عشرين موضعا من الميزان وضعف به خلائق ليس له على ضعفهم دليل سوى روايته ثم لم يجد بدا من اعترافه بكثرة طرقه التى تغلبت على نصبه سامحه الله فصرح بثبوته فى تذكرة الحفاظ

وأما النووى رضى الله عنه فانه قال ذلك عن تقليد لمن سبقه من الحفاظ ولو نظر فى طرق الحديث وحكم اجتهاده لما أمكن أن يصدر عنه القول بوضعه فانه حكم بصحة أحاديث لا تبلغ رتبة هذا ولا تقاربه وكم أوقعه التقليد فى مزالق الاوهام التى كثر بها تعقب المتأخرين عليه فيما حكم به على الاحاديث ردا وقبولا وتصحيحا وتضعيفا

وأما صاحب أسنى المطالب فليس هناك حتى ينتصب فى مصاف الرجال أو ينتظم فى سلك هؤلاء الأبطال وانما ذكرته لانبه على سقوط كتابه المتداول بين العامة فانه أكثر الكتب خطأ وأقلها فائدة ونفعا وما أدرى ما الذى دفع صاحبه لتأليفه مع بعده عن معرفة الحديث وصناعته والعجب منه إذ يقول فى خطبة كتابه ان عمدته فيه على الشيخ عبد الرؤف المناوى مع

أن المناوى كتب فى التيسير على هذا الحديث مانصه وهو حسن باعتبار طرقه لاصحيح ولا ضعيف فضلا عن كونه موضوعا ووهم ابن الجوزى اه ويزعم أنه رأى كتاب الحافظ ابن حجر فى الاحاديث المشتهرة على الألسنة ويجعل فى المحدثين سخاويين سخاويا كبيرا اختصر كتاب شيخه الحافظ ابن حجر وسخاويا صغيرا اقتصر منه على مجرد الموضوع وكل هذا لا أصل له ويقول فى حديث إذا أتاكم كريم قوم فاكرموه له طرق كلها ضعيفة وحكم عليه ابن حجر والعراقى بالوضع اه مع أن أصله الذى هو تمييز الطيب من الخبيث يقول له طرق ضعيفة وقد انتقد الحافظ ابن حجر وشيخه العراقى الحكم عليه بالوضع اه فعكس هو القضية ويقول فى حديث بنى الاسلام على النظافة ذكره فى الاحياء بلا سند قال مخرجه العسقلانى لم أجده ويقول فى حديث الحبة السوداء شفاء من كل داء رواه أبو نعيم والطبرانى وقول الاصل رواه البخارى لعله تعليق اه مع أن الحديث مسند فى صحيح البخارى فى باب الحبة السوداء من كتاب الطب ويقول قد صنفت كتب فى الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع منها موضوعات القضاعى اه وهذا بالهذيان أشبه منه بالكلام إلى غير هذا مما لعل تصفح كتابه من قبيله مع أنه مجرد ناقل لكنه يتصرف فيخطىء بل يخطىء فى النقل بدون تصرف كما مضى والمقصود أن الرجل وكتابه ساقطان عن درجة الاعتبار والله المستعان .

خاتمة

في ذكر بعض نصوص المتأخرين في هذا الحديث قد سبق قول الحافظ السيوطي في الجامع الكبير كنت أجيب دهراً عن هذا الحديث بأنه حسن إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في تهذيب الآثار مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس فاستخرت الله تعالى وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة اه ونقل في اللآلىء المصنوعة عن الحافظ العلائي أنه قال في أجوبته عن الاحاديث التي تعقبها السراج القزويني على مصابيح البغوي وادعى أنها موضوعة ما نصه حديث أنا مدينة العلم وعلي بابها قد ذكره أبو الفرج بن الجوزي في الموضوعات من طرق عدة وجزم ببطلان الكل وكذلك قال بعده جماعة منهم الذهبي في الميزان وغيره والمشهور به رواية أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عن أبي معاوية عن الاعمش عن ابن عباس وأبو الصلت مختلف فيه لكنه توبع فبرىء من عهدته وأبو معاوية ثقة مأمون من كبار الشيوخ وحفاظهم المتفق عليهم وقد تفرد به عن الاعمش فكان ماذا وأي استحالة في أن يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا في حق علي رضي الله عنه ولم يأت كل من تكلم في هذا الحديث وجزم بوضعه بجواب عن الروايات الصحيحة عن ابن معين في توثيقه وتصحيح حديثه ومع ذلك فله شاهد رواه الترمذي في جامعه وسنده حسن فكيف اذا انضم إلى حديث أبي معاوية ولم يات أبو الفرج ولا غيره بعلة قادحة سوى دعوى الوضع دفعاً بالصدر اه باختصار . وسئل الحافظ عن هذا الحديث فأجاب بقوله هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك وقال صحيح وخالفه أبو الفرج بن الجوزي فذكره في الموضوعات وقال إنه كذب والصواب خلاف قولهما معا وأن الحديث من قسم الحسن لا يرتقي إلى الصحة ولا ينحط

إلى الكذب وبيان ذلك يستدعي طولا ولكن هذا هو المعتمد في ذلك اه قلت لا أشك أن الحافظ لم يستحضر ساعة كتابة هذا الجواب إلا الطرق الموجودة في الحاكم ولو استحضر غيرها لجزم بارتقائه إلى درجة الصحة فانه جزم بصحة أحاديث في القول المسدد لا تبلغ هذا ولا تقاربه ثم أنه بنى حكمه بالحسن على قاعدة ذكرها في اللسان ولكنها غير مطردة ولا لازمة كما بينته في أصول التخريج وقال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة بعد ايراد كلام الحفاظ فيه وبعض طرقه الواهية وألفاظ المرضوعة التي فيها ذكر أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية ما نصه وبالجملة فطرقه كلها ضعيفة وأحسنها حديث ابن عباس بل هو حديث حسن اه وعلى هذا درج جميع من جاء بعدهم من المقلدين الذين لا أستجيز الاستدلال بكلامهم فان كلام المقلد بمنزلة العدم وقد ذكرت نصوصهم في جزء جمعته قبل هذا وسميته سبل السعادة وأبوابها بصحة حديث أنا مدينة العلم وعلي بابها ولنا عودة إلى الكلام عليه في جزء ثالث ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيراً إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين :

